

٥٩٦

جائبة

اللاوي

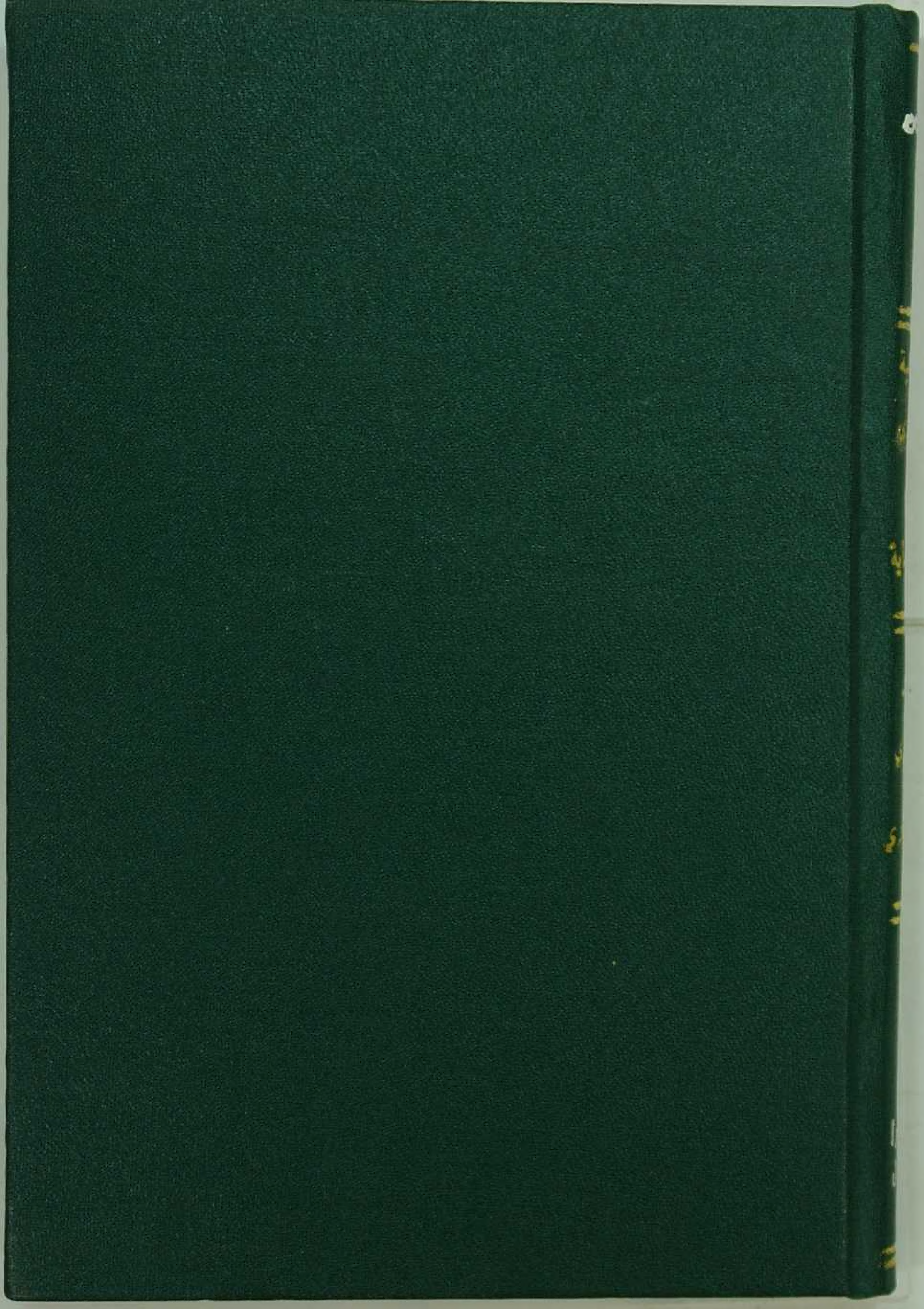
على

المطبعة

محمد

اللاوي

لأفكار



حاشية الدري على شرح القاضي مير، تأليف مصلح

الدين الدري، محمد بن صالح - ٩٧٩ هـ تقريباً، بخط

ابراهيم بن الماسي في أواخر القرن الثالث عشر الهجري

١٠٢ ق ١٥ س ٢٨٨ x ٢٨٨

٥٩٦

نسخة جيدة، خطها رقعة .

الازهرية ٣ : ٤٩٠ - دار الكتب المصرية ١ : ٢٤٨

١ - الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى ١ - المؤلف

ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - حاشية الدري

على شرح الميبدى .

١٥

كتاب في الحساب

الحرف ص ١٠١

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
اسم الكتاب <u>كتاب في الحساب</u>
اسم المؤلف <u>الحرف ص ١٠١</u>
تاريخ النسخ
عدد الأوراق
ملاحظات
البيان ١٢٨٩
١٨٩

١٨٩

خاصية الداء على الفاضل عن غرضه الباري

غذاء الكون والانتباه في الحرام والصلاة على محمد

المعرفة في اثنان بلوحات بلوح على الهيكل النحوس

انذار الایمان وانذار الاسلام **ولقد** فیقول انذر الخلق الى

اصلي اللهم هال وهذ ما بالي اني ايت فيما مضى كوني كما شئت

الفضل والدينية ولم اجد في التحقيق وماء يلق 4
الحال
عطف على التحقيق

من التدقيق ثم تلاعب الملوك وراعى البلدان في يقين في

نعم العرفان تجلني مكة للعلوم والمعارف طاريا

من الرمان استعمل في علاج الكلى
 وضايفه في علاج الكلى
 وضايفه في علاج الكلى

المداد فاستعني بالله المتعال وسرحت في مقال **قول** العلم

الناظرين في التعريف انظار لان المراد بالعلم اما التعريف

لهذه الحاصلات الثلاثة وعلى الاول يكون معنى التعريف ان كل

ادراك فوكي متعلق بها وعلى الثالث علم ادراكها
اصنافه السبعة

وعلی القدر الثانی
فی علی علی

الاعراف الى احوال الناس
فمن اعرف الناس الى احوال الناس

فان قيل الميراث انما يكتسب من الميراث
 والحال والاصول المذكورة المحل في كل قضية
 فانه لا يكتسب من ميراثه احد الا على ما ذكره
 فان قيل الميراث انما يكتسب من الميراث
 والحال والاصول المذكورة المحل في كل قضية
 فانه لا يكتسب من ميراثه احد الا على ما ذكره

[illegible]

وان لا يكون المدون حكما بن بعضهما مع انه ليس كذلك
 وان اريد في الجملة يلزم ان يكون العالم ببعضها حكما مع انه
 ليس كذلك وان اريد جميع الاهدال المدونة يلزم انه اذا
 جاء حكم اخر ودون اهدال لا يكون الحكم السابق حكما
 لانه ليس باهتا عنه جميع الاهدال المدونة فان قلت يحكم كل
 زمان في علمه بالاهدال المدونة في زمانه قلت يلزم ان لا يكون
 الحكم السابق حكما في ذلك الزمان مع انه حكم فيه مع انه
 لودون شئها اهدال في زمانه يلزم ان لا يبنى ذلك الحكم
 حكما على علم تلك الاهدال ولم يثبت غيرها واذ اردت
 تخييق المقام وتنقيح الكلام فعليك ان تجمع لما يلي اليك
 اعلم انه ذوق الطلاق العلم وما يصادف على صان اهدالها
 المسائل المختصة اما طفا ادغيا كاللزام الحق صانه
 بانها مأخوذة من الشرح وتاثيرها التصديق بتلك المسال
 عن دليل لا طفا سواء كان بقيا او طفا وتاثيرها الملكة
 الحاصلة من ترك تلك التصديقات اي ملكة استحضارها

عموم الدلالة انه يعلم من كونه التعريف هذا اسما له فصار مفصلا باعتبار
اهل الاصطلاح ونحو ما ذكر من المعاني الاربع لا يصلح للخصبة
لعدم شمول كل منها على الانواع المختلفة كما هو ثابت في الحس
فلا يكون التعريف الكلي اكل على كل واحد منها فانه مشتق
على الانواع وهذا هو ما ان يخفى محمد باي

٩ اربعة منها متعارفة بعضها البعض بالحقبة
والاربعة الاخرى مع تلك الاربع متعارفة
بالاعتبار

من مائة ولكن اذا كانت ملكها على دليل وقد يطلق الملك على
الشيء التام وهو ان يكون عنده ملكه لا يملكه لا يملكه ما يرد

ايضا مجموع المسمى والبادي الضرورية والتبعية والموضوع
كما يمكن ما في ان هذه العلوم ثلثة وقاسمها مفهوم

مصادق على كل واحد من تلك الاربعه ويدل عليه من بعض
تعريفات العلوم هذا اسما فاما تلك فانه اذا كان ذلك

المسمى هو الموضوع له واما اذا كان اللفظ الموضوع العلم ياد

كل واحد من تلك الاربعه فالسما في ثمانية اربع منها لفظ

كل واحد منها بالذات ووضع بانه لفظ العلم وكل من الاربع

اللفظ وضع بانه العلم بالذات في ضمن الامر الاعلى الكلي

ويحتمل ايضا ان يكون ذلك الامر الكلي الاعلى موضوعا له

والاطلاق على كل واحد من الاربع له ضرورة في ضمنه كما يقال

لانه انما لا يصدق في معناه وقد يطلق لفظ الحكمة

خاصة على التصديقات والصورات كما صرح به الرئيس في

فتح الخفاء وعلى مجموعها مع العلم ايضا وعلى هذا يتجوز

لكنه المتعلق بالمثل على دليل

لكنه المتعلق بالمثل على دليل

بأنه من قبل الضميمة
بأنه من قبل الضميمة

هكذا من بين العلوم واذا عرفت ما فصلناه لك فتدرك

ان يقال لا يصدق ان يرد بالعلم البديهي في التعريف الادرك

اي من ان يكون له صورة او يصحيقا فالمراد ان الحكمة هي الادراك

المتعلق باهل الاعيان وهو ادراكها على هذا الظاهر

العلم على معنى السادس المختص بالحكمة ولا يخرج من

النصوص التي لها في الخارج فان كان له صورة له في

الخارج يصح عليه انه من اهل الاعيان ولا ينافي من

خروج ما ليس له في الخارج من الصور من الادراك

يصدق في ادراكه وكذا ان الصور العامة لا يخرج عنها

في تلك التي ادراكها متعلق بالامور العامة تصديقا

وهي من اهل الاعيان كما لا يخفى وكذا في علم الحكمة

يتعلق بالعدد تصديقا وهو من اهل الاعيان فلا يلزم

خروج ايضا واما في الدور في الامور التي بين ثنا

استطرازا لتدق معرفة احوال الملك عليها واما التي

في الوجود الذهني والتي في الموجودات فليست تبعية

الحكمة

بأنه من قبل الضميمة
بأنه من قبل الضميمة

هكذا من بين العلوم واذا عرفت ما فصلناه لك فتدرك

ان يقال لا يصدق ان يرد بالعلم البديهي في التعريف الادرك

اي من ان يكون له صورة او يصحيقا فالمراد ان الحكمة هي الادراك

المتعلق باهل الاعيان وهو ادراكها على هذا الظاهر

العلم على معنى السادس المختص بالحكمة ولا يخرج من

النصوص التي لها في الخارج فان كان له صورة له في

الخارج يصح عليه انه من اهل الاعيان ولا ينافي من

خروج ما ليس له في الخارج من الصور من الادراك

يصدق في ادراكه وكذا ان الصور العامة لا يخرج عنها

في تلك التي ادراكها متعلق بالامور العامة تصديقا

وهي من اهل الاعيان كما لا يخفى وكذا في علم الحكمة

يتعلق بالعدد تصديقا وهو من اهل الاعيان فلا يلزم

خروج ايضا واما في الدور في الامور التي بين ثنا

استطرازا لتدق معرفة احوال الملك عليها واما التي

في الوجود الذهني والتي في الموجودات فليست تبعية

الحكمة

[illegible]

على كل من كان له العلم والقدرة
أو على المعنى الرابع الذي هو الجاهل عن الشيء يتم على
تدبر كل من المعاني ويمكن أن يقال لا بأس من خروج هـ
النصوص ان نصوص الوصية تخص في ضمن الاطلاق
والا إطلاق على الخافين وان كان كمالا للثبوت لكن هو بـ هـ
منقذ أو متمسك فلا الأيض في التعريف البرأ ويمكن الجواب
في السابع بان المراد بالعلم الملكة بمعنى التمييز التام او
المعنى الخامس وصحة باعتبار الملكة وعلى هذا احتجنا
ان المراد جميع الاحوال مدونة ادلا وقوله يلزم ان لا
شخص حكما ثم بل يحذف اذهاب كثير هذه المعنى وقوله
ان لا يكون المدونة حكمه بل ايضا منها لا محذور فيه بل
لا ضرر في مسائل علم من العلوم هذا مع ان قوله هذا القول
كل تدبر ان يكون قوله بقدر الطاقة البشرية متعلقا
بقوله على ما هي عليه في نفس الامر ولو كان متعلقا بالعلم لجدته حقيقة وطرفا مستقر للعلم لقوة
لا يتوهم واحكم انهم انفسا في ان الحكمة علم داهي وعلوم
متعددة والخاتمة الثاني لان هذه العلوم باعتبار ردها

لان موضوع الحكمة ليس شيئا واحدا هو المصود الى ربي ولا بلا صان ان يجهل
فيها من الاصول التي هي في انفسهم لان الاصول الخمسة بالانواع الخمسة
ووضعا بالمصود الى ربي توسط تلك الانواع فليكون عارضا له بغير انفسه
فلا يكون عارضا ذاتيا فواهم

الاصول المذكورة في الشيء واحد او شيئا متناسبا من
هذه واحدة ولا يربط الاصول المذكورة في الحكمة الى شيء
او شيئا كذلك وفي مجاز العلة في شرح القانون ما
يشعر بالهدة وفيه ما فيه **قوله** على ما هي عليه في نفس الامر
اي على وجه يكون تلك الايمان واثمة عليه في نفس الامر واعتبار

لا يخرج الجملان المركبة فان العلم شامل لها وليست من
الحكمة ولا يبعد ان يقال انه يخرج ايضا العلوم المتعلقة
بالاصول الاصلية كالنحو والصرف والاستقناع وانما
فان تلك العلوم باختيار الاصطلاح وليست لنسب الامور
نسبة الجملان اذ كان مدعيا اي الحكمة والكلام

مدعيا في الخارج لكن في وجوده بخلافه لا يمدح ولا يمدح
لانه مركب من حرفين لا يمكن اجتماعهما في الوجود وانتفاء
الحرفين يوجب انتفاء الكل ثم يخرج الاصول المتعلقة
بالحروف التي على حرف واحد كحرفة الاستخام وبعض الحرف

الماضية وكذا يخرج اليقينة اذ هو مبني على وضع الشارع
في الوجود والعدم والاشياء في الوجود والعدم والاشياء في الوجود والعدم

ان العلم بتدبر طائفة ليس على جميع
الاصول ولا معنى للشيء التام
ولا يعتد العلم بمطلق الاصول
بل يميز ان يكون ذلك ان يخص
فليكون ليس كذلك

ولذا ينبغي بتدبر الشارع له ولا ينبغي عليه ان الكثر
انضاما المذكور في الحكمة العلة مشروطة يتفق
عليها الجرم - لمظة ان لا يفسد في الانظمة على التي
فبها يتجلى من الامانة على ما هي عليه **قوله** بقدر الطاقة

البشرية ان اريد طاقة الانسان الذي في غاية الكمال
الاخيار عليهم السلام يلزم ان لا يكون ماعداه حكما وان
اريد الناقص التام في البلادة فساد ط وان اريد
قالب فساد لا يكتفي بمقتضى نظرا والحسن ان المراه

الان في المذهب بين البلادة المتناهية وبين التي
الغريبة وهو من يحل له الاستقلال من المقتضى الى النتيجة
في الشكل الاول **قوله** الافعال والاعمال التي لا تدعى
انه على مذهب الحكم بوجه اخلاقي باقتضاء ما كاهذه

المعتدلة بل الحكماء يتفاوتون في هذه العقيدة بنوع
باعتقاد جميع الاشياء الى الان لا بد من كاهذه مذهب
الكل الحق والسا والوسائط التي يفرق اثباتها

من بعض العبادات افعالها شروط وآلات وفي مقام العظيم

باید داشت

في وجهه كما لا بد له شرطه او الة له او مثل ذلك لان قوله

منه

التي في المراتب الأخيرة الى الهند طه والهند طه الى الهند

او بعد قوا عليه

المقطبة فان المثل يتفقون في صورة المثل من كل وجه

مواظبة في المراجعة الواصلة

ولهذه المسألة عليهم ولا سعد ان يقال في

الهدى الاطلاق من الحكمة العملية في الاطلاق

صلى الله عليه وسلم

فانه هو

غير انما به فكيف يصح ان يفتى فيها في الامور التي

المنطق

كون الاطلاق احد اجليته غير اضائية فلهذا يبقى القدر

[Faint handwritten notes at the bottom of the page.]

فنداني لولاك يسعون عرف الحزو والانسفين

...بذلك الامتداد...

ملك الافنداد فلا تسره في امكانه ووفى الله ما كتب

لا تعلم يا هوان الخ لا يخفى عليك ان الزعم من

فانما ان كان في الح... الزكاة... والحوال الفقه في الواقع الذي

من الطاقة الانسانية باختيار الأحوال والأفعال

برای علی بن ابی طالب

لقد انبأ النبي

10

و بعد از این وقت و افغان بایان الاصلی عنده تابعه

ليس يبره ونقص خبرها ونقصها والاصل

والكلام مبني على الكلام فيكم القائلين نعم ذلالم ومثل

من عن الاغلق من صيد في قاعة للمرايا والاسفل

الافغان ولا يكتسب يكون تالما ان الامم المتحدة

...فما بين طرف

فأما ما ذكره من أن الله تعالى لا يخلق إلا ما يشاء

لهذا العباد ان مددوا الحكمة العملية لكي يحياها

الرفعة والادمان الخليفة

وملأها في اثبات شرفها وظاهر ان التقى الناطقة

توقفت على ما كان عليه من العجالة في الخروج من البيت

فان كان احدكم

الوضوح والسهولة فلهذا لم يسمها بغير اسمها
الى بعض وسمي بها الى البعض لاجل ان
تفادوا وقت في بيت فربما كان الى راسك
عاشها وادراج وما بين راسك في سطح البيت
ادراج وما بين كل واحد منكم وبين راسك
فمنه يدراج فلهذا لم يسمها بغير اسمها

الاشياء ليست مما وجدنا فينا وافيا بنا اللهم الا
انه يقال ان هذه الخلق بناء على الخلق بينهم في
فهم من يقول بان موضوعها الامكان والاحمال
من يقول بانها النفس الناطقة كما نقلت آنفا وما في
الكتاب مدافع للاول ويمكن ان يقال ايضا من قال

ان موضوعها النفس الناطقة انها موضوعها
انها تلك الاشياء والاشكال انما هي في
بالاحمال والاحمال وهذه لها بقدرتنا وافيا بنا وقد
يقال بحث في الحكمة النظرية عن بعض الاشكال المذكورة
اي التي وجدناها بقدرتنا وافيا بنا كما كان والحكمة

والنقل والوضع واجبة بان المراد بالاشياء المذكورة
الانواع والنفوس انما يكون مقصورا اذ كان جميع افرادها
كذلك **قوله** من حيث يؤول الى صلاح المعاني ٩
والمعاد ولا يخفى على السمع انه ليس كغيره من اشكال الحكمة
العملية مما يؤول الى الصلاحين بل بعضها يؤول الى صلاح

المعاني
فمنه يدراج فلهذا لم يسمها بغير اسمها

الاشياء ليست مما وجدنا فينا وافيا بنا اللهم الا
انه يقال ان هذه الخلق بناء على الخلق بينهم في
فهم من يقول بان موضوعها الامكان والاحمال
من يقول بانها النفس الناطقة كما نقلت آنفا وما في
الكتاب مدافع للاول ويمكن ان يقال ايضا من قال

ان المقصود من اول العمل ومن الثاني النظر ولا يخفى فيه
فان الشيخ صرح بان الحق من الاول اولا هذه النظر والعمل
انما يقصد ثانيا فان غاية مقصود العمل لا يعلم من
نوعه بخلاف الثانية فان العمل لا يؤول الى فيها فالتسليم

ان يقال لما كان لنا فثان نظرية وعملية والنظرية تعلم
لتكثير النظرية فقط ولا يؤول الى تكثير العملية والعملية تعلم
لتكثير النظرية اولا ثم لتكثير العملية ثانيا فالاول

الى الاول والثاني الى الثاني لانه يحصل به تكثير العملية
ولا يجب ان يقال وجه التسمية بالعملية ان العمل فيها
فيها من الاعمال **قوله** ليس حكمه نظرية لما عرفت من

المعاني
فمنه يدراج فلهذا لم يسمها بغير اسمها



الحكمة ما دمع جرد من لاديب الودع

سواء في قوله

والمستحق أو المستحق على
القصاص في

عن العدد من حيث هو ليس في علم الحساب بل في باب
العدد والكثرة اللتين من الامور العامة في الاليات
ولا يخفى عليك وهن الجواب لاننا لم انكر ان يكون ذلك الشيء
للعدد لا يكون الا في الموجودات كذلك من توفيق لغير العدد
مع قطع النظر عن مروضه ولو سلم ان يكون لا يكون
الا باعتبار عدد وانه قد يقع الاضمار الى المادة بل يكون
في مضمون الموجودات محمودة والموجودات المحمودة يجري فيها
الجمع والتفريق والتضييف والتخصيف والتسمي وانما
نعم قد يتولد بها في الماديات للتوضيح والتسليم في التبيين
ولو سلم فانما يثبت ان كانت ان الحقيقة في الموضوع
لا البيان للموضوع الثاني والظاهر الثاني لان الموضوع
لا بد وان يكون سلم التثبت في العلم مع ان هذه الاصل
ثبت في علم الحساب وبيان الاول لا يخفى على اشكال وكذا
نقول لا يبعد ان يراد من المادة ماله اي من الابدان
والموضوع وعلى هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد

والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد
والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد
والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد

الا باعتبار الموضوع لان التفريق والتضييف والتخصيف
مثلا لا تعرض العدد الا باعتبار الموضوع اذ التحقيق ان
عدد مركب من الاعداد وليس عدد من الاعداد بل هو
عدد من الاعداد باعتبار الموضوع فالعدد من هذه الحقيقة
محتاج الى المادة في التفتق **فلهذا** وهو العلم الاعلى اعلم ان
للعلم مرتبة بحسب الموضوعات في ماله موضوعه اعلى
وماله موضوعه اقل ادنى وماله اي من بعض وادنى
من بعض اوسط ويمكن ان يكون العلم والادنى هاتين
الا اعتبار فان موضوع الالهي كما قرر الراس في الشفا

له الموضوع من حيث هو موجود وله اي من موضوعات
سائر العلوم ويمكن ان يكون باعتبار شرف مسألة فان
مسألة احوال الالهي والمجرات في الماديات
وعلى الاول كون الرضي اوسط باعتبار ان موضوعه
وهو المقدار اقل من موضوع الالهي وادنى من موضوع
الطبي بحسب التحقيق لا الصدف فان قلت قلت

الطبي بحسب التحقيق لا الصدف فان قلت قلت
الطبي بحسب التحقيق لا الصدف فان قلت قلت
الطبي بحسب التحقيق لا الصدف فان قلت قلت

والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد
والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد
والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد

والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد
والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد
والموضوع على هذا فنقول هذه الحقيقة لا تعرض للمد

هذا هو الموضوع الذي يتناول فيه الكتاب
من النسخ في بيان موضوع الذي يتناول فيه الكتاب

عن النسخ في بيان موضوع الذي يتناول فيه الكتاب
قول النسخ ناظر الى موضوع الف وماتى الكتاب يشترط

بموضوعات المسائل فلا خلاف فان موضوع المسألة في ذلك
تدعى موضوع الف او غيره الذي اوردناه عرضة الذي

لا تدعى في محله **قوله** وبسبب بالالى هذه التسمية الشريفة
اشرف ابدية **قوله** والعلية الاولى وبه التسمية كما يترجم

من الشفاء انه علم متعلق بافعال اول الامور في العموم
وله المجهود الذي له موضوع العلم او اول الامور في

الوجود وله الله سبحانه وتعالى وانما تسمية بالعلم الكلي
فلتعلقه بالكيان كالملة والمعلوم وانما لم يثبت عليه

ما به الطسعة لاننا انما بالحسبان فذلك اوله
العلم الموزن بالطبيعة الجسم الطبيعي

بالجسم والجسمانية اي متعلق الطبيعي ثم **قوله**
المعقول لان العقل ثانيا فبالنظر اليها تقدم الطبيعي عليه

ولما كان يجب نفس الامور معلومات الالهي متقدمة بها
وبالشرف بل جميع جهات التقدم على معلومات الطبيعي

بالملة ايضا من انسام التقدم في جهات الارادة
وقد اوضح الى التقدم بالذات وليس قسما على هذه

يطلق

هذا هو الموضوع الذي يتناول فيه الكتاب
من النسخ في بيان موضوع الذي يتناول فيه الكتاب

يطلق عليه ما في الطبيعة **قوله** لانك قد قال لا يخفى
يجب في علم الهيئة في الباطن الملموسة والبنية

وطا ان الجسم محتاج الى المادة وهو ذاتها وتحتل في ذلك
بان المراد بالمادة المادة الملموسة والطبيعي محتاج في ذلك

والذهن الى مادة طبيعة وما يجب عنه في الهيئة ليس
كذلك فان الكونية متعلقة في الهيئة بان تحول

التواتر على دوو متوالية يدل عليها وهذا ما يترجم
بلا فصل مادة طبيعة وماتى الطبيعي تحت باب

فليس تعلقه بمادة الطبيعة ولا يخفى عليك انه كان
المعبر في الرياض الاضياغ الى مادة طبيعة فيه عدم

الاضياغ في التعلق بها فليس ان يكون كل قسم من
ذلك والحال ان الحساب بافت عن العدد في الخارج

والهندسية عن الخط والسطح والجسم الطبيعي والوطني
في الزمان بايجاد التمثل بين السواء والتفرق ليس

فيها ما يحتاج الى مادة طبيعة فيه وايضا التمثل بان
المادة الملموسة التي هي في ذاتها المادة الملموسة

والخط والسطح والوجه والهيئة والبنية والبنية
بالملة ايضا من انسام التقدم في جهات الارادة

وقد اوضح الى التقدم بالذات وليس قسما على هذه
بالملة ايضا من انسام التقدم في جهات الارادة

هذا هو الموضوع الذي يتناول فيه الكتاب
من النسخ في بيان موضوع الذي يتناول فيه الكتاب
يطلق عليه ما في الطبيعة **قوله** لانك قد قال لا يخفى
يجب في علم الهيئة في الباطن الملموسة والبنية
وطا ان الجسم محتاج الى المادة وهو ذاتها وتحتل في ذلك
بان المراد بالمادة المادة الملموسة والطبيعي محتاج في ذلك
والذهن الى مادة طبيعة وما يجب عنه في الهيئة ليس
كذلك فان الكونية متعلقة في الهيئة بان تحول
التواتر على دوو متوالية يدل عليها وهذا ما يترجم
بلا فصل مادة طبيعة وماتى الطبيعي تحت باب
فليس تعلقه بمادة الطبيعة ولا يخفى عليك انه كان
المعبر في الرياض الاضياغ الى مادة طبيعة فيه عدم
الاضياغ في التعلق بها فليس ان يكون كل قسم من
ذلك والحال ان الحساب بافت عن العدد في الخارج
والهندسية عن الخط والسطح والجسم الطبيعي والوطني
في الزمان بايجاد التمثل بين السواء والتفرق ليس
فيها ما يحتاج الى مادة طبيعة فيه وايضا التمثل بان
المادة الملموسة التي هي في ذاتها المادة الملموسة
والخط والسطح والوجه والهيئة والبنية والبنية
بالملة ايضا من انسام التقدم في جهات الارادة
وقد اوضح الى التقدم بالذات وليس قسما على هذه
بالملة ايضا من انسام التقدم في جهات الارادة

[illegible][illegible]

فان كان العلم الحكيم اي الحكمة العقل الالهي فلا يلزم ان يكون
من الحكمة لانه ان يكون المنطق من الحكمة الالهية فصاره انشا
ويكون ما قلنا ان المنطق في ذاته قد اضرع القول وعرفها
بانها كمال النفس الانسانية بالصورات الكاملة والتهديدات المطابقة
في النظريات والعقائد ومعنى قول الشيخ قد اضرع
العمل بالمنطق كما يشعره سابق الكلام
فان اول دليل على عبارة انشا واصح
لكون التعريف على قولنا وكذا عبارة
الانشارة ولو اولها العلم بالانشارة
يحتاج الى تكلف اكثر في التعريف فلو
صعدنا المنطق من الحكمة يحتاج الى اول
واحد في عبارة انشا ولولم نجعلها
منها يحتاج الى تكلف في اضرعها في عبارة
الانشارة والى الثاني في التعريف وفي العبارة
ان قلنا الملائكة احسن من كثير الملائكة اللهم
الا ان يقال التاويل في عبارة الانشارة
استمر او يقال ان ذلك التكلف اشنع
من ذلك التكلف لكونه مفضيا
الى انشا اصطلاح في غير غير مستند
لغيره وهو كونه الحساسة الالهية وغير
الالهية في التاويل في عبارة الانشارة
اولى واخرى كما فعله الاسكندر في محو حصره

اقول هذا ان يكون معنى قوله ونسقل بعده الى العلوم الحكيم اي الحكمة العقل الالهية فلا يلزم ان يكون
من الحكمة لانه ان يكون المنطق من الحكمة الالهية فصاره انشا
ويكون ما قلنا ان المنطق في ذاته قد اضرع القول وعرفها
بانها كمال النفس الانسانية بالصورات الكاملة والتهديدات المطابقة
في النظريات والعقائد ومعنى قول الشيخ قد اضرع
العمل بالمنطق كما يشعره سابق الكلام
فان اول دليل على عبارة انشا واصح
لكون التعريف على قولنا وكذا عبارة
الانشارة ولو اولها العلم بالانشارة
يحتاج الى تكلف اكثر في التعريف فلو
صعدنا المنطق من الحكمة يحتاج الى اول
واحد في عبارة انشا ولولم نجعلها
منها يحتاج الى تكلف في اضرعها في عبارة
الانشارة والى الثاني في التعريف وفي العبارة
ان قلنا الملائكة احسن من كثير الملائكة اللهم
الا ان يقال التاويل في عبارة الانشارة
استمر او يقال ان ذلك التكلف اشنع
من ذلك التكلف لكونه مفضيا
الى انشا اصطلاح في غير غير مستند
لغيره وهو كونه الحساسة الالهية وغير
الالهية في التاويل في عبارة الانشارة
اولى واخرى كما فعله الاسكندر في محو حصره

انما قاله وتبين ان العلم الحكيم اي الحكمة العقل الالهية فلا يلزم ان يكون
من الحكمة لانه ان يكون المنطق من الحكمة الالهية فصاره انشا
ويكون ما قلنا ان المنطق في ذاته قد اضرع القول وعرفها
بانها كمال النفس الانسانية بالصورات الكاملة والتهديدات المطابقة
في النظريات والعقائد ومعنى قول الشيخ قد اضرع
العمل بالمنطق كما يشعره سابق الكلام
فان اول دليل على عبارة انشا واصح
لكون التعريف على قولنا وكذا عبارة
الانشارة ولو اولها العلم بالانشارة
يحتاج الى تكلف اكثر في التعريف فلو
صعدنا المنطق من الحكمة يحتاج الى اول
واحد في عبارة انشا ولولم نجعلها
منها يحتاج الى تكلف في اضرعها في عبارة
الانشارة والى الثاني في التعريف وفي العبارة
ان قلنا الملائكة احسن من كثير الملائكة اللهم
الا ان يقال التاويل في عبارة الانشارة
استمر او يقال ان ذلك التكلف اشنع
من ذلك التكلف لكونه مفضيا
الى انشا اصطلاح في غير غير مستند
لغيره وهو كونه الحساسة الالهية وغير
الالهية في التاويل في عبارة الانشارة
اولى واخرى كما فعله الاسكندر في محو حصره

بمنها

استدبان علم المنطق الذي هو من مقدماتها فلا يلزم
ان يكون المنطق من الحكمة **قوله** يخرج النفس لا يخرج
عليك ماسحة ما فيه اذ الحكمة ليست نفس الخرج بل علم
يخرج لمعرفة النفس في مبدء الخرج والذات فلو
يكون العمل خارجا عنها فلو كان المراد ما به يخرج
النفس الى كمالها العلمي والعقلي يخرج من فعل العقل فيها
قوله الى كمالها الممكن اقول ان اراد الامكان الذي يلزم
ان لا يكون الحكيم الا اكل الانبياء وليس كذلك لان
النفوس الناطقة متفقة في الماهية وما امكن لغير نظر
الى ذاته امكن لغيره وان اراد الامكان بحسب نفس الامر
يلزم ان يكون كل نفس عليا لانه نفس هفت الى ما
امكن لها في نفس الامر والجواب ان المراد ما امكن لها
من حيث التعلق بالذات المحتجج بالافراج **قوله** في
فان الاختصاصات تختلف بحسب الافراج وعلى هذا يرد
بعض ما قلنا عليك ومجمع الجواب اليك **قوله** بل يصل

ان هذا هو المراد من قوله بل يصل
المراد من قوله بل يصل
المراد من قوله بل يصل

فان كان العلم الحكيم اي الحكمة العقل الالهية فلا يلزم ان يكون
من الحكمة لانه ان يكون المنطق من الحكمة الالهية فصاره انشا
ويكون ما قلنا ان المنطق في ذاته قد اضرع القول وعرفها
بانها كمال النفس الانسانية بالصورات الكاملة والتهديدات المطابقة
في النظريات والعقائد ومعنى قول الشيخ قد اضرع
العمل بالمنطق كما يشعره سابق الكلام
فان اول دليل على عبارة انشا واصح
لكون التعريف على قولنا وكذا عبارة
الانشارة ولو اولها العلم بالانشارة
يحتاج الى تكلف اكثر في التعريف فلو
صعدنا المنطق من الحكمة يحتاج الى اول
واحد في عبارة انشا ولولم نجعلها
منها يحتاج الى تكلف في اضرعها في عبارة
الانشارة والى الثاني في التعريف وفي العبارة
ان قلنا الملائكة احسن من كثير الملائكة اللهم
الا ان يقال التاويل في عبارة الانشارة
استمر او يقال ان ذلك التكلف اشنع
من ذلك التكلف لكونه مفضيا
الى انشا اصطلاح في غير غير مستند
لغيره وهو كونه الحساسة الالهية وغير
الالهية في التاويل في عبارة الانشارة
اولى واخرى كما فعله الاسكندر في محو حصره

بل الله معجزة في صفى الافراد ولا معنى للبحث عن اهل
 ايمان المصدة الاصل موضع المسئلة عندنا ولا على
 المصدة الخارج سواء كان ذلك الصدق ذاتيا او عرضيا
 لا يحكم على ذلك الصدق بسرى ذلك الحكم عنه الى ذلك
 المصدة فالجواب في حكمنا حال ذلك المصدة المدلول عليه
 ضل هذه يكون البحث عن اهل اعمد العامة كذا في اهل
 الايمان لان افرادها معجزة ذات غايية **قوله** بن محمد
 لا يخفى ان عدم مصدقاتها في الخارج انما هو على تقدير ان
 يكون المراد منها مبادىء المشتقات **ولذلك** انه لا يصح
 ان يكون محو موطاة كالمصداق المتبادر من الحق بل المحرر
 انما هو المشتق فلا كان المراد منها المبادئ لا يصح القول
 بالمحلية في لا يخفى ان القول بانها محو فلا في الواقع
 لانها موضعات في الواقع ولو قيل المراد انه محو اهلها
 اليه فتدله لا وجه له لانه ان الحق بالافادة ليس هو
 الاطلاح التي يكون من هذه الامور العامة محو لا

ويف

ان الحكم
 بان الحكم
 بان الحكم

وايضا لو كانت محو لا يجب ان تنفي بقية خصصة بالوضع
 فيكون عرضيا ذاتيا فلا تكون من المعارض العامة الغريبة
 مع ان الاول المذكور انما تنفي الاطلاح التي لا يكون
 محولاتها مقيدة تنقيدها بقية مخصصة فلا في الواقع
 ايضا واعلم ان السؤال انما يريد له ان يكون ذاتيا
 فانه المراد بالبحوث عنه في الحكمة ولو قلنا بان البنى عنها
 تبطل الخط الابواب وبه ينشعر كلام الحكماء ان بعد ما
 قال الفلسفة الالهية هي العلم باهل المصدة المحررة
 من حيث المصدة لا يقال العلم الالهي لا يبحث فيه عن اهل
 المحررة فتعطل عن اهل جميع المصدة من حيث المصدة
 فكيف فصحة باهل المحررة لانا نقول هذه هي
 الاصل من العلم الالهي واعظم بابيه واشرفها فلا
 نرى باسم الالهي واعا باب الامور العامة فلا المقدة
 والمحررة في العرض **قوله** لان الشريعة المصطفوية
 اهل الشريعة المصطفوية قد قضت المطر ايضا

اي كما ان الشريعة المصطفوية قد قضت المطر في المكنة
 المحلية المذكورة وانما تفصيل حكم

انما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة
فانما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة

عن مبحث المبدأ والمعاد واما من الطبيعي والارثي على كل
وجه فلا ضرورة لها بالحيلة فانه هو الاوجه ان يقال
اخرى عنها لا تلي لنظرنا كثيرا فلنرى فيها بطلان الطبيعي
والارثي اذ يتبين مباحثها بالنظر وقيل اخرى عنها لان
النظرية اشرف من العملية لبقاء اثرها ابد الابد بخلاف
العملية فانها غير باقية واعترض عليه بان الفعل بالهوية
القدسية وملاحظة حمان الله وهداه وقهر النظر على
كلامه من مرتبة القوة العملية ولا شك في بقاءها ابد
وهو به ان المراد بالاثم القريب والهاثان الرتبان
ليست قريبتين بل الاثر القريب هو الاحوال **قوله** وفيه
مصلحة انه ان اريد بالامور الملهمة ما يخرجه العلم
فانما الرياض عليه فم وان اريد بها ما لا يكون موهبة
في الخابج وان كان قابلا في نفس الامر فالاشاء عليه
لا يصلح حلة للاخرى وانت تعلم ان مراد القائل من
امور الملهمة الثاني ويريد ان لا يكون الرياض مستتباه

وهو انما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة
فانما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة
وهو انما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة
فانما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة

عن

على ما ليس موهبة في الخارج اعرض عنه لانه لا يهتم به
الموهبة ان العينة اكثر فليد ما اورد عليه الشارح والي
الذي اوردته كلام السيد الشريف في شرح العقائد
صاحب العقائد لما فرغ من ايراد الامور الملهمة المبيحة
عنها في البيت قال لا يصلح لامثال هذه المباحث وانما
هي من قبيل اصوات الجراد وكملها واورده عليه السيد
الشريف هذه البحت وانت تعلم انه ثمة موهبة دون هذه
المقام والشيء لم يفرق بين صاحب العقائد وما قال
القائل المذكور واورده عليه بحث السيد الشريف بعبارة
الشريعة **قوله** سواء وهو فاض او ان كان المراد بالفاض
بالفعل فله موهبة لقوله سواء فرضها اولى بغيرها وان كان
المراد بالفاض الفاض بالهبة فلا يظهر صحتها اذ تحقق
لهذه المداومة مع عدم الفاض بالهبة غير ظاهر فلا يلزم
الاكتفاء بقوله سواء وهو فاض اولى بغيره ويورد عنه
الفاض بالنقل **قوله** فيكون موهبة في الذهب

انما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة
فانما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة
وهو انما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة
فانما هو
الطبيعي والارثي
في الحقيقة

لا في نفس الامر **قوله** يقال ما في مفهوم الامر **قوله** ان الحكم عليه بانه في نفس الامر كان يقال ذهنية الحق **قوله** في نفس الامر او مفهوم او معلوم فيه وثبوت الشيء في طرف فرع لثبوت الشيء في ذلك الطرف **قوله** في مفهوم الامر والجواب ان الحكم في تلك القضية اما على الاثر كما هي في القضايا المتعارفة **قوله** اكل الفرس كاله في الطبيعي فان كان الاول فهو غير واقع اذ ليس للموضوع رد لاني الذهب ولا في الخارج الاعلى سبل الفرض وهو يستلزم الوجود الفرضي وعلى الثاني يلزم وجود الموضوع لا الاثر والحق ان امثالهذه القضايا فرضية والحكم الفرضي يستلزم وجود الموضوع فرضا **قوله** ومثلا نسي ذهب فرضا لا يقال ان وجود ذلك كما انه ليس في الخارج حقيقة ليس في الذهب حقيقة ايضا وكما انه في الذهب يكون موجودا بحسب الفرض كما يمكن ان يقال وجوده في الخارج ايضا بحسب الفرض

في نفس الامر او مفهوم او معلوم فيه وثبوت الشيء في طرف فرع لثبوت الشيء في ذلك الطرف

قوله في نفس الامر او مفهوم او معلوم فيه وثبوت الشيء في طرف فرع لثبوت الشيء في ذلك الطرف

قوله في مفهوم الامر والجواب ان الحكم في تلك القضية

فرض

فلم لا يجز ان يسي ما ينقض وجوده في الخارج فاهيا فرضا وعلى هذا وقع بين الخارج ونفس الامر عدم من وجه كى بين الذهب وبينه لا يقال ان اطلاق الموجد الذهبى عليه ليس باعتبار انه موجد في الذهب بحسب الفرض بل باعتبار انه موجد وطحا ليس الا بحسب ذهب الذهب **قوله** فاذل لا يمتنع عليك ان الكلام في قوة المنع اذ هو موجه لبيان الحق والى مع معنى ادعى اولوية تدبره والثاني يمتنع الاولوية مستداه باسناد المال فلا يكون المنع من الخارج موجهها بادب **قوله** انظر **قوله** ولادلالة اللفظ الطبيعي على تلك الحقيقة اقول لا كلام في اشياء الطبيعية بمباهة الاجسام الطبيعية كما في القائل ووصف الجسم **قوله** بالطبيعي مشربا بالحقيقة اذ انصاف الجسم بالحيثي باعتبار موضوعية للعلم الطبيعي وموضوعيته باعتبار هذه التي فالوصف مشرب **قوله** فلا شك انه بيانه

قوله في قوة المنع اذ هو موجه لبيان الحق والى مع معنى ادعى اولوية تدبره والثاني يمتنع الاولوية مستداه باسناد المال فلا يكون المنع من الخارج موجهها بادب

قوله في قوة المنع اذ هو موجه لبيان الحق والى مع معنى ادعى اولوية تدبره والثاني يمتنع الاولوية مستداه باسناد المال فلا يكون المنع من الخارج موجهها بادب

قوله في مفهوم الامر والجواب ان الحكم في تلك القضية

ان الله كتب كتابه على ثلثة اقسام الاول في المنطق
والاخير في الحكمة فذلك ان الله من قول الثاني
في الطبيعة الثاني في الحكمة الطبيعية وفيه تأمل اذ
الظاهر ان مراده من الطبيعة بلطف الخ ما يشترط فيه
تفسير الثاني بالنظر الى نقطة اولى بان يكون مراده من
تفسيره **قوله** وايضا كما انه لا يبيح هذا الحمل
فيكون ان يراد من الالهيان مباحث الادب والمجرات
على لا يبيح ان يقول الثاني لما كان لفظ الالهيان مشهورا
بالاصح فربما يظن ان الثاني يقتضي ان يكون
الطبيعي ايضا مشهورا به فالاول اولى ونحن نسير الى
تدريج فيه لهذه العباة اوجه من ينك التوضيح
بوجهه **قوله** فلا يصدق التعريف على شيء اذ فيه ان يكون
ان يراد بالانقسام الانقسام العقلي وهو ليس من
الكم فان قلت كما انه ليس من هذه الكم كذلك لا
الجسم بالذات بل هو هو الوجودي قلت المراد من قوله
الانقسام

هذا هو الذي مراده من الطبيعة بلطف الخ ما يشترط فيه

الانقسام الانقسام العقلي وهو ليس من الكم

الانقسام قابلية لان يطلق عليه الانقسام كما يقال
ماهية موهوبة قابلية للعدم ولا شك ان الجسم بالذات
كذلك نعم لانه يقول الانقسام ان يقتضيه به ويصير
الانقسام صفة له فهو من هذه الوجودي فان قلت كيف
يراد الانقسام العقلي مع ان الملك لا يتقسم بغير
فلا فرق الرابع في الحاشية بان المراد من الانقسام
الذي قلنا هو اوجه من الرابع اذ امتنع ان
الملك ليس نظر الى ذاته والملك قابل بالذات
للافتعال وصرح بهذا الشيخ في تعليقاته ثم يقول
لفظ ما بالذات قد يطلق على ما يقابل بالعرض وهو
ان لا يكون باختيار المتعلق من يكون نسبة الى الذات
مما لا لا يكون بالذات مثلا وقد يطلق على ما يكون
الذات سببا فان اراد بالذات لهما المعنى الاول
تخالف الثاني الاول ولا يخفى عدم صدق التعريف على شيء
فان نسبة قول الانقسام الى الجسم ليس بالمجاز

الانقسام قابلية لان يطلق عليه الانقسام كما يقال
ماهية موهوبة قابلية للعدم ولا شك ان الجسم بالذات
كذلك نعم لانه يقول الانقسام ان يقتضيه به ويصير
الانقسام صفة له فهو من هذه الوجودي فان قلت كيف
يراد الانقسام العقلي مع ان الملك لا يتقسم بغير
فلا فرق الرابع في الحاشية بان المراد من الانقسام
الذي قلنا هو اوجه من الرابع اذ امتنع ان
الملك ليس نظر الى ذاته والملك قابل بالذات
للافتعال وصرح بهذا الشيخ في تعليقاته ثم يقول
لفظ ما بالذات قد يطلق على ما يقابل بالعرض وهو
ان لا يكون باختيار المتعلق من يكون نسبة الى الذات
مما لا لا يكون بالذات مثلا وقد يطلق على ما يكون
الذات سببا فان اراد بالذات لهما المعنى الاول
تخالف الثاني الاول ولا يخفى عدم صدق التعريف على شيء
فان نسبة قول الانقسام الى الجسم ليس بالمجاز

الانقسام قابلية لان يطلق عليه الانقسام كما يقال

الانقسام قابلية لان يطلق عليه الانقسام كما يقال

الانقسام قابلية لان يطلق عليه الانقسام كما يقال

هذا وهو اعتراض الذي بان لو كان المراد بالمراد في الحقيقة صدق الفرض على البسوط والصورة
قد قيل في كونه المراد من القول في الحقيقة انه لا يكون الاقسام بنسبة هو اقرب بان
كان بنسبة عرض لانه على تقدير هذه الارادة لا يصدق الفرض على البسوط والصورة
لانها قد اقبلت بالانقسام الواسع لا بسلطة الجوهر بخلاف ما اذا كان معنى قوله في الحقيقة
سواء كان المراد او بالنسبة او بنسبة الجوهر والعرض كما هو مراد الشرح
مراد الارادة المذكورة في ان الفرض يصدق على البسوط والصورة
في الوجه

وان كان للفرض مدخل وان اراد الفرض الثاني ثبات
الشيء الثاني ولا يصدق على شيء من البسوط والصورة
لان كون ثبوت الانقسام لها حقيقة ثم اذ لا ه ان
يقول كل انقسام فرض ثبوت لا ه لاي ه الا
لجزم من القول ترك الجسم من البسوط والصورة كونه

ان يكون اتحادا بالكلية تحقيق صدر من الفرض الثاني
فدسره فلا يميز بين البسوط والصورة بحسب الحاج
قوله وان اراد القائل اه اتقوله لوامر القول في الحقيقة

بمعنى ان قوله لا يكون بنسبة هو افر وان كان
بنسبة عرض لا يوجد ما ذكره وقد يجاب باختيار الثاني
وهي الجهات على ما هو له بالذات فلا يصدق على
الذات بالذات جهة من الجهات ولا باس صدق على
الصدق لانها الجسم في بادى الراء وله اعتبار في الجوهر
التركيب لم يصدق على شيء منها **قوله** وهو مرتب على ثبوت
لا يخلو عليك انه لما رتب الطبيعي على ثلثة فثبت

لزم

هذا وهو اعتراض الذي بان لو كان المراد بالمراد في الحقيقة صدق الفرض على البسوط والصورة
قد قيل في كونه المراد من القول في الحقيقة انه لا يكون الاقسام بنسبة هو اقرب بان
كان بنسبة عرض لانه على تقدير هذه الارادة لا يصدق الفرض على البسوط والصورة
لانها قد اقبلت بالانقسام الواسع لا بسلطة الجوهر بخلاف ما اذا كان معنى قوله في الحقيقة
سواء كان المراد او بالنسبة او بنسبة الجوهر والعرض كما هو مراد الشرح
مراد الارادة المذكورة في ان الفرض يصدق على البسوط والصورة
في الوجه
ان يكون اتحادا بالكلية تحقيق صدر من الفرض الثاني
فدسره فلا يميز بين البسوط والصورة بحسب الحاج
قوله وان اراد القائل اه اتقوله لوامر القول في الحقيقة
بمعنى ان قوله لا يكون بنسبة هو افر وان كان
بنسبة عرض لا يوجد ما ذكره وقد يجاب باختيار الثاني
وهي الجهات على ما هو له بالذات فلا يصدق على
الذات بالذات جهة من الجهات ولا باس صدق على
الصدق لانها الجسم في بادى الراء وله اعتبار في الجوهر
التركيب لم يصدق على شيء منها **قوله** وهو مرتب على ثبوت
لا يخلو عليك انه لما رتب الطبيعي على ثلثة فثبت

لزم ان يكون كل منهما جزءا لها ويلزم كونه الفن الاول
المتصل على مباحث البسوط والصورة وتلاهما 4
وتتضمنها من الحكمة الطبيعية مع ان تلك المباحث
من الاولى ويصح به التام فالحق ان المراد بالطبيعي
المباحث النسبية الى الطبيعى سواء كانت من مباحث

او من مبادئه فانه التام هو الاولى لا مباحثه الثاني
في قول القائل ان في الطبيعى
الطبيعي والانساني في مناقش في الجوهر بالكلية
ويصح بان المراد بالانصاريات العناصر وما يتركب منها
وبها وبالانصاريات الافلاك وما له حاصل فيها اي

في ثبوتها لاني هو في انصاريات كونه مع هذا
لا يفتقر الثبوت اذ هي ليست بافضل ولا في اثباتها
فالمراد بالانصاريات الاجسام النسبية الى الملك اما
بكونها فلا او اضر منه او عاصلة في كنه **قوله** الله
الفن الاول في جامع الاجسام اه فيه انه قد ذكر في الفن

هذا وهو اعتراض الذي بان لو كان المراد بالمراد في الحقيقة صدق الفرض على البسوط والصورة
قد قيل في كونه المراد من القول في الحقيقة انه لا يكون الاقسام بنسبة هو اقرب بان
كان بنسبة عرض لانه على تقدير هذه الارادة لا يصدق الفرض على البسوط والصورة
لانها قد اقبلت بالانقسام الواسع لا بسلطة الجوهر بخلاف ما اذا كان معنى قوله في الحقيقة
سواء كان المراد او بالنسبة او بنسبة الجوهر والعرض كما هو مراد الشرح
مراد الارادة المذكورة في ان الفرض يصدق على البسوط والصورة
في الوجه
ان يكون اتحادا بالكلية تحقيق صدر من الفرض الثاني
فدسره فلا يميز بين البسوط والصورة بحسب الحاج
قوله وان اراد القائل اه اتقوله لوامر القول في الحقيقة
بمعنى ان قوله لا يكون بنسبة هو افر وان كان
بنسبة عرض لا يوجد ما ذكره وقد يجاب باختيار الثاني
وهي الجهات على ما هو له بالذات فلا يصدق على
الذات بالذات جهة من الجهات ولا باس صدق على
الصدق لانها الجسم في بادى الراء وله اعتبار في الجوهر
التركيب لم يصدق على شيء منها **قوله** وهو مرتب على ثبوت
لا يخلو عليك انه لما رتب الطبيعي على ثلثة فثبت

هذا وهو اعتراض الذي بان لو كان المراد بالمراد في الحقيقة صدق الفرض على البسوط والصورة
قد قيل في كونه المراد من القول في الحقيقة انه لا يكون الاقسام بنسبة هو اقرب بان
كان بنسبة عرض لانه على تقدير هذه الارادة لا يصدق الفرض على البسوط والصورة
لانها قد اقبلت بالانقسام الواسع لا بسلطة الجوهر بخلاف ما اذا كان معنى قوله في الحقيقة
سواء كان المراد او بالنسبة او بنسبة الجوهر والعرض كما هو مراد الشرح
مراد الارادة المذكورة في ان الفرض يصدق على البسوط والصورة
في الوجه
ان يكون اتحادا بالكلية تحقيق صدر من الفرض الثاني
فدسره فلا يميز بين البسوط والصورة بحسب الحاج
قوله وان اراد القائل اه اتقوله لوامر القول في الحقيقة
بمعنى ان قوله لا يكون بنسبة هو افر وان كان
بنسبة عرض لا يوجد ما ذكره وقد يجاب باختيار الثاني
وهي الجهات على ما هو له بالذات فلا يصدق على
الذات بالذات جهة من الجهات ولا باس صدق على
الصدق لانها الجسم في بادى الراء وله اعتبار في الجوهر
التركيب لم يصدق على شيء منها **قوله** وهو مرتب على ثبوت
لا يخلو عليك انه لما رتب الطبيعي على ثلثة فثبت

قال الحكماء الجوهر منقوص في الوجود والصوره والجسم الطبيعي والنفس والمقلود ذلك لانه الجوهر اما ان يكون محلا فليس هو او اما ان
فصورته واما ان يكون مركبا منها في جسم طبيعي وانه لم يكن الجوهر شيئا منها فانه كان متعلقا بالذات متعلقا بالصوره والنفس والاقطع
سرع مصادق

اولا ان يكون الجوهر منقوصا في الوجود والصوره والجسم الطبيعي والنفس والمقلود ذلك لانه الجوهر اما ان يكون محلا فليس هو او اما ان
فصورته واما ان يكون مركبا منها في جسم طبيعي وانه لم يكن الجوهر شيئا منها فانه كان متعلقا بالذات متعلقا بالصوره والنفس والاقطع
سرع مصادق

الاول المكان وهو ليس مما يوجب الاجسام اذ الحد لا يملك
له الالهي الا ان يرد بالاجسام قسما الجسم الى العقل
والنفس دون اثنى ههنا **قول** الى الطبيعة وصف
الجسم الجوهري بالطبيعي باختيار كونه موصوفا للطبيعي
الباقى في الجسم من حيث اشتماله على الطبيعة والمادة
ويقال للجسم العرضي العقل لانه يمتنع عنه في العلوم
الرياضية المعماة بالتعليمية **قول** فان كان هذا
فطبيعي اذ لا يزعم في هذا الكلام ان القايير فيها
على هذا التصور بالالهية والعرضية ولا يخفى ان قول
الابعاد فيها متفاد ان اتصال الصور والمقدار
ليست من نوع واحد فان اتصال الاول يمنع التفاوت
والمادة بخلاف الثاني قال الشيخ في الرياضات المتناهية
الجسم الحقيقية صورة الاتصال القابل لما قلنا في
الابعاد المتناهية وهذا المعنى غير المتناهية وغير الجسمية
التعليمية فان هذا الجسم من حيث له هذه الصور
لا يخفى

لا يخالف هذا ان يكون له ابعاد ولا ينافيه بانه
مصادره او مقصود به او كما ادمشرك او صابن لوانا
ذلك من حيث هو مقدار وهذا الاعتبار غير اعتبار الجسم
التي ذكرناها اخرى فليعلم ان قول الابعاد فيها
متفاوت والمحال ان الابعاد المتصورة في مفهوم الطبيعى
مقيمة بالاجسام والاطلاق والابعاد المتصورة في مفهوم
العقل ماضودة مع التعلق فليس الاشارة بحدود
والعرضية كما يشعربها الصانع **قول** فصل في ابطال الجوهري
الذي لا يخرج عن اعلم انهم اختلفوا في حقيقة الجسم البسيط
ان لا يتركب من الاجسام المختلفة الخافق فلهذا
وهو متصل واحد لا يكون له اجزاء ولا يتصل لكنه
قابل للاتصال فيكون له هيئة وقال محمد الشيرازي
انه متصل واحد لكنه قابل للاتصال في هيئة
والمستمكن من ان ليس متصل بل له اجزاء ومفاهيم
ولكن من اجزاء لا يخرجى لكن الجوهري من غير ان لها هيئة

الجوهر منقوص في الوجود والصوره والجسم الطبيعي والنفس والمقلود ذلك لانه الجوهر اما ان يكون محلا فليس هو او اما ان
فصورته واما ان يكون مركبا منها في جسم طبيعي وانه لم يكن الجوهر شيئا منها فانه كان متعلقا بالذات متعلقا بالصوره والنفس والاقطع
سرع مصادق

الجوهر منقوص في الوجود والصوره والجسم الطبيعي والنفس والمقلود ذلك لانه الجوهر اما ان يكون محلا فليس هو او اما ان
فصورته واما ان يكون مركبا منها في جسم طبيعي وانه لم يكن الجوهر شيئا منها فانه كان متعلقا بالذات متعلقا بالصوره والنفس والاقطع
سرع مصادق

الجوهر منقوص في الوجود والصوره والجسم الطبيعي والنفس والمقلود ذلك لانه الجوهر اما ان يكون محلا فليس هو او اما ان
فصورته واما ان يكون مركبا منها في جسم طبيعي وانه لم يكن الجوهر شيئا منها فانه كان متعلقا بالذات متعلقا بالصوره والنفس والاقطع
سرع مصادق

والتظام على انها غير متناهية وذو مقادير بقولنا
اجسام صفراء صلبة غير متفصلة بالفضل فالذهب
قوة ومنهم من فرز الخلف في الجسم المفرد ان غير ذلك
وظائف الاجسام فلا ياتي فيه ذهب ذي مقادير
فالذهب على ذلك اربعة هكذا افرع سيد المحققين
في حاشيته على بعض شروح الهداية ولا يخفى عليك انه
في كماله الى النظام من الذهب نقل اذهاب ليس
مذهب للنظام بل ما هو مذهب للنظام تركب الاجسام
من الالوان والاضواء والطعوم وغيرهما من الاعرف
انه يلزم على مذهب ذلك من حيث لا يدري اذ هو
اطلع على ادلة نفي الجزء قال بقول الجسم القسمة
الى غير النهاية ومن مذهبهم ان قبول الانقسام يستلزم
لجود ذوات الاقسام فلهذا القول بانها مركبة من
اجزاء غير متناهية بالفضل فلهذا القول بالجزء واعلم
انه اثبات مذهب الحكماء وهو ان هذا الجسم المفرد تركب

من اجزاء غير متناهية بالفضل والى ذلك لا يخفى

من البدن والصوره لما كان موقفا على ابطال الجزء الذي
لا يخفى استدلاله على عدم ابطاله ختم الاصل
اثبات الجزء ثم استدلاله على تركبه من البدن والصوره
قوله ويقال له الجهد الهند والظاهر ان اطلاق قوله
الجزء عليه باختياره انه ليس قابلا للتجزئة ولا جزؤه
ولا ياتي له الاطلاق جزئية للجسم قوله وهو ذهب
ذو وضع الوضع لهما كون الشيء متساويا بالكم
الحية وقد يطلق على المقولة وقد يطلق على ما هو جزؤه
منها اي نسبة الشيء الى الاعمدة الخارجية واعلم المراد
بالوضع بجهن ان يكون الوضع بالذات وان يكون في الجملة

وكذا المراد بالقسمة وعلى تقدير ان يكون المراد من كونهما
بالذات يصدق التعريف على الجسم ولما كان المراد من كونهما
الجملة يصدق على كل من الصور الذاتية والجسمية

لا يقبلان القسمة لا بالذات ولا في الجملة وكذا كان
بالبدن والصوره النوعية فانه لا يشك في الصوره
الماء سر كبر

وان كان المراد من كونهما بالذات
فلا يشك في كونهما بالذات

او بالبعية مقلد
الاجزاء غير المتناهية بالفضل

أي يصدق على الصورة الحسية والغيرية لا
الحسنة وضع في الحجة وغير قابل للقسمة ما
يقابل بواحدة الوحد أو الجسم المنقسم

المراد من الاول ما هو بالذات ومن الثاني ما هو في الحجة
وفي عكس هذا يصدق على الجسم ايضا ولا يخفى عليك انه
لو اريد بالتبديل معنى الطريان او اريد بنفسه له بالذات
ما يتبين ما بالعرض لا يلزم شيء مما ذكره مع ان في التقف
الذي على التقدير الثاني بحثا اذ ان اقصى معنى وظيفة
الاثبات بالبرهان والصدق المذكور غير مسلم **قوله** لا نظا
ولا كرا الاولي ان يقال لا فعلا ولا وحي ولا فرضا لا
عبارة بجه القسمة الخارجية في القطع والكر ليس
كذلك وامتناع القطع والكر للصغر وفي امتناع الكر
للصغر وامتناع القطع للصلاية وانت تعلم ان الصلاية
لا يكون سببا لامتناع القطع بل تكون سببا لمره

تقبل المسمى بوضعية في الحق المستعار قوة
ولا وحي وهي ان الجوهر الواحد لا يقبل القسمة
الذهنية وتغيره الى هذا المعنى على قدر
تغيره لا في الجوهر الواحد بل في القوة
فانما يفسر وكل مما ذكره في القسمة لا يمكن ان يكون
ان يصغر عنه تقسيم ذلك الجوهر الواحد ينتج ان المقسم
لا يمكن ان يصغر عنه تقسيم ذلك الجوهر الواحد
هو المعنى بغير قول القسمة الذهنية اما الصغر فقط
التي هي في الاشياء كما هي في القسمة المذكورة لكن المقسم هو فله الثاني اما الملازمة فقط واما حقيقة المقسم فله في الاشياء ويميز طوعا عن طلاق فلا يواظف على الاشارة الى الشيء في الحقيقة صغر كانه اوسع من ان يكون
هو التمييز المذكور ويجوز ان يكون الجوهر الواحد في الحقيقة لا يمكن ان يصغر عنه القسمة والتقسيم

المراد من قوله لا نظا ولا كرا الاولي ان يقال لا فعلا ولا وحي ولا فرضا لا عبارة بجه القسمة الخارجية في القطع والكر ليس كذلك وامتناع القطع والكر للصغر وفي امتناع الكر للصغر وامتناع القطع للصلاية وانت تعلم ان الصلاية لا يكون سببا لامتناع القطع بل تكون سببا لمره

وفي الصورة الذهنية للعلل التي يحصل بها الحركات الحسية اذ لا يمكن ان يكون العقل مجردا والمجرد لا يحصل
بالحركات الحسية فلا بد لها من شيء يحصل به الحركات الحسية وهي النفس المنظمة للافلاك ونسبتها
الى العقل كسمة الخيال الباقية في ان كلاً منها محل ارتسام للصورة الحسية الا ان الخيال
يختص بالدماء وهي سارية في جميع العقل لسبب طبعه وقدمه وحجته بقصبة اجزائه
على ما هو عليه

نظر لان الذهني في امتناع ذلك انما يكون الاله لا يحقر او
لا دليل على وجوب اشتراك الاله القوى الجسمانية بل هي
وهو من باقية النفس المنظمة لاجزائه الغير
المتأهية **قوله** والقسمة الذهنية اه اعلم ان العقل اذا
قلل امتدادا معينا بعدد الذهني الى اجزاء معينة يسمى
له قسمة ذهنية واذ اهلك بان له الامتداد وكل جزء
من اجزائه تقبل التحليل على له الاله كان تقبلا

المراد من قوله لا نظا ولا كرا الاولي ان يقال لا فعلا ولا وحي ولا فرضا لا عبارة بجه القسمة الخارجية في القطع والكر ليس كذلك وامتناع القطع والكر للصغر وفي امتناع الكر للصغر وامتناع القطع للصلاية وانت تعلم ان الصلاية لا يكون سببا لامتناع القطع بل تكون سببا لمره

حقا **قوله** اذ لا يصور شيء اه اتحل عدم كونه متصورا
وغاية ان المتصور مما لا فرد له ولا وجود له الا في الاله
كاجتماع التقيضين وامثاله فالاولى ان يقال اذ لا يكون
شيء اه فافهم فان قلت كل متصور موجود في الاله
وذلك لا يوجد لانه لا فاعلم بانها لا خارجة غير متصورة
لان ذلك من المتصور انما يكون موجودا في الاله
لو كان له فرد اما ان يكون له فرد فلا يكون موجودا **قوله**

لو كان له فرد اما ان يكون له فرد فلا يكون موجودا **قوله**
انما هو في الخارج اذ في نفس الامر
انما هو في الخارج اذ في نفس الامر

المراد من قوله لا نظا ولا كرا الاولي ان يقال لا فعلا ولا وحي ولا فرضا لا عبارة بجه القسمة الخارجية في القطع والكر ليس كذلك وامتناع القطع والكر للصغر وفي امتناع الكر للصغر وامتناع القطع للصلاية وانت تعلم ان الصلاية لا يكون سببا لامتناع القطع بل تكون سببا لمره

لا يكون وسطا وطرفا واعلم انه يمكن ان يكون الوسط على تقدير
 وهو الجزئين ولا حاجة الى التمسك بان يقال له هو طرفان
 متلاقيان فلا فائدها اما بالكل او بالجهة والاولى من
 والثاني يستلزم الاتساق من نقول له هو جزء ولكن
 ملاقاته بمقتضى انه يلزم اما التفاضل او الاتساق **قد**
 ان نقول بعضنا في بعض لا يعني ما في هذا التفسير
 فالاولى من ذلك بعضها يتقاربه او بعضه في بعضه **قد**
 او بعضه في بعضه يتقاربه او بعضه في بعضه **قد**
 والجواب **قد** وايضا فلا يكون وسطا وطرفا اقل من
 في ابطال التفاضل بل يلزم خلافه المفروض **قد**
 ابطال الجزء بالنقطة فان الدليل جارية فالاولى ان
 يقال وذلك ينافي تركيب الجسم منها اذ لا يمكن
قد لان نقول ان هاتين النقطتين مع الاتساق وهما
 الجواب اثبات المقدمة المقدمة وفيه بحث اذ لا يلزم من
 اتحاد الحلي التماثلين بحسب الإشارة اتحاد التماثلين

لا يكون وسطا وطرفا واعلم انه يمكن ان يكون الوسط على تقدير
 وهو الجزئين ولا حاجة الى التمسك بان يقال له هو طرفان
 متلاقيان فلا فائدها اما بالكل او بالجهة والاولى من
 والثاني يستلزم الاتساق من نقول له هو جزء ولكن
 ملاقاته بمقتضى انه يلزم اما التفاضل او الاتساق **قد**
 ان نقول بعضنا في بعض لا يعني ما في هذا التفسير
 فالاولى من ذلك بعضها يتقاربه او بعضه في بعضه **قد**
 او بعضه في بعضه يتقاربه او بعضه في بعضه **قد**
 والجواب **قد** وايضا فلا يكون وسطا وطرفا اقل من
 في ابطال التفاضل بل يلزم خلافه المفروض **قد**
 ابطال الجزء بالنقطة فان الدليل جارية فالاولى ان
 يقال وذلك ينافي تركيب الجسم منها اذ لا يمكن
قد لان نقول ان هاتين النقطتين مع الاتساق وهما
 الجواب اثبات المقدمة المقدمة وفيه بحث اذ لا يلزم من
 اتحاد الحلي التماثلين بحسب الإشارة اتحاد التماثلين

لا يكون

لا يكون وسطا وطرفا واعلم انه يمكن ان يكون الوسط على تقدير
 وهو الجزئين ولا حاجة الى التمسك بان يقال له هو طرفان
 متلاقيان فلا فائدها اما بالكل او بالجهة والاولى من
 والثاني يستلزم الاتساق من نقول له هو جزء ولكن
 ملاقاته بمقتضى انه يلزم اما التفاضل او الاتساق **قد**
 ان نقول بعضنا في بعض لا يعني ما في هذا التفسير
 فالاولى من ذلك بعضها يتقاربه او بعضه في بعضه **قد**
 او بعضه في بعضه يتقاربه او بعضه في بعضه **قد**
 والجواب **قد** وايضا فلا يكون وسطا وطرفا اقل من
 في ابطال التفاضل بل يلزم خلافه المفروض **قد**
 ابطال الجزء بالنقطة فان الدليل جارية فالاولى ان
 يقال وذلك ينافي تركيب الجسم منها اذ لا يمكن
قد لان نقول ان هاتين النقطتين مع الاتساق وهما
 الجواب اثبات المقدمة المقدمة وفيه بحث اذ لا يلزم من
 اتحاد الحلي التماثلين بحسب الإشارة اتحاد التماثلين

لا يكون

بحسبها فان الحروب والمعار من المطلق عالان في من هو
 وهو الجسم المطلق ولا يلزم من اتحادها اتحاد نهايتي كج
 الاشياء وقيل ان على اتحاد الحزبان نهاية الجسم فلهذا

قائمة بتمام الجسم اذ جزء الجسم فرض فلهذا لم ادلى
 من جزء او بانه لا اختلف محل النهايتين لزعم من قيام
 النهايتين بالجسم اتقاه في الخارج فيلزم كون الجسم
 متصفا بالانفصال الى اجزائه اجسام غير متناهية
 فالاولى ان لا يتبع هذه المحل بقوله يجب الاشياء من
 يكون المراد بها كون المحل بحيث لا يمكن ان ينفصل فيه شيء

دون شيء وانما قلنا فالاولى لانه يمكن توحيده بان المراد
 بالاشياء الاشياء العقلية ووهبتها تستلزم ماد كثرنا
 قدل فاما ان يلاق واحد منهما فخط فيه اربعة حدود
 ملاقات الجزء بتمامه او ببعضه للاخر بتمامه او ببعضه
 قدل او محوريها حدوده اثنتان ملاقاته فافرض ان
 الملتقى ببعضه مع كل منهما بتمامه او بتمامه مع كل منهما

كذلك

كذلك بناء على تناقض الاجزاء قدل او من كل واحد منهما
 شياء بان يلاق بعضه لكل منهما ببعضه او يلاق بتمامه
 لكل منهما ببعضه بان تناقض لهذا والبعض من كل منهما
 قدل او واحد منهما اي بتمامه وببعض من الاخر بان يلاق
 بتمامه لواء بتمامه وببعض من الاخر بان تناقض لهذا
 وذلك لواء وببعض من الاخر او يلاق ببعضه لواء
 بتمامه وببعض من الاخر ولم اكني الا ان يتقوله او محوريها

لزم لانه يتحقق جميع ما صورهناه قدل فيلزم الانقسام
 اطلاق المصطلح الانقسام لانه بعد ما ثبت انقسامه
 من الاجزاء ثبت انقسام الكل اذ الاجزاء لا يكون
 ان يكون متعادلة بالعدد والكم والالكان الكبير
 متساوي لا يتخفى وايضا يجزئ لكل من الاجزاء ان يتبع
 موقع المتقسم فيقسم وقد يتوهم انه يمكن وقوع الجزء
 المتوهم على الملتقى غير ملاق لانه من الجائز ان يكون
 له وجه في اليمين وجهه في الشمال في الدليل السابق



ان يكون متعادلة بالعدد والكم والالكان الكبير
 متساوي لا يتخفى وايضا يجزئ لكل من الاجزاء ان يتبع
 موقع المتقسم فيقسم وقد يتوهم انه يمكن وقوع الجزء
 المتوهم على الملتقى غير ملاق لانه من الجائز ان يكون
 له وجه في اليمين وجهه في الشمال في الدليل السابق

قدل او محوريها حدوده اثنتان ملاقاته فافرض ان
 الملتقى ببعضه مع كل منهما بتمامه او بتمامه مع كل منهما

وهو قوله والجواب ان الملتقى بالاجزاء متساويين في القوة

اقتصاصه بنى بحيث يكون الشافعي الى اهلها من الاشاف
 الى الاخر **قد** بحيث يكون الشافعي الى اهلها من الاشاف
 الى الاخر **قد** لا يخفى عليك ان المراد من الاشافين المتوفين
 اما ما قلناه بالاصاله فيما ادعاه بالتبعية في اول
 بالاصاله والثاني بالتبعية او على اوله في الجملة
 والثاني بالاصاله او بالتبعية او الاول بالاصاله او
 بالتبعية والثاني في الجملة او الاول في الجملة والثاني
 في الجملة **فهذه** نوع اصطالات في كل منها بحث اما الاول
 فانه اذا اشاف الى الجسم بالاصاله غير الاشاف الى
 الثاني حاله فيه بالاصاله وكذا الثاني اذا اشاف
 الى الاول **والثاني** بتبعية الجسم غير الاشاف الى الجسم
 حال كونها بتبعية الاشاف في اصطالة الى الدار واما
 الثاني فلهذا على كل واحد من العرضين الحائسين
 في محل واحد كاللونه والصوره العارضين للشئ فان
 الاشاف الى ضوء صورها اصطالة عن الاشاف الى لونها

هذا هو المقصود من الاشاف
 الى الاشافين المتوفين

هذا هو المقصود من الاشاف
 الى الاشافين المتوفين

هذا هو المقصود من الاشاف
 الى الاشافين المتوفين

بنى

٩٥
 شقلا الاصطلاح الى اسس الاشارة الى الاولى مطلقا من ان يكون مقصدا او متبعا لهذا المطلق في نفس الامر اما ان
 يتحقق في ضوء المقصود في يتقدم عليه ما يتقدم على الاصطلاح الاول او يتحقق في ضوء المتبوع ويتقدم عليه ما يتقدم على الرابع
 واما السادس فهذا الاشارة الى الاول والثاني معا في ان يتحقق هذا المطلق في ضوء المقصود في يتقدم عليه ما يتقدم
 على الثاني وان يتحقق في ضوء المتبوع في يتقدم عليه ما يتقدم على الثالث واما السابع فالاشارة الى الاول بالتقدم
 والثاني في الجملة يعني مطلقا في يتقدم ان يتحقق هذا المطلق في ضوء المقصود فكما في الاصطلاح الاول وان في ضوء
 المتبوع فكما في الاصطلاح الثاني والثالث معا في الجملة
 الاشارة الى الاول متبعا والثاني في الجملة
 اي مطلقا فان يتحقق المطلق في ضوء المتبوع
 فكما في الاصطلاح الثاني وان في ضوء المقصود
 فكما في الرابع واما التاسع فالاشارة
 الى الاولى مطلقا وكذا الثاني في كل حال
 فيه اربعة صور لكل منها يعرف بالقياس
 الى ما سواها يعرف

يتبع مع انه لا حلول بينهما واما الرابع فلان الاشاف الى
 لون الجسم بتبعية الاشارة اصطالة الى ضوءه غير الاشاف
 الى الجسم اصطالة واما البحث في البعث في ضوء ما ذكرنا في
 هذه الاصطالات الاربع الا ان يراد بالاصله ان
 لا يمكن تحقق هذا بدون خلا ذلك وعلى هذا اتفق
 الثالث وفتح الجوز المذكور **قد** لا يشك اليها

هي وايضا لا يصح على حلول حال لا ينزل الاشاف
 الحية وان قبل محله كحلول الاصوات والطعوم في

الاصسام واهب بان الاشارة الحية هي من ان يكون
 كحيثا او تقديرا ولا امتناع في الثاني وقيل فيه منع ظ

ولا يخفى ان النسخ ليس وظيفته التام في التعريف لان
 للمعنى مرتبة المنع لهذا ويمكن الجواب بان الحلول اما سريعا

وله ان يكون مع كل جزء من الحن جزء من الحال ولما تم

سريعا في المتعل وللول الصوف من الاول وله المعرف

فلا يضر فيه مع اعراض الجردان **قد** بل لا يكون اتحاد

اربعة صور حلول وان لم

هذا هو المقصود من الاشاف
 الى الاشافين المتوفين

هذا هو المقصود من الاشاف
 الى الاشافين المتوفين

أي ما يشاء من كلامه

بين القصد وكثيره بالانطلاق وعدمه وانت تعلم
انه لا يلزم ذلك اذ يكون ان يقصد الاشياء الى الخط
باعتدال خطي من الى السطح بل الى الجسم كيف وقد قال
بمعنى هذا ان الاغلب في الاشياء الحية الامتداد الخطي
ومن الخط ان الغالب الاشياء فيها قائم فيه ونحوه
والحق ان الاشياء تعين وتبين من جانب العقل لكن
العقل حال التعيين يتقدم في الوجود والجسمانية
المجردة امتدادا يصل اليه فالتالي اليه قصد ما يميز
ويتميزه وذلك هو صرح التبع في الشاهد ولا يبعد ان
يقال ان الاشياء في تلك كانت تميز العقل وتعيينه لكن
كثيرا ما يميز العقل ما اليه ويقصد بالاشياء
بتميز ان هناك امتدادا يصل اليه وان طرفه ينطق
عليه كما في الخطوط والسطوح التعيينية المتعينة كما
يشهد به الوجهان دون الخطوط الطولية هذا قوله
الاشياء الى النقطة قصد ما هو الى الخط تعاقب عليه

انه

وهو صورة النقطة شائعة في جميعها فلو ميزت هذه النقطة في الوضع يعني له ان يكون الانشائه الى ما على سبيل الاستقلال اي بلا واسطة في
التباعد فيخرج ان يكون لها جهات متضادة متساوية في القوة والقياس والاشارة الحسية بالاستقلال
ايها في الواقع يقتضي ان يكون بعض من النقطة مثلا ما لا يلا الى اليمين وبعضها ما لا يلا الى اليسار كما صدرنا لها فالقصد الذي مال
الى جهة اليمين غير المتساوي الذي مال الى جهة اليسار فليزج على هذا ايها قصد شئ دون شئ لانه الجهتان غير متساويتين لانها متعاكستان
فليزج كونه النقطة متساوي في الطول والعرض ان النقطة غير متقسمة لا عرضا ولا طولا ولا تقبل ولا تقاربا ولا زوايا
وكذا الكلام في النظرية المعروفة

انه لا يمكن الاشارة الى النقطة والخط والسطح قصد
وبالدان كما صرح به شارح حكمه العين من النقطة
والخط والسطح لا يميز في الوضع اي لا يمكن ان يلا
الى كل واحد منها على سبيل الاستقلال من النقطة الى

بشيء الخط والخط بشيء السطح والسطح بشيء الجسم
لانها لا تميز في الوضع لكان ما من النقطة الى
جهة غير ما صفتها الى جهة اخرى فليزج انتفاها

وما من الخط الى جهة غير ما صفتها الى ياراه فليزج
في الوضع وما من السطح الى اعلا غير ما صفتها الى اسفله

فيكون متساوي في القوة فلا يكون النقطة نقطة ولا
الخط خطا ولا السطح سطحا وفيه نظر انتفاها الى جهة

بشيء اليه بالاستقلال مطلقا من جهة اليه لا يشهد
الانتفاها الى جهات في الاشياء اليه بالاستقلال المتعينة

المال الى المكان دون الارض التي لا يجر لها ولا مكان
واعلم انه يفرق من قوله ان في الوضع المذكورة التي

لا يمكن ان يكون لها جهة في الوضع لانها لا تميز في القوة والقياس والاشارة الحسية بالاستقلال
ايها في الواقع يقتضي ان يكون بعض من النقطة مثلا ما لا يلا الى اليمين وبعضها ما لا يلا الى اليسار كما صدرنا لها فالقصد الذي مال
الى جهة اليمين غير المتساوي الذي مال الى جهة اليسار فليزج على هذا ايها قصد شئ دون شئ لانه الجهتان غير متساويتين لانها متعاكستان
فليزج كونه النقطة متساوي في الطول والعرض ان النقطة غير متقسمة لا عرضا ولا طولا ولا تقبل ولا تقاربا ولا زوايا
وكذا الكلام في النظرية المعروفة

الاشياء اليه
المزدا ما لا يستقل
الواسطة في التباعد

بشيء يقصد في جهات

ان تقول فيما سبق ان المطلوب قول ان العقل لا يتغير
مع تغير في كنه العقل وتكون ذلك في الاطراف المتداخلة
انما المراد بالعقل كنه العقل فاما ان العقل لا يتغير
المتداخلة فمتخصص والاضيق تخصصه والعقل لا يتغير على ذلك
لست ادعي الاطراف المتداخلة في هذه الحكمة فاقول
اعلم ان ما هو كل العقل فقط ليس
موضوعا في اصطلاحهم وما هو
محل الصورة وغيرهما ليس
بالهوى والمادة في اصطلاحهم
كذا ذكره السبله سر

لكن يريد انه لو كان كذلك معنى القول لاهاية بعد ما تقدم
معنى القول الى اثبات **الحكمة** ان الصورة لا يتغير في
اليدوي وان العرض لا ينتقل عن الموضوع مع انهما
مؤنة اثباتهما وانما بعد ما كان لكل احدهما معنى اخيرا

في ادعاء هذا النكاح فذكر **قوله** بعينه نفس ان عدم
الاضحاح بنوعه لا ينافي الاقتصار في العرض لا ينافي
بنوعه الى موضوعه المعين بل احتياجه بنوعه **قوله**
نظرا الى ذاته يعني ان المعنى في القول اضحاح الى
مع قطع النظر عن سائر القيود ليجزى لمتداخلة
مع ثبوتها في الحقيقة بخلاف كل واحد منهما الى الآخر

وايضاه **التي** لم يردم كون متا الحقيقة
غير خارج عن الذات من ينقص بطوع الافعال
المتضمنة تحت كل واحد منهما بل هو بدون ما ينافي
قال الثاني في الحاشية بعينه اي كنهه و
له معنى كل ما ذهب اليه من ان تسمى الصورة

باليدوي
المعنى في القول
المتضمنة تحت كل واحد منهما بل هو بدون ما ينافي
قال الثاني في الحاشية بعينه اي كنهه و
له معنى كل ما ذهب اليه من ان تسمى الصورة

اعلم ان ما هو كل العقل فقط ليس
موضوعا في اصطلاحهم وما هو
محل الصورة وغيرهما ليس
بالهوى والمادة في اصطلاحهم
كذا ذكره السبله سر

لكن يريد انه لو كان كذلك معنى القول لاهاية بعد ما تقدم
معنى القول الى اثبات **الحكمة** ان الصورة لا يتغير في
اليدوي وان العرض لا ينتقل عن الموضوع مع انهما
مؤنة اثباتهما وانما بعد ما كان لكل احدهما معنى اخيرا

في ادعاء هذا النكاح فذكر **قوله** بعينه نفس ان عدم
الاضحاح بنوعه لا ينافي الاقتصار في العرض لا ينافي
بنوعه الى موضوعه المعين بل احتياجه بنوعه **قوله**
نظرا الى ذاته يعني ان المعنى في القول اضحاح الى
مع قطع النظر عن سائر القيود ليجزى لمتداخلة
مع ثبوتها في الحقيقة بخلاف كل واحد منهما الى الآخر

وايضاه **التي** لم يردم كون متا الحقيقة
غير خارج عن الذات من ينقص بطوع الافعال
المتضمنة تحت كل واحد منهما بل هو بدون ما ينافي
قال الثاني في الحاشية بعينه اي كنهه و
له معنى كل ما ذهب اليه من ان تسمى الصورة

باليدوي
المعنى في القول
المتضمنة تحت كل واحد منهما بل هو بدون ما ينافي
قال الثاني في الحاشية بعينه اي كنهه و
له معنى كل ما ذهب اليه من ان تسمى الصورة

18. 50
19. 20

تجلى الفرق بين هذا الاطلاق والاول
لهذه الاربعة في الاول يطلق على
المادة من حيث انها متحققة في ضمن
الافراد بخلاف هذا الاطلاق فانها
تطلق على نفس الهيئة مع قطع النظر عن الافراد فلهذا
لانه لما ثبت اطلاق الهيئة على افراد الهيئة
المتحققة ولا يتحقق لها الا في ضمنها
كان الاطلاق عليها اولى لان وجودها
وهو لها محدد وحدها
التي هي فليست على سبيل

تحقق ذلك التعلق الذي بين البياض والجسم بين الضلع
والكوكب والجسم وعلته فان وان لم نعلم ماهية اقتصاص
البياض بالجسم لكن نعلم بديهته عدم تحقق ذلك التعلق

الحاصل بالجسم بين الجسم وعلته وعلته وعلته وعلته
والمحصل ان تصور الاقتصاص خاصا بوصفياتها
لا يتكافأ في غيرها ويحقق بالعلته بين ذلك الاصل

والا محض الاطلاق الاقتصاصا قد لا يتحقق على
الاولى ان يقال على الاجسام التي يتربط
بها لطلاق التعلق وقد يطلق على الهيئة المتحققة

جسم مركب من افرادها جسم اخر كالجسم متعلقا
قد فان قلت انه يمكن ان يكون السؤال
فانما هو مركب من افرادها جسم هو القطع

اعتراض على هذا بان ذكر تلك الماهيات هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

تجلى الفرق بين هذا الاطلاق والاول
لهذه الاربعة في الاول يطلق على
المادة من حيث انها متحققة في ضمن
الافراد بخلاف هذا الاطلاق فانها
تطلق على نفس الهيئة مع قطع النظر عن الافراد فلهذا
لانه لما ثبت اطلاق الهيئة على افراد الهيئة
المتحققة ولا يتحقق لها الا في ضمنها
كان الاطلاق عليها اولى لان وجودها
وهو لها محدد وحدها
التي هي فليست على سبيل

تحقق ذلك التعلق الذي بين البياض والجسم بين الضلع
والكوكب والجسم وعلته فان وان لم نعلم ماهية اقتصاص
البياض بالجسم لكن نعلم بديهته عدم تحقق ذلك التعلق

الحاصل بالجسم بين الجسم وعلته وعلته وعلته وعلته
والمحصل ان تصور الاقتصاص خاصا بوصفياتها
لا يتكافأ في غيرها ويحقق بالعلته بين ذلك الاصل

والا محض الاطلاق الاقتصاصا قد لا يتحقق على
الاولى ان يقال على الاجسام التي يتربط
بها لطلاق التعلق وقد يطلق على الهيئة المتحققة

جسم مركب من افرادها جسم اخر كالجسم متعلقا
قد فان قلت انه يمكن ان يكون السؤال
فانما هو مركب من افرادها جسم هو القطع

اعتراض على هذا بان ذكر تلك الماهيات هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

لكن ان قلنا المباحث من الالهي من حيث انه البحث فيها عن وجود
المادة والصورة وتلازمها وتخصها وتلك تلك غنى
عن المادة من حيث هي مع قطع النظر عن انشائها الى
المادة ومن الطبيعي من حيث ان كل ذلك متعلق بالمادة
من حيث انها متعلقة الى المادة فتأمل سرك

مناسب لانه ان يكون تلك المباحث من الماهيات المتحركة
ان تكون من الالهي من حيث هي متعلقة من الطبيعي من
هيته اهل وعلى الثاني ان النكته في ايرادها بحجة ان

تكون ذلك وطرا في عين قد فان الالهي هناك
اعني وجود المادة اهل في ان الالهي في الوجود كيف
يكون من الالهي فان الوجود ليس عضا ذاتيا تعلق

ولا يقبل الوجود بوجوده من الماهيات المتحركة والمادة
بعض الوجود ههنا ويمكن تذهب ذلك صاحب الى ان
بان المراد بما قاله فان الالهي هناك اعني وجود المادة

المراد انها متعلقة فان الالهي لو ان الوجود كان تلك الماهيات
فانما ان كل اهل عليه ولو ان الالهي الى الاصول كادركه
ادراكها على عليه وقد لان ذلك غنى عن المادة اهل

في جهة الالهي يعني انه لا يوجب للمادة في جهة الالهي
وليس الالهي بوجه يكون الاحتمال على المادة متعلقا
منها لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

لكن ان قلنا المباحث من الالهي من حيث انه البحث فيها عن وجود
المادة والصورة وتلازمها وتخصها وتلك تلك غنى
عن المادة من حيث هي مع قطع النظر عن انشائها الى
المادة ومن الطبيعي من حيث ان كل ذلك متعلق بالمادة
من حيث انها متعلقة الى المادة فتأمل سرك

مناسب لانه ان يكون تلك المباحث من الماهيات المتحركة
ان تكون من الالهي من حيث هي متعلقة من الطبيعي من
هيته اهل وعلى الثاني ان النكته في ايرادها بحجة ان

تكون ذلك وطرا في عين قد فان الالهي هناك
اعني وجود المادة اهل في ان الالهي في الوجود كيف
يكون من الالهي فان الوجود ليس عضا ذاتيا تعلق

ولا يقبل الوجود بوجوده من الماهيات المتحركة والمادة
بعض الوجود ههنا ويمكن تذهب ذلك صاحب الى ان
بان المراد بما قاله فان الالهي هناك اعني وجود المادة

المراد انها متعلقة فان الالهي لو ان الوجود كان تلك الماهيات
فانما ان كل اهل عليه ولو ان الالهي الى الاصول كادركه
ادراكها على عليه وقد لان ذلك غنى عن المادة اهل

في جهة الالهي يعني انه لا يوجب للمادة في جهة الالهي
وليس الالهي بوجه يكون الاحتمال على المادة متعلقا
منها لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

كونها من الالهي لا يوجب ان يكون افرادها هنا
مناسب لانها من الالهي ويمكن ان لا يكون اراد على
طلب تلكه على افرادها هنا وقد يقال على الاول

في نفس الشيء الا اني بالحب الى
في القسم في صدر الكتاب
الجسم او مقتضى طبيعة الجسم

وهو لا يكون قد تم لنا لشيء الذي عليه الجرم
انما في كل ما كان في نفسه انما في ان يتم
لو كان الحادث في تعريف اقسام الحكمة هو
لا الا في منها وكما قال الثاني وفيه ما فيه
الما والناس في يقال في كون النار في الاجسام القابلة
لا ان كان في طبيعة يابسة واليومية تقتضي
صحة التخل بالاشكال ولا يجب ان يقال ان النار
ما هي عندنا وهي رطبة لا تظلمها بالهواء فان قيل

فمن قديم ان النار حارة بالطبع مستدامة بحدة
ان يكون النار التي عندنا كذلك لا تظلمها بالهواء
الحار دون التي ليست عندنا ويجب ان يابى خروج في
الانضغاط فكيف لو قيل ان الجرم في دفع منع الرطوبة
ليس هو ما في الانضغاط ولا قيل ثم يكون هو ما في
فلما لا يكون له كانت الحارة ليست طبيعة للنار ولكن
من الهواء لكان الهواء الذي انبثج النار الحارة منه

وهو
وهو لا يكون ضروري ان يضاف اذا حصل هذا ما في
الظهور لكونه في الظاهر ان كان لا يضاف في ذلك لا يفرق
بين كون هذه النار ضرورية ما في الانضغاط وبين كونها
انما حصل هذا ما في الظهور لكونه ليس ضروري ان يضاف
وهو عندنا في قولنا لو قيل ثم هذا الجرم مستدام

في نفس الشيء الا اني بالحب الى
في القسم في صدر الكتاب
الجسم او مقتضى طبيعة الجسم

وهو لا يكون قد تم لنا لشيء الذي عليه الجرم
انما في كل ما كان في نفسه انما في ان يتم
لو كان الحادث في تعريف اقسام الحكمة هو
لا الا في منها وكما قال الثاني وفيه ما فيه
الما والناس في يقال في كون النار في الاجسام القابلة
لا ان كان في طبيعة يابسة واليومية تقتضي
صحة التخل بالاشكال ولا يجب ان يقال ان النار
ما هي عندنا وهي رطبة لا تظلمها بالهواء فان قيل

فمن قديم ان النار حارة بالطبع مستدامة بحدة
ان يكون النار التي عندنا كذلك لا تظلمها بالهواء
الحار دون التي ليست عندنا ويجب ان يابى خروج في
الانضغاط فكيف لو قيل ان الجرم في دفع منع الرطوبة
ليس هو ما في الانضغاط ولا قيل ثم يكون هو ما في
فلما لا يكون له كانت الحارة ليست طبيعة للنار ولكن
من الهواء لكان الهواء الذي انبثج النار الحارة منه

وهو
وهو لا يكون ضروري ان يضاف اذا حصل هذا ما في
الظهور لكونه في الظاهر ان كان لا يضاف في ذلك لا يفرق
بين كون هذه النار ضرورية ما في الانضغاط وبين كونها
انما حصل هذا ما في الظهور لكونه ليس ضروري ان يضاف
وهو عندنا في قولنا لو قيل ثم هذا الجرم مستدام

[illegible][illegible]

[illegible]

فيكون ان يكون الشيء الذي هو الوجود الحاصل
منه عرض الوحدة الذي هو في المرتبة
التي هي من الوجودات الخارجة فيتحقق
الاول بدون ان يكون الوجود الحاصل فيكون اعم

فيكون ان يكون في ابتداء الخلقة كبرياء الله
ان يكون في ابتداء الخلقة وهو انما عرض الكثرة والاول
بالتحقق ان من عيوض الانفكاك والانفكاك فلا
يلزم من هذه عيوض الكثرة للطبيعة هذه عيوض الا
لها وعارض الجزئين المتصلين ليس الا انها في ابتداء
الخلقة امران وما يتفرع على تاملها في الماهية ليس الا

هو كون المتصلين ايضا كذلك اي امكن كونها امرين
في ابتداء الخلقة ولا يلزم من ذلك هذه كونها متفرعين
لانفكاك بعد كونها متصلا وهذا هو المطلوب

فيكون ان يقول ذي مغايرتين ان ذلك تلك الكثرة
المتصلة بين الانفكاك ولا ينافي الكثرة بان تكون
في ابتداء الخلقة كبرياء الله ان طبيعة الاله لا يتصل
ان يتصل بها ان الله واحد الى ان لا ينافي عن
الكثرة في ابتداء الخلقة وانت فهم بان يجوز كون ذلك

ذلك المتصلين امرين في ابتداء الخلقة مستلزم لجبر
بالانفكاك كون

اقتضاه الاول من الانفصال في كلامي اني يعني ان المراد من قول الشيخ فيكون على المصداق الانفصال بمعنى الكثرة فيه الخلقة
لكن هذا الانفصال يستلزم الكثرة والانفصال بعد كونها متصلا يعني بعد الخلقة متصلا بكونه

كون المتصل الواحد بالمتصل المتصل على الجزئين المتصلين
انما يكون في كبرياء الله متصلا متصلا
لا يتصل بالانفكاك وقد لا يكون في ابتداء الخلقة
من عيوض الانفكاك متصلا اذا كان عيوض الكثرة

لعرض الوحدة بعينه والثاني المذكور مظهر فيه ان
الطبيعة المتصورة بعد ان لا يجوز ان يكون في ابتداء الخلقة
بعدمه فهو في ابتداء الخلقة انما يكون في ابتداء الخلقة
اي ما هو مظهر في الواحد لا يجوز ان يكون في ابتداء الخلقة

يتصور بعد ان لا يكون في ابتداء الخلقة
بانه لا يمكن ان لا يتصور في كبرياء الله
فيكون في كبرياء الله في كبرياء الله في كبرياء الله
الواحد الذي هو متصلا في كبرياء الله في كبرياء الله

المجموع الحاصل من ذلك الجسم الواحد وهو في
فيقتضيه انما يقتضيه في كبرياء الله في كبرياء الله
الامتداد في التصل المذكور فانه الامتداد مستلزم
في كبرياء الله في كبرياء الله في كبرياء الله

هذه طبيعة روحية واحدة
في الكون والسيطرة هي
بواسطة الفصل المذكور في الفصل الثاني

مخو في الماهية لانه المجمع المنقسم بالفضل لانه
فم القائل والسامع والتخالف ومع ذلك انما يتفرع
على الاشياء بحسب الواقع لا على الاشياء المتكلمة فانه
الطريق للارادة لا واقع نفس الامر

والجواب ما قيل في الدواعي ونفس الامر في مطلقها من الخارج ولا بد
كل من الدواعي ونفس الامر في مطلقها من الخارج ولا بد
لعل من الدواعي لا الشك في ذلك انما هو ان
ذلك قلنا العلم اذا ذكر شيئا من صفاته الغير الكمال
والكامل في فرد في نفس الامر هو الخارج لا الدواعي

فی بادی

في بادى النظر الذي هو المد بالصوره الجعينة في قوله
 لانه طبيعة بوجية والوصف خارج عنها واما الثاني
 الاخير واقفين على الفصل والتمثيل والظاهر

ان الزاد بالجسم المكتوف عنه لهناك الجسم المكتوف اذ فيه
الاختلاف ويجاء في الازدواج الى ميرة الى فانه
لم يتوض لكون الازدواج اسما **قوله** اي يطرء عليه

يقال الاتصال والاتصال ليس الا ان يكون في الجسم الحي
الجسمي وانما في ذلك الجسم اي العروق الجسمي كذا
الاتصال في فاته كذا ان لا يكون الجسم في هذه

1



الجسم المتصل بالاهمال اتصال متصف بصفة الوجود
 والذات والتعريف واذا لم يكن الاتصال متصفا بصفة الوجود
 فالجسمان المتصلان بعد التعريف لا يجزئ كونهما
 متصفا بصفة الوجود مع تعريفهما ولا بد من ذلك
 لا يكون بلا تعريف متعين هو متصفا بعد التعريف وهو
 من كونه الجسم فكون الجاهل فلا يجزئ امره **قوله** وقال
 وبما يلزمه يجب وجوده مع المتعريف فيه انه لا حاجة الى
 اثبات تلك المتعريفات في الفن اذ يكفي ان يقال اتصال
 لا بد من تعريف الاتصال اياها يتصف به يلزم اتصالها
 والصفة الذكورية هو كونه كذا كذا متصفا بصفة الوجود
 ويقول كونه ان يتصف بالثاني حين كونه الاتصال
 وان تعلم انه لا بد من تعريفه اذ لا بد من تعريفه
 المتعريف للاتصال اذ الجسم بعد الاتصال متصفا بصفة الوجود
 متصفا بصفة الوجود واللام في ان ذلك المتصفا بصفة الوجود
قوله اذ كان المتعريف وجوديا او عدمي ملكة فيه ان قال
 لا بد من تعريفه

كما ان الذي في الكون متصفا بصفة الوجود ولا متصفا
 في صفة الوجود فيكون في بعض الاصناف متصفا بصفة الوجود
 نحو على الكون وفي بعضها متصفا بصفة الوجود متصفا في
 الكون وفي باقي الحالات متصفا بالعدم وصف الوجود
 وهو لا يضرنا رسول

متصفا ولا متصفا كما ذكره الشريفون فبذلك من الاتصال
 مع ذلك الاتصال بغيره دون وصف الاتصال
 واقول في اثبات اتصال الجسم تعريفا اذهب المتعريف
 ان افراد الجواهر ذاتها متعريفية في الموضوع لان
 العقل اذا لاحظها بشروطها غير متعريفية في الموضوع
 بل كمالها ليس من احوال شئ والحدوث ملكة
 للاقسام في هذه المعنى والاهمال بالذات متعريفية لان
 الحدوث كمال الجسم من غير ذاتي بغيره وليس ذلك
 الا بقول الابعاد اذ التعريف والتميز واما ما في
 من الخارج لا يصلح للتمييز الذاتي فالتمييز الذاتي هو التميز
 للابعاد فالثاني للابعاد فصل للجسم والاتصال من لونه
 فيقول الاتصال هو يرون ملونه وهو الصفة في
 الفن تحت وهو ان غاية ما ذكرناه هو لزوم الاتصال لان
 الجسم كونه التعريف لا يوجب زواله عن الاتصال
 بل لا يزل وهو متصفا لا فالحق ان يقال ان الاتصال
 لا يوجب زواله عن الاتصال بل لا يزل وهو متصفا لا فالحق ان يقال ان الاتصال

(Marginal notes on the right side of the right page, including a circular stamp and various handwritten comments.)

في منع قول بطلان الحقيقة ولم يكن هذبة
الشيء موجودا فيه فلو
فقد هذا القول في كماله
فقد بطل

اولا كل شيء فيها عام من كونه واحدا وصفا
او نارا او قهها فلا
يتركها
فقد بطل

في منع قول بطلان الحقيقة ولم يكن هذبة
الشيء موجودا فيه فلو
فقد هذا القول في كماله
فقد بطل

حب ولا يلزم من النسخ لانه عام وفيه بحث اذ النسخ
المنع المذكور لا يخط بما ذكره ويحكى البهية في محل
الذاع يحسب موحدة اذ التراجع في ان الجسم هو نفس
في هذه انه لا يكون في ذاته قابلا للانفصال
في منع التفرقة ذاته **قوله** ولم يكن له ان التفرقة
الذاتية من كلام بعض من اهل العلم فضلا ان اهل النص
الذاتية معدومة صرفة بل لا يكون الوجود الا
انه ليس له وجود منفرد في الكل بل هو معدوم
بوجوده اقول فيه بحث اذ جهة الفصل لو كان معدوم
بوجود الكل يلزم صدق علم عليه وهو حظ الطهارة
قوله فيكون ذلك الباقي فان قلت البهية في هذه
بان الماء الذي في الجب اذا تفرق في الكيزان مثلا
هو ذلك الماء الذي كان اوله ولولم يكن تنفصه
باقيا بل الباقي هو هيدواه كيف يحكم بذلك قلت
البدلي مع الصدقة الماشية الواحدة ماء واحد

في منع قول بطلان الحقيقة ولم يكن هذبة
الشيء موجودا فيه فلو
فقد هذا القول في كماله
فقد بطل

اولا كل شيء فيها عام من كونه واحدا وصفا
او نارا او قهها فلا
يتركها
فقد بطل

في منع قول بطلان الحقيقة ولم يكن هذبة
الشيء موجودا فيه فلو
فقد هذا القول في كماله
فقد بطل

بالعرف
المقارنة مع الماولة
المحيطة بكونه

بالعرف مع الصدقة المتعددة حال كون المياه في
الكيزان صارت مياه متعددة بالعرف ايضا فلا
يصح ان الماء الذي كان في الجب في الكيزان كله
كان واحدا فيكون الكيزان مياه متعددة واعلان
التباين في قوله فيكون ذلك الباقي يعني ان المادة في
ثاني الاتصال والاتصال بنفسه وهو ليس كذلك
لان تنفص المادة بواسطة الصدقة ويتبدل بقوله
عنه فان قلت فعلى هذا تكون المادة المتفصلة
حادثة مع حدوث الصدقة فبما ان مادة اخرى
وتنسل تلك المادة المتفصلة حادثة بسبب حدوث
تنفصها واما ان المادة في الماء في كيزان تنفص
الحادثة بسبب الصدقة فالحادثة تنفصها واما
معدومة ليا فلا يحتاج الى مادة اخرى **قوله** في
به باعتماله غايته فالعرف من ذلك ان تنفص المادة مع
التصل الا انه متفصلا واحدا ومع التعدد متعدد

بالعرف مع الصدقة المتعددة حال كون المياه في
الكيزان صارت مياه متعددة بالعرف ايضا فلا
يصح ان الماء الذي كان في الجب في الكيزان كله
كان واحدا فيكون الكيزان مياه متعددة واعلان
التباين في قوله فيكون ذلك الباقي يعني ان المادة في
ثاني الاتصال والاتصال بنفسه وهو ليس كذلك
لان تنفص المادة بواسطة الصدقة ويتبدل بقوله
عنه فان قلت فعلى هذا تكون المادة المتفصلة
حادثة مع حدوث الصدقة فبما ان مادة اخرى
وتنسل تلك المادة المتفصلة حادثة بسبب حدوث
تنفصها واما ان المادة في الماء في كيزان تنفص
الحادثة بسبب الصدقة فالحادثة تنفصها واما
معدومة ليا فلا يحتاج الى مادة اخرى **قوله** في
به باعتماله غايته فالعرف من ذلك ان تنفص المادة مع
التصل الا انه متفصلا واحدا ومع التعدد متعدد

بالعرف
المقارنة مع الماولة
المحيطة بكونه

في قوله لا يلدن من ذلك كونه المادة محلا اذ قد يصير المحل حالا
بالعرض وبالعكس مثلا معرض العدد يصير ذلك العدد
بالعرض **قوله** اقول فيه بحث فلا يصح مع الملازمة
المتبادرة من قوله اذا كان ذلك الشيء مع المتصل

وهذا ما به انما يلزم منه كونه نائبا اذا كان له
بعضها نقبا اذ معنى الناقب ذلك ولما ان يقد
المراد بالناقب اما هو محمول مدعاة او ما هو بيا
ذوا ارجح من كل ضمير ولا يصح الاول لخروج الكثر الا
ولا الثاني لانه كثر ما ليس حالا كالاتي بالنسبة

الى صاحبه وكذا الثاني بل الحق ان المراد بالناقب ما
يصير سببا في ان يوصف المحل كالعدد فانه سبب في
ان يكون على الجسم وليس المال كذلك بل القول
سبب لان محمول القول على ذي المال وهو سبب في
ان يكون المال وهذا المعنى يمتنع بين الوجود

والوجود **قوله** نعمنا الثاني اه فيه ان محله
نعمنا

نعمنا

نعمنا

نعمنا

نعمنا الصدق كونه فاعلة في الوجود وكونه غير
قابلة للانفصال وكونه الجسم معيا بالانفصال ولا
الوجود بها بالعرض **قوله** مذهب المتأين في هذه

من الحكاه كانه ايمون في كتاب افلاطون للعلم
والتحقيق ان الحكاه ملين في تحصيل الحقائق

والنصبة قابلا لكونه للملك الاول هي الثانية
يكون في طريقه والبالكون للملك الثاني هم
الاثنان يكون لان النصبة موصفة لاشراق انداس

المعرفة على قلوبهم الصافية **قوله** قائم بذاته اه
استدل على ذلك بان الجسم المتصل الى انفسه الى

معين لا يكون مادتها واحدة سطحها اذ الواحد
بالشئ لا يكون في مكانين وعلى تقدير تعدد المكان
فهو في بعد الانفصال وانفصالها كالتقيد لزم

لهذه سبب مادة على كل حادث وذلك المادة
نعمنا

نعمنا

[illegible]

غير متحققة بحسب ما في الآية والله اعلم بالصواب

وهذه على ما قاله ائمة النسخ ليس بهذه الطريقة
وهو الحق واما اذا كان صرحوا بها فقد يقال افراد
تختلف باختلافها بالذات

عنه الجواب انه استدلالنا في هذا المقام في جانب الافراد حيث استدلالنا في المقام
الصورة في بعض الاصناف على افتقارها في باقي الاصناف وهذا الافتقار على كونه
الصورة طبيعة فربما يشبه الافتقار في الظاهر والماهية يختلف ما اذا
كانت طبيعة لا تختلف في الماهية وليس الكلام في ان ههنا شيئا هو مقتضى
الطبيعة تختلف اذا كانت صفة ولا تختلف اذا كانت نوعا حتى يرد ان
مقتضى الطبيعة مطلق لا يختلف عامة فربما انه كونه اختلاف مقتضى
الافراد في الماهية النوعية ايضا لا يختلف في الشخصيات وهو مقتضى
سائر ما

قوله اذ يمتنع ان يكون بين ادعى ما فان قلت

مقتضى الطبيعة الواحدة لا يختلف سواء كانت صفة

او نوعا او كونه فان قلت لو كانت الطبيعة نوعا فاصلا او

افاه بالبدن وخصيقتا واحدة فلو كانت اصناف

فرد لانه بين اصناف سائر الاخر لا اتحاد ان تها

ام لا لانه بين افراد متخالفة بالوصول فاصح

فرد لانه غير متداخل لاصناف سائر الاخر لانه

اذ يكون ان يكون ذات فرد متقطعة للاصناف بصل

وذلك في ان ذلك الطبيعة الجنسية مقتضى للنوع

ببطلان هذا القول استدلالنا في التفاء فاصح

استدلالنا على ما يوجب من التفاء ان الطبيعة الجنسية

هي طبيعة موهودة محصلة لا يتوقف تحصيلها على امر

بضم اليها كما هو شأن الطبايع الجنسية وما هو

كذلك يكون طبيعة نوعية فيكون اختلافها بالانواع

دون الوصول والحاصل ان كونه اختلافها بالانواع

مطلوب

الاصناف افراد الصورة الجنسية

مطلوب

قوله فلهذا الامام ذكر كونه الاختلافات بالادوار الخارجية مستدركا والاولى ان يقرر ضرورة استدلالنا في الطبيعة الجنسية
في طبيعة موهودة محصلة لا يتوقف تحصيلها على امر بضم اليها كما هو شأن الطبايع الجنسية وما هو

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

مطلوب

١٤
 طه الما لله المجد لله على ما سلف لا يجوز ان يكون
 موكبان المجد والفضله على من سلف

الملك الناصر

والاعود المخصصة بها اما اى لف او جده لاجل ان تكون
اى اى لان فصل الجوده لا يكون رضاء ولا جاره ان يكون ٥
اى اى لان فصل الجوده لا يكون رضاء ولا جاره ان يكون
جده ايضا لان الجوده المخصصة هى الصدقة الذميمة وهى
ليست تصدق للفقير الجسيم لكونها غير محبوبة عليه ^{بأنه لا يصح} ^{بأنه لا يصح} ^{بأنه لا يصح}

وذهب على الفصول على الحب مواطاة قبل هذا البيت
 ثم في البيت الثاني
 ثم في البيت الثالث
 ثم في البيت الرابع
 ثم في البيت الخامس
 ثم في البيت السادس
 ثم في البيت السابع
 ثم في البيت الثامن
 ثم في البيت التاسع
 ثم في البيت العاشر
 ثم في البيت الحادي عشر
 ثم في البيت الثاني عشر
 ثم في البيت الثالث عشر
 ثم في البيت الرابع عشر
 ثم في البيت الخامس عشر
 ثم في البيت السادس عشر
 ثم في البيت السابع عشر
 ثم في البيت الثامن عشر
 ثم في البيت التاسع عشر
 ثم في البيت العشرون
 ثم في البيت الحادي والعشرون
 ثم في البيت الثاني والعشرون
 ثم في البيت الثالث والعشرون
 ثم في البيت الرابع والعشرون
 ثم في البيت الخامس والعشرون
 ثم في البيت السادس والعشرون
 ثم في البيت السابع والعشرون
 ثم في البيت الثامن والعشرون
 ثم في البيت التاسع والعشرون
 ثم في البيت الثلاثين

كليل من اندامها محمول عليها وعلى ما هو لدخ
 الاما لا تخرج المنة رة تحت الصدرة الجنسية
 قد له وقد يقال انه ولما قل ان يقول لا خاصة الى هذا
 المنع اذ هو تكرار لما سبق من انه يجوز ان يكون على ٥
 في سابق قوله اوله لانه يجب في تمام الرعدة على
 الاضباع عبي الزان اذ هي الزان التي من ان يكون
 الى الحارة فو
 او الصدرة الجنسية
 او الصدرة الجنسية
 او الصدرة الجنسية

عازضا لها او غيره ويمكن تدعيم ذلك بما ذكره في مادة
 الشك في المصداق المذكور
 اليه المتأخرون القائلون بان الشخص هو لان الشك
 في شخصه او في ماله
 فليكن هذا هو المقصود
 المشخص وهو كل الزمان
 يعني بمنزلة الشخص المذكور

الحاشية وقوله في الاصحاب فقد مر من خصوص
الاصحاب ما مره وحاصل الجواب انه في بعضها
لا يشك هذا الدليل لان على تقدير ضعفها انما
يكون في بعضها لا في الجميع

[illegible]

في الجوانب التي يتصل بها على الانفعال نظر الى الزمان
وان كان يتبع طريقه عليه في بعض المواد لا يكون له
والانفعال لا يكون له من قابل قدل متى ان في المال اه قال

لان الاقتار الذي ستره لعدم جوار انفعال
الصدرة على الهوى

صاحب الى كانه ذكر هذه المسئلة بعد اثبات اقتدار
الصدق الهوى على الاطلاق فانه وفيه ان سبب الاقتدار
غير مبني في بحث الاقتدار فلا بد في ايراد هذه المسئلة على

وهي تبين سبب الاقتدار وقد يقال انه لم يثبت في اثبات
الهوى طريقين احدهما الانفعال والثاني الانفعال
وقاسبق لان مقبلا لاثباته بطريق الاول وهذا الخط

متم على ما بين اثباته بالطريق الثاني فان صدقته
ان كل جسم متناه وكل متناه متكل وكل متكل متكل
الامع المادة ولا يخلو عنها قدل فاما ان يكون متناه
او غير متناه فين هذه المسئلة المانعة الخلو لا فية
للمقدم اذ كل شيء لا يخلو عن صدق اه التقيض
مع ذلك ومع له وفيه انه لا يمكن في صحة قدل كل شيء

لا يخلو

كله العبدية
كله العبدية

لا يخلو عن صدق اه التقيض مع واما قدل ذلك ومع
لم فنظروا فيه لان صدق اه التقيض في نفس الامر
مع لا يمكن في كونه لا يخلو عن لايه من اقتضائه صدقه فاما

نعمي فاما ان الهوى لا يخلو عن اقتضائه الكبر والارادة
فلا يكون مستلزما له على التيقن ولا مطلقا لان
صدق اه الهوى مطلقا وان كان واقعا لكنه لا يخلو عن صدق

الكل في وجه لايه ان يدمر الكلام بحيث يظهر منه لزوم
المنفصلة للمقدم وهو ان يقال لو انكلت فاما ان يكون

منفصلة متناهية او منفصلة غير متناهية قدل ليس الى
الثاني الخاتمة في هذا الحكم مسبوقة الى الكلي الهوى

الاثبات البراهين المرددة على هذه الدخول برهات
المسئلة في تقريره ان خطا متاهيا اذ كان موزنا

ليتم متاه فيقول كونه من صاه مساهله اي صاه
بحيث لا يخلو عن الاستقامة لنا طبعه فلا بد ان يكون
في الخط الغير المتاهي نقطة يكون صدق المسئلة اولاً



والخط في الدائرة
الاصول في التبيين

كله العبدية
كله العبدية

أضرب قد يرد
لا الأول
هو الصيغة المضممة فاعل
عوار الحصى مما قال هذا المعنى

في الزهراء فالصحة الحقيقية للحق في ما
الالهدي بالنسبة إلى أبي واما
الحكم الرب في الصورة الجبرية
لا ان يقال كقول منفس التحقيق
يدعوها عن سبب لما قبله

نصف الحق

[illegible]

سواء كان
من نفس الامر
كما اراده الله
فمن المقدرة
الطبيعية

صلى الله عليه وسلم

المسألة الأولى في محال الصلح أن يخرج من حصة المصة
لا يزال البعد غير ما يتعد كسباني المثلث الثانية أنه
يكون أن يكون غير ما يتعد كسباني المثلث الثانية أنه
وإذا شاء المصالحح إلى تبنيك المصالحح بقوله لا يمكن
أن يخرج إلى قوله ولا يمكن أن يخرج إلى قوله

هذه نسخة من الحفظ الذي تم في سنة ١٢٠٠
 في دار الكتب
 هذه نسخة من الحفظ الذي تم في سنة ١٢٠٠
 في دار الكتب
 هذه نسخة من الحفظ الذي تم في سنة ١٢٠٠
 في دار الكتب

على ثلاثة - الاول بان يفرض البعد الاول
 ثانياً والثالث في نصفه والثالث في نصفه
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا
 الثاني ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا
 الثالث ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

على ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

على ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

على ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

غير متناهية بمعنى انه لا ينفذ في مرتبة ولا متناهية بال
 غير واقع وعلى ما فرضه وقع هناك ابعاد غير متناهية
 بالنظر ولا شك ان كل بعد من تلك الابعاد الغير متناهية
 ذاته على البعد الذي تحته واذ كان كذلك فخط
 ينطق على خط تحت تلك الخطوط وتنفذ ان طوله
 ذراعاً والخط الذي تحته ذراعاً ونصفاً وهكذا الى بعد
 ذوق بعد يكون اذ به مقدار من الذي تحته فخط ذراعاً
 ذلك الخط من بعده فخطه الى غير النهاية في مائة
 بين الخطين ونفرض ان في كل مرتبة يتصل به زيادة في
 ينطق مع بعد كان في تلك المرتبة فلو ذهب الى غير النهاية
 لا ينضم اليه زيادات غير متناهية لكل منها مقدار ما
 اليه مقادير غير متناهية فيصير ذلك الخط مستقيماً
 على مقادير غير متناهية بالنظر والمشتق على مقادير
 غير متناهية بالنظر غير متناهية بالنظر ذلك الخط
 غير متناهية بالنظر مع كونه محدوداً بين ما هو بين
 يكون لها نهاية فيكون متناهياً قطعاً

على ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

على ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

على ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

على ان يفرض البعد الاول ذراعاً والثالث
 ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 والذراع ذراعاً ونصفاً والثالث ذراعاً ونصفاً
 ونصف الذراع نصف ذراعاً ونصفاً
 وذلك في بقية الاستدلال وهو غير مراد هنا

قوله ان ثبتت فرضت الانفعال فصله من الختيم
 قدس سره بانه اذا فرض الانفعال بينهما فانه
 لم يتجمل عليه هذا القطر لانه اذا امتد كل واحد منهما
 ذراعان كان الانفعال بينهما ذراعين ايضا واذا امتد
 ذراعين فكل واحد كان الانفعال بينهما مائة ذراع ايضا
 فاذا امتد الى غير النهاية كان الانفعال ايضا غير متناه
 فكل فليعلم انحصار ما لا يتناهي بين هاتين الزوايا
 ظاهر ولا مجال لان يمتد ههنا على هذه الصفة
 اعني كونه الامتداد مساويا للانفعال كما شره به الله
 الهندسية فاذا كانت عرفت انه بين فانا لا نفرض مع
 فرض الختيم ان يكون بين طرفيها قطر واصل فرضي
 فرض اخرين متناهيين كما هي الحال في بقية
 كنه بل فرضي ضلعي زاوية فخطه هي تيمنا قائمة
 بمقتضى هذين على تقدير لا يتناهي الابعاد ومن البين
 هو انه على تقدير المذكور ويلزم من ذلك ان يكونا غير

في هذا المقام
 انما هو ان
 في هذا المقام
 انما هو ان
 في هذا المقام
 انما هو ان

الخط
 في هذا المقام
 انما هو ان

في هذا المقام
 انما هو ان
 في هذا المقام
 انما هو ان

في هذا المقام
 انما هو ان
 في هذا المقام
 انما هو ان

في هذا المقام
 انما هو ان
 في هذا المقام
 انما هو ان

في هذا المقام
 انما هو ان
 في هذا المقام
 انما هو ان

في هذا المقام
 انما هو ان
 في هذا المقام
 انما هو ان

فيكون الجواب بان الزاوية كونها مختلفة فيه كونه كل واحد منها هو صوابه
وان لم يكن على سبيل الاصطاح بل على سبيل الافراد وهذا
مفروض الصدق على ما لا يخفى

قوله والمجموع ليس كذلك لان السالبة الزاوية
تقتضي الموصية الكليمة المشية للمركب في فرد ولا يقتضي
الموصية المشية للمركب في الكليمة المشية للمركب في فرد ولا يقتضي
الموصية المشية للمركب في الكليمة المشية للمركب في فرد ولا يقتضي

في دفع هذه النظر ان عدد الزايات المجمعة في بعد
وهو مائة بعد الزيادة والابعاد المستقلة عليها

فان كانا غير متاهتين لان عدد الزايات المجمعة
في بعد ذلك بالضرورة ولا حاجة الى اذنه

قوله والثاني انه لا فائدة في فرض تساوي
المتاهية غير متاهة ببله بخلاف المتاهة على المتاهة

فيكون هذا التصريح من القائمة **قوله** فلو ان ما لا يتاهي
معدراين ماصرين فيكون هذه من وقدمه فان

انفس بين ان الزاوية الحاصلة من المحيط والخط
المستقيم التي للزاوية اقل الزاوية وهذه الخط يتبع

وهو الخط المستقيم الذي هو الزاوية المستقيمة
وهو الخط المستقيم الذي هو الزاوية المستقيمة

فيكون لو كانت ما بقى من الزاوية القائمة الاربعة في
الدائرة الى اثنان الزاوية القائمة الاربعة في
الدائرة الى اثنان الزاوية القائمة الاربعة في

على طرف قطر من الدائرة فلابد ان يكون القائمة
مستقلة على اثنان بقية غير متاهة مع الاضلاع

في ماصرين والا يلزم ان لا يكون تلك الزاوية
لهود الاضلاع ماصرين فبما بقى من القائمة بعد

الانقسام باضلاعها ولا يلزم من كونها الاضلاع
تعاود كونها ليس **قوله** لانها لو كانت متاهة اه اقل

يجوز هذا التزديد في كونها لا متاهة بان يقال
تساويها اما القائمة او لانها اولها ضلعا الى اخر

ما قال **قوله** من احاطة الى الابد لا دائرة او هو
اي هذين او اكثر كصف الدائرة وكما قلت وكما يلزم

والجواب ان الطرف وعلى هذا التعريف يكون البطلان من متاهة
التي وقين في تعريفها محيطه هو واحد او هو وكون

هذا يكون من متاهة الكليمة **قوله** فانها على الاصح اه اما
فان على الاصح لان فيها مذهب فنه اهداها مذكورة

الثاني انها من متاهة الكليمة وعليه كثير منهم وهذا الظن

فيكون لو كانت ما بقى من الزاوية القائمة الاربعة في
الدائرة الى اثنان الزاوية القائمة الاربعة في
الدائرة الى اثنان الزاوية القائمة الاربعة في

فيكون لو كانت ما بقى من الزاوية القائمة الاربعة في
الدائرة الى اثنان الزاوية القائمة الاربعة في
الدائرة الى اثنان الزاوية القائمة الاربعة في

فقد كان يقال ان كثرة الحركات في الكلام ليس بحسنة
على انها في الكلام فليكن في الكلام حركاتها
من الحركات فليكن في الكلام حركاتها
قد سئل اه س

من حركات الخليل من قوله وهي الحركات في السطر والثاني
انها من الازمنة والرابع انها من الوضع والى ما فيها
انها من الازمنة والرابع انها من الوضع والى ما فيها
قد ينظر بالتصنيف وذكر في نظره التعليل لما في
المنهج من ان القائمة ينظر بالتصنيف مرة واحدة
كانت متضاعفة الى غير النهاية معها

انها من الازمنة والرابع انها من الوضع والى ما فيها
قد ينظر بالتصنيف وذكر في نظره التعليل لما في
المنهج من ان القائمة ينظر بالتصنيف مرة واحدة
كانت متضاعفة الى غير النهاية معها

كونه بالعرض **قوله** ويدلج منه اه اقل فيه نظر ان يكون
ان يقال تعريف الكل وهو قوله في الربة الى اصله من اها
الى الاله او الحود بالقدار يصدق على هيئة الخط
اذ الربة الحاصلة من اهاطة الحود او الحود اعلم فان كان
حاصلة

حاصلة للخط او المحيط **قوله** والانب ان يقال يلزم
على هذا التعريف ان يكون للصور شكل اذا انقل على
هذا يحصى بالعدد وايضا يصدق التعريف على الهيئة
مقدار الجسم باعتبار اهاطة المكان **قوله** المنقضى
شرك بين التعريفين وايضا يصدق التعريف على
الملك فانه هيئة حاصلة بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله زائلا له كهيئة الربة بالنسبة الى الاله
او كهيئة الانسان بالنسبة الى قيصر والدفع بها
يراد بالي او بالحدود ما قام بالخط وفي المكان والملك
ليس الامر كذلك **قوله** ولم يثبت ذلك بمادة الربة
فيه ان انتهى بطلان لاهق المادة تحت الخط
بالتالي في هيئة ما قد يقال يمكن اجزاء الربة في
الاشياء في هيئة الخط ايضا ان يقال لو امكن ذلك
فيه يمكن اذبح خط غير متناه في جميع من طرفه الذي
من الجانب الثاني خط ونحوه على ذلك الخط الغير

حاصلة للخط او المحيط **قوله** والانب ان يقال يلزم
على هذا التعريف ان يكون للصور شكل اذا انقل على
هذا يحصى بالعدد وايضا يصدق التعريف على الهيئة
مقدار الجسم باعتبار اهاطة المكان **قوله** المنقضى
شرك بين التعريفين وايضا يصدق التعريف على
الملك فانه هيئة حاصلة بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله زائلا له كهيئة الربة بالنسبة الى الاله
او كهيئة الانسان بالنسبة الى قيصر والدفع بها
يراد بالي او بالحدود ما قام بالخط وفي المكان والملك
ليس الامر كذلك **قوله** ولم يثبت ذلك بمادة الربة
فيه ان انتهى بطلان لاهق المادة تحت الخط
بالتالي في هيئة ما قد يقال يمكن اجزاء الربة في
الاشياء في هيئة الخط ايضا ان يقال لو امكن ذلك
فيه يمكن اذبح خط غير متناه في جميع من طرفه الذي
من الجانب الثاني خط ونحوه على ذلك الخط الغير

حاصلة للخط او المحيط **قوله** والانب ان يقال يلزم
على هذا التعريف ان يكون للصور شكل اذا انقل على
هذا يحصى بالعدد وايضا يصدق التعريف على الهيئة
مقدار الجسم باعتبار اهاطة المكان **قوله** المنقضى
شرك بين التعريفين وايضا يصدق التعريف على
الملك فانه هيئة حاصلة بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله زائلا له كهيئة الربة بالنسبة الى الاله
او كهيئة الانسان بالنسبة الى قيصر والدفع بها
يراد بالي او بالحدود ما قام بالخط وفي المكان والملك
ليس الامر كذلك **قوله** ولم يثبت ذلك بمادة الربة
فيه ان انتهى بطلان لاهق المادة تحت الخط
بالتالي في هيئة ما قد يقال يمكن اجزاء الربة في
الاشياء في هيئة الخط ايضا ان يقال لو امكن ذلك
فيه يمكن اذبح خط غير متناه في جميع من طرفه الذي
من الجانب الثاني خط ونحوه على ذلك الخط الغير

حاصلة للخط او المحيط **قوله** والانب ان يقال يلزم
على هذا التعريف ان يكون للصور شكل اذا انقل على
هذا يحصى بالعدد وايضا يصدق التعريف على الهيئة
مقدار الجسم باعتبار اهاطة المكان **قوله** المنقضى
شرك بين التعريفين وايضا يصدق التعريف على
الملك فانه هيئة حاصلة بسبب ما يحيط به وينتقل
بانتقاله زائلا له كهيئة الربة بالنسبة الى الاله
او كهيئة الانسان بالنسبة الى قيصر والدفع بها
يراد بالي او بالحدود ما قام بالخط وفي المكان والملك
ليس الامر كذلك **قوله** ولم يثبت ذلك بمادة الربة
فيه ان انتهى بطلان لاهق المادة تحت الخط
بالتالي في هيئة ما قد يقال يمكن اجزاء الربة في
الاشياء في هيئة الخط ايضا ان يقال لو امكن ذلك
فيه يمكن اذبح خط غير متناه في جميع من طرفه الذي
من الجانب الثاني خط ونحوه على ذلك الخط الغير

الابعاد العائمة بين النقطتين كذلك والزيادة ايضا
 ١٢ غير متناهية بحسب العدد بالفضل بعد
 كذلك فلهذا وهو بعد غير متناه مع كونه محدودا يعني
 او غير متناهية بالفضل بحسب العدد وهو الظاهر بحسب القدر لا
 حاصرين ويرد عليه الامكان السابقة بحسب ما قدمناه ٤
 او النقطة في الفترة صريحة في الخلا غير المتناهية
 قد كانت لها هيته من جهة ذلك التناهي
 انتهى تلك النقطة وما اصاب
 اعتبار الانقطاع في هذا المقام واما الذي
 شاذ في الزيادة فيبقى كل ذلك عابثا

البرهان على ان الله تعالى
هو الذي خلق كل شيء
ولا اله الا هو

الصورة الجسمية وفيه انه يلزم على هذا ما في الحديث
 (اشارة الى ما بعد الاشارة)
 والكل في الكل والقدر المختصين وهو محال اما في
 ان بعض الاصصم وهو الذي لم يتبين له
 نظرا واما في القدر فان الكل تابع له **قوله** اوجب
 لا وجه للجسمية وهو محال ما فيه ان لرفع اشتراط الالهام
 القدر من القدر

[Faint handwritten notes at the top of the page]

وهو القائل انه وان لم يسم بوجه
اللائم لكن بوجه اخر فلا بد
من اختلافها
ما هو ايضا ويكون عرضا عاما

وهو القائل انه لا بد من التميز لا ينفك عنه
فلا يكون لادع الجسمة منفكاً عنها فيكون منها
ابن وحدته لا تميز لا بد من الفرق بين الطبيعة
في بغير ما سطر

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

يخرج ما مرقب من قوله اولى عارض لها لتأخر ان يتبدل
لم لا يجوز ان يكون ذلك العارض منتزعا لكل الصورة
المجردة وعند زوال ذلك العارض يبقى الصورة او يقال

لم لا يجوز ان يتجلى زوال ذلك العارض بدون ان يتبدل
مفادته فيه بغيره ويحفظ ذلك الشكل بغيره

العارض كما قال في ثبات الهيكل يتعاقب الصورة لا يتبدل
فيكون نوع ذلك العارض اوفد عامته لا زوالا

لم يجوز ان يمتنع زوال النوع او الفرض في الصورة المجردة
وان كان زوال كل من هاتين الصورتين المتعاقبتين

يزول عنهما من المتعاقبة ويتبدل الشكل بغيره
وايضاحه ان يكون ذلك الشكل ذات الصورة بغيره

الجزء فلا يلزم ما ذكره والجواب عن الاول بان زوال
الصورة عند زوال العارض انما يكون لكون ذلك العا

علا

علا

وهو القائل انه لا بد من التميز لا ينفك عنه
فلا يكون لادع الجسمة منفكاً عنها فيكون منها
ابن وحدته لا تميز لا بد من الفرق بين الطبيعة
في بغير ما سطر

وهو القائل انه وان لم يسم بوجه
اللائم لكن بوجه اخر فلا بد
من اختلافها
ما هو ايضا ويكون عرضا عاما

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

يخرج ما مرقب من قوله اولى عارض لها لتأخر ان يتبدل
لم لا يجوز ان يكون ذلك العارض منتزعا لكل الصورة
المجردة وعند زوال ذلك العارض يبقى الصورة او يقال

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

لم لا يجوز ان يتجلى زوال ذلك العارض بدون ان يتبدل
مفادته فيه بغيره ويحفظ ذلك الشكل بغيره

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

العارض كما قال في ثبات الهيكل يتعاقب الصورة لا يتبدل
فيكون نوع ذلك العارض اوفد عامته لا زوالا

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

لم يجوز ان يمتنع زوال النوع او الفرض في الصورة المجردة
وان كان زوال كل من هاتين الصورتين المتعاقبتين

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

يزول عنهما من المتعاقبة ويتبدل الشكل بغيره
وايضاحه ان يكون ذلك الشكل ذات الصورة بغيره

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

الجزء فلا يلزم ما ذكره والجواب عن الاول بان زوال
الصورة عند زوال العارض انما يكون لكون ذلك العا

ط
فانهم قالوا انما هو في ثباتها خاصة الى الصورة ولا يغير
تبدل الصورة عليها لثباتها ثابته منها فم
اولها في انصافها ايها فستحط الى
بما قبل الصورة عليها فليكن شكل الصورة
ايضا كذلك حتى

علا

علا

علا

علا

علا

علا

علا

علا

ولو ذكر ان الاتصال من المادة لكي في ذكره
في دليل الاثر يقال المصلح لهذا الطريق للتبسيط
على اقسام الشئ واثبات مقارنته الهندسية على كل واحد
من القادير وان كانت ذكر الاتصال كافي في اثبات ذكره
الفاصلة جلال الدجبة

للاصدي يكن ان يقال له كانت الحجة بامادة لم تختلف
اضلا اذ مطلق الاتصال من لهق المادة فلا حاجة الى
الاعتناء بقوله وان في الجسم فلا وفعلا القول في ان
الاعتناء بقوله وان في الجسم فلا وفعلا القول في ان

امد ان في ماهية الجسم فعلا والاتصال في وان امد
انما في اخره فتد لم لا يكون ان يكون الشئ مستندا الى
المصدر في الحقيقة والاتصال الى الحقيقة **قوله** واما اتصال
الاولى ان يقال في الحقيقة اتصال ان امدت بالواحد في ذلك

انه لا يكون ان يكون امدت بالواحد في ذلك
الذي لا يكون فيه جهة كثيرة فمسلح لكن لان كون الجسم
كذلك وان امدت احي من ذلك فلام ذلك الى كونه

ان يكون فيه جهتان يفعل جهة ويفعل باخر **قوله**
المصرح لا يقال ان يكون اه اقول له استند الشكل الى
في المصدر لزم امكان تبدل الشكل في ذاتها

هي في ذاتها قابلة للاتصال او الاتصال في ذاتها
مفادته المادة **قوله** الا بواسطة خاصة اقول له كان
في المصدر بالوسط فاعلم

مفادته المادة **قوله** الا بواسطة خاصة اقول له كان
في المصدر بالوسط فاعلم

ولو ذكر ان الاتصال من المادة لكي في ذكره
في دليل الاثر يقال المصلح لهذا الطريق للتبسيط
على اقسام الشئ واثبات مقارنته الهندسية على كل واحد
من القادير وان كانت ذكر الاتصال كافي في اثبات ذكره
الفاصلة جلال الدجبة

للاصدي يكن ان يقال له كانت الحجة بامادة لم تختلف
اضلا اذ مطلق الاتصال من لهق المادة فلا حاجة الى
الاعتناء بقوله وان في الجسم فلا وفعلا القول في ان
الاعتناء بقوله وان في الجسم فلا وفعلا القول في ان

امد ان في ماهية الجسم فعلا والاتصال في وان امد
انما في اخره فتد لم لا يكون ان يكون الشئ مستندا الى
المصدر في الحقيقة والاتصال الى الحقيقة **قوله** واما اتصال
الاولى ان يقال في الحقيقة اتصال ان امدت بالواحد في ذلك

انه لا يكون ان يكون امدت بالواحد في ذلك
الذي لا يكون فيه جهة كثيرة فمسلح لكن لان كون الجسم
كذلك وان امدت احي من ذلك فلام ذلك الى كونه

ان يكون فيه جهتان يفعل جهة ويفعل باخر **قوله**
المصرح لا يقال ان يكون اه اقول له استند الشكل الى
في المصدر لزم امكان تبدل الشكل في ذاتها

هي في ذاتها قابلة للاتصال او الاتصال في ذاتها
مفادته المادة **قوله** الا بواسطة خاصة اقول له كان
في المصدر بالوسط فاعلم

مفادته المادة **قوله** الا بواسطة خاصة اقول له كان
في المصدر بالوسط فاعلم

له الشق الاول فيما تقدم **قوله** ردد الرابطة بين تلك
 الاعداء اي بالنظر الى الشق او بالنظر الى **قوله** والا 4
 فيخرج الحزب الثاني **قوله** اقول فيه من الذي يجب ان يكون
 المعاون او الشاين او كلاهما ممكن الزوال لكن يكون في
 زواله اثر اه يفتى بما افاده ولا يمكن ان يقال هنا مثل
 ما يقال في العارض من انه يلزم ان يكون النوع لازما
قوله قلت البان الا لان محذوف اي اقول لم يثبت اية
 مجرد ولم لا يجوز ان يكون ثابتة متوقفا على عدم هادئة
 كوضع فلكي مثلا فثبت هو ثم ينعدم الصدق وشكلا
 مع ذلك المحذوف **قوله** الالهي الا اه هذا الكلام ضعيف
 لظهور بقاء التنجيم الشعة القسرة والحق ان
 التنجيم ثم الهدى الخاص **قوله** ولانه مبني اه
 اقول هذا الكلام مبني على ما هو التحقيق فيهم من
 استناد الاسماء الى الله تعالى بلا واسطة وان الله
 بمنزلة الاله وان تسموا في المصارت **قوله** لم يرد

تسمية غير تلك المعنى مبني بغير تلك المعنى
 اثر فيه الممكن الزوال

ما

ما هو المتبادر فيه ان المتبادر من الوضع ما هو بالذات 4
 ويصدق ان كل ماله وضع بالذات وقد قسم فالمراد من
 الوضع ما هو المتبادر الا ان ثبت ان الوجود اهو قينا
 هو ههنا فثبت **قوله** وقد اشرنا اليه مع ما عليه قد
 اشرنا اليه به به لا يرد عليه **قوله** وتارة بانها جزء
 الجسم لم يثبت جزئها للجسم الا باعتبار كونها محلا 4
 للصدق فاذ لم يثبت له لم يثبت تلك **قوله** اذ لا يثبت
 في ان الشق الثاني من الترتيب الاول هو عدم الوضع
 مطلقا اقول هذا امر بل الراد عدم الوضع بالذات و
 الشق الاول ذات الوضع بالذات ويتم الا انها لم يعلم
 ظن ان ارادة عدم الوضع بالذات يوجب ارادة الوضع
 بالذات في قوله اذ الحق الصدق يصير ذات وضع 4
 ولا يلزم هذا بل الراد عدم مطلقا الوضع ويتم الكلام
 به وقوله ووجب ايضا من الجسم لهنا على الصدق الجسم
 من يوجب علم على الجوهرة الحقة القابل للابعاد

في بادى النظر وقد في ملامح لا يسمي مح في هذه الامور
 المتنب ترك **قوله** لانه اذا انتهى اليه طرفا الطين
 قد يقال مقصود انه يمكن ان يقتضى ويصل اليه طرفاه
 الطين العوضين فاما ان يجب اه فان هذا الخطيب
 وقع لابد ان يكون بين الطين لامتناع الخلاء فلا بد ان
 يتحقق في كل واحد منهما سطح عرضي وقع تماس بينهما
 ومع لابد ان يكون هذا الخط الجوهري متداخليا
 عرضيين تامين **قوله** ذلها بعضه مستقي الاضلاع
 اه اقول العباد للتمسك بالمستقيم اضلاحيهما
قوله اقول هذا التمسك هو لنا اقول التمسك غير هذا
 لانه بطل مع التمسك وطفا الخط الجوهري لكن للاضافة
 في ابراهه الا ان يقال الاجزاء فيه اظهر ولم يرد عا
 استقامة جميع الاضلاع بل اراد بها الضلعين
 للجمع على ماذون الواحد والمراد بها ضلع من هذه الطح
 واه من افر **قوله** وان اراد في جهة فخره النع
 ملاوة

ملكا في المعجز بالان وقوله اذ اعظم اه باطن
 لاجل من عظم في كل جهة ذلك احاصل نظر الراجح
 فلا تمنع عنه قوله البديهة تحكم بان ناض الجده مح
 مطلقا لانه ارد ناض الى المعجزة ذواتها في طلبها
 لا مطلقا كيف والبس الى الذي هو المكان في الارتفاع
 به ناض حكم الجسم في قوله فلا يمكن قوله امتناع
 التفاضل اه لانه صحت لكنه لا يمنع القائل بناء على ان
 ما يمنع التفاضل فيه في الواقع يجب ان يكون من المتبادر فلا
 يمكن قوله فلا يمكن قوله وفيما كان عن اصل الاعتراف
 هذا تدل على بعد ما ذكر القائل ان الكلام ليس
 في ابتداء ما في الطول بل في العرف قوله واصل ما لا
 بالنظر الى ذاتها في تدل على تمام الدليل فيجوز ان يقال
 اليه في الجدة ان لم يكن اقتناع الصوف بها لكانت
 من الجدة فلا يكون له دليل وان امكن فاما ان لا يمكن
 في صيراه وجود عليه منع انها ان لم يكن اقتناع الصوف

عبد المحسن بن علي بن محمد بن الحسين
وهو القادر الصفي وليس مراد به
العظيم من حيث الانتقام كما ذكره
الكوفي في التوراة

والفضل بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نضر بن معد بن عدنان

أما اقتناء الصورة بها فنظر الى ذات الصورة
على نظير اقتناء الصورة من الصورة

المادة العلاقة علاقة الزعم التي هي في مقدم الشرطية
بأنها العلاقة للأمر أو بالعكس أو كليهما معلا
غلة الأمر

ذلك الاستلزام ليس نفس العلم بل للاستلزام الزكوة
فإن فيه تخمين المقام أن الممكن لذاته كونه أن يستلزم
أما لا لذاته بأن يكون بيضاء وبين الخ علاقة فيكون
وقوع ذلك الممكن مستلزما لوقوع ذلك الخ لأن يكون
الممكن معلا لا للممكن فمضى تقدير وقوع ذلك الممكن الذي
هو المعقول لا بد وأن يكون ذلك الخ الذي هو عليه واقعا

كعدم العقل الأول وعدم الواجب تعالى شأنه عن ذلك
لكن الممكن لذاته لا يمكن أن يلزم منه شيء لذاته وأن كان
من حيث امتناعه بالغير سواء كانت الحقيقة تبليدية أو
تقييدية إذ أن الممكن يتقبل أن يقتضي ما لا يكون
مكنا بالذات **قوله** وتوجب أيضا بأن الكلام اه
فيجوز فيه بأنه كونه أن يتجوز بعد المقارنة ثم يكون
المقارنة منسقة وفيه أن المذكور هاهنا عن المقصد

إذا المقصد أن هو في الإجماع لم يكن مجردة قط
ولا تعلق لم يحد التجوز بعد المقارنة وعدم هذاه
وغيره

وذلك يدل على عدم تجزئته لعل الإجماع بأنه مستلزم
للخلاء أو التجزئة الصدرة وفيه أن ما يستلزم أحد الطرفين
أما هو تجزئته الجبر كمن إذا فرض تجزئته كقولنا
الخاصة مثلا فلا يلزم الخلاء لحد ذاته لا يتلزم لا يتلزم
هذه ثم حصول التكاسف عند صدور الصدرة فاعلم

قوله والاول والثاني محالان اه برهانه استحالة الاول
على تقدير كونه المراد بالتجزئ الخ من المحال ان المحال ليس
من ضروريات وجوده بل هو بالجموع فان الحد لا يمكن له وجودا
الثاني على تقدير عدم الافلاك والاجزاء ان تجل
له في جميع الإجماع مجردة ثم افتت بها الصدرة
وهصلت في جميع الإجماع والخ أن الثاني مستلزم
للزعم بلا مرجع مساو أن نسبة هو إلى كل قسم

إلى جميع الأوضاع والامكنة وقد دفع النع بان
ماد كونه مستلزم للخلاء لعدم كونه صدرة عند وجود
اليدوي المجردة ثم ههنا واقتت بها الصدرة

ما قبل الثانية اولى حاشية
التي هي في باب الفصل
في الباب المذكور
أو جميع اليدوي من الصدرة يعني هو في جميع النسخة
بأنه لا يتلزم الخلاء لحد ذاته لا يتلزم لا يتلزم
وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم
وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم

وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم
وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم
وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم

وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم
وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم
وغيره المراد بأنه ان كان لا يتلزم لا يتلزم لا يتلزم

الاصحح النسبة بالهوى في الهوى كونه
بمنزلة الهوى

وهو في جميع الاحياء او مستخدم لتحقيق **قوله** في الهوى
في الهوى لو كانت مصادرة **قوله** في الهوى لو كانت مصادرة
الايجاز تلك تكون بديهة والعلم بالحالة الخلاء ويعم
بجود الهوى لا يقتضي بديهة استحالة ما يستلزمها

لذلك فاما نظريا **قوله** فانها تقتضي ضمها لظن
لا سيما ان **قوله** لانها يقتضي وضعا لظن يكون
ان يقتضي وضعا معينا لان امتداد شيء اذا عظم كين
لا يمكن كونه محاطا بحجم كونه اقتضائه لوضع يستلزم
للاضافة بالغير وايضا **قوله** وكذلك نسبة الهوى
الجسمية ان اريد به مساواة نسبة ما هيتهان في علم
لكن الكلام في فرد مجرد عن الهوى وان اريد به مساواة
نسبة الفرد في فرد **قوله** ثلث يكون ان يقتضي الهوى
فيه ان نسبة الهوى المجردة الى جميع الصور النورية
مساوية تمامتها لغير دون بعض **قوله** بل لا يمتنع
قوله وذلك ان تعدل اه الى كذا مقارنة الصورة

الشيء
ففيه المراءى
بمنزلة الهوى
بمنزلة الهوى
بمنزلة الهوى

بمنزلة الهوى
بمنزلة الهوى
بمنزلة الهوى
بمنزلة الهوى

الاصحح النسبة بالهوى في الهوى كونه
بمنزلة الهوى

الشيء النسبة لكان لكل مجرد مقارنتها لغيره
او حالة من احوالها تخصصا **قوله** في الهوى
لا يقال لا يكون اقتران ما بهي ملائكا بما يقتضي
شيان اجهزة لتساوي نسبة ونسبة غير اليه لانا

نقول لان استواء النسبة بالنظر الى الحالة المجردة
بالحالات غير متناهية معدن لتبديل وضع معين بحيث
يتم الاستعداد بالحالة الاخرة **قوله** في الهوى
وخصا اعداد تلك الحالات لانه لا يكون شيء
منها مخصصة لها **قوله** اذ هي مقادير شيء منها لا تخص

بوضع والالم يكن مجردة **قوله** ولا يبعد ان يقال ان هذا
في غاية البعد اذا تحقق نسبة خاصة بين اجهزة الجسم
واجهزة الخيز من اهل البديهة ويمكن في تحقق هذه

النسبة كون الاجزاء متخلفة في نفس الامر **قوله** فلو ان
اجزائها مفرقة **قوله** ان اراد ان الاجزاء معدومة في الخارج
مطلقا بل لا يمنع اتصاف بعض الجسم بصفة خاصة

بمنزلة الهوى
بمنزلة الهوى
بمنزلة الهوى

بمنزلة الهوى

كالماء والياض والحر والبرودة وهذه سخط وان
 اذ انما ليست لها هذه بالانفاد ^{في الخارج} فهو لا يستلزم مع
 انقضائه الخلق في الخارج اذ الخلق في الخارج ينقض ^{في الخارج}
 الوجود اما بالانفاد او بجمعية شيء اخر له في ضمنه
قوله ولا يلزم الاعتراض الظاهر انه هو بى نقض اعمالى
 على الدليل المذكور واصله انه لو لم يلزم بلزم
 ان لا يحصل الماء الذي انقلب له في جزء من اجزاء
 هذا الماء الى بان الدليل المذكور فيه والى بيان الفرق
 وكلام الشيخ مع بان الجمعية معارضة وعلله اطلق
 اسم المعارضة على النقض ما لم يذ لاوهه لان كما
 في المعارضة بيان الفرق **قوله** فالقرب مرجح للبعد
 فيه انه على هذا التقدير لا يلزم ان يكون القرب
 مرجحا بل يجوز ان ينقله فاسر الى ذلك الجرح فيتم
 قوة القاسم فيحصل فيه وعلى هذا يكون المرجح اقراء
 القوة القسرية فيه ويجوز من ذلك فيما يليه **قوله** فصل

في اتيان
 في اتيان
 في اتيان

في اتيان الصورة النورية وهي التي تختلف بها الاما
 اذ انما هي في الاقسام ضايق هو كونه متعلقا ^{بالنفس}
 بانضمامها الى الجسم المطلق المركب من اليولى والصورة
 فصل النوع ونسبتها الى ذلك النوع ^{بالنفس}
 والى الجسم يكونها مخصصة معينة له ^{بالنفس}
 فهي كان اول الجسم اذ بها نحن الحقيقة النورية
 ويثبت عليها اتمام ^{بالنفس}
 للجسم لكن بعد تحصيله الاول وفي كالات ثانية فان
 قلت النوع هو الفهم فكيف يكون تلك الصورة فيه
 للنوع قلت الفصل النوع ما هو منها ولا غيره ^{بالنفس}
 باقادات النوع الا ذلك وفي يصح ^{بالنفس}
 بعد ترتيبها والناسب الصحيح بها واستدلوا على
 بدهيتها يكونها هذه الصورة وينتقض بالسوء المركب
 من الحب والهيئة التي هي عرض فان قلت قد يصح
 الشيخ في مدافع بان هذه الصورة فانها هي

فان قلت الهيئة السريية القائمة بالسوء ام بالجسم
 قلنا بل قائمة بالجسم لانها لو قامت بالسوء
 مع ان السوء مركب من الهيئة والجسم فيكون السوء
 كلا والهيئة جزء منها فالجسم يتوقف عليه الكل
 فلو كانت الهيئة قائمة بالسوء لزم تقدم الكل
 على نفسه او كما صرح عنه ذكر

فكلما الصورة النورية بالنسبة الى النفس
 او عرض عام واما الصورة النورية بالنسبة الى النفس
 كلها كما سبق واما الهيئة فتتوقف على الصورة
 واحدة بالشيء واما الهيئة الاخرى فتتوقف على الصورة

قلت يفرح من كلامه ان العرف لا يكون هذه الحقيقة
 النوعية الجوهرية وان جاء حقيقة الاشخاص والاصناف
 فلا يتصور النقص بالسر الذي هو في ذاته حقيقة
 جوهرية السري مصنوعة لان الجوهر من الاضافات العالية
 وقد افرق في تجميع الجنس العالي الى التفرعات الاربعة
 فبقية الاربعة في هذا كل منها والمركب من الجوهر والعرض
 ليس هذا اذ هو من مركبات جنس وفيه نظر اذ التركيب
 من الجنين يوجب ان لا يكون المركب هذا اذ لا ان لا
 يصدر عليه الجوهر الذي هو نفس واحد وقوله فغير
 الاربعة في هذا كل منها غير صالح كيف والاربعة اربعة
 قليل يغير في الحدود واعتبارها في القسمين ان الجنس
 العالي الواحد اما هو اربعة او غيره وذلك لا يستلزم كون
 الكثير من الاقسام فاما ما في طبيعة القسمين بل هي
 دافعة في طبيعة فاما بقية الاربعة **قوله** اعلم ان كل
 واحد من الاقسام هو في احدى قسمي الصدق والجمية

اي كما ان

اي كما ان لكل فرد من افراد الجسم فردان الصدق
 والجمية كذا له فرد من الصدق والجمية وتبينها في
 في العنصرين في غاية الظهور نظرنا الى قاعدة التبيين
 من اشتراك الوجود في العناصر والصدق والجمية لان

اختلاف الحقائق واقع بين الاقسام بوجهة فلا بد من مجموع
 ذاتي لان الاشياء قالون بناتن الاقسام فيمتنعون
 بوجهة اختلافها بالحقيقة واما الاخر فيقولون فيقولون
 باختلاف حقائق الاقسام وينتفون الصدق والجمية
 وينتفون وهو كون هذه الجوهر هو الذي هو المدعى ليس
 هو الا هو المولف ولكن ان تدقق تحلل الجوهر على الارض
 مستكرها **قوله** اي باقتضاء الكون عند الله فيه
 والحكمة اه لا امر بان الخير الطبيعي ما هو جامع
 للوصفين ولم يثبت ذلك بل يجوز كونه بحيث لو كان الجسم
 فيه لا يطلب الخير اما كونه بحيث لو كان فاما ما يطلب
 فلو وحيي تخفيف **قوله** دون البض اما متعلق بغيره

اي كما ان لكل فرد من افراد الجسم فردان الصدق والجمية كذا له فرد من الصدق والجمية وتبينها في في العنصرين في غاية الظهور نظرنا الى قاعدة التبيين من اشتراك الوجود في العناصر والصدق والجمية لان اختلاف الحقائق واقع بين الاقسام بوجهة فلا بد من مجموع ذاتي لان الاشياء قالون بناتن الاقسام فيمتنعون بوجهة اختلافها بالحقيقة واما الاخر فيقولون فيقولون باختلاف حقائق الاقسام وينتفون الصدق والجمية وينتفون وهو كون هذه الجوهر هو الذي هو المدعى ليس هو الا هو المولف ولكن ان تدقق تحلل الجوهر على الارض مستكرها قوله اي باقتضاء الكون عند الله فيه والحكمة اه لا امر بان الخير الطبيعي ما هو جامع للوصفين ولم يثبت ذلك بل يجوز كونه بحيث لو كان الجسم فيه لا يطلب الخير اما كونه بحيث لو كان فاما ما يطلب فلو وحيي تخفيف قوله دون البض اما متعلق بغيره

اي كما ان لكل فرد من افراد الجسم فردان الصدق والجمية كذا له فرد من الصدق والجمية وتبينها في في العنصرين في غاية الظهور نظرنا الى قاعدة التبيين من اشتراك الوجود في العناصر والصدق والجمية لان اختلاف الحقائق واقع بين الاقسام بوجهة فلا بد من مجموع ذاتي لان الاشياء قالون بناتن الاقسام فيمتنعون بوجهة اختلافها بالحقيقة واما الاخر فيقولون فيقولون باختلاف حقائق الاقسام وينتفون الصدق والجمية وينتفون وهو كون هذه الجوهر هو الذي هو المدعى ليس هو الا هو المولف ولكن ان تدقق تحلل الجوهر على الارض مستكرها قوله اي باقتضاء الكون عند الله فيه والحكمة اه لا امر بان الخير الطبيعي ما هو جامع للوصفين ولم يثبت ذلك بل يجوز كونه بحيث لو كان الجسم فيه لا يطلب الخير اما كونه بحيث لو كان فاما ما يطلب فلو وحيي تخفيف قوله دون البض اما متعلق بغيره

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد خلقنا من
الطين والطين من الماء
والماء من السحاب والسحاب
من الغمام والغيوم من
البحر والبر والبحر من
الارض والارض من
السموات والسموات من
الله تعالى

الاجسام او بعض الانبياء **قوله** بن سائر ان الله لا خلق
والبيضة للآثار فلا يمكن ان ما ذكره الله انما يتم بعد
بعد ان لكل جسم غير طبيعي فالناسب على ما ذكره
ان يكون ذكره بعد فصل الخير **قوله** ليس لا مرفاج عن
الجسم بالضرورة دعوى الضرورة في ان انقضاء
ليس لا مرفاج عن الجسم بالضرورة دعوى الضرورة
في ان انقضاء الآثار ليس لا مرفاج عن ضرورة
ولولان الدعوى ضرورة لا يتوجه عليه المنع الذي
مذكوره **قوله** بن الضرورة ان نفس الآثار الظاهرة
في الجسم ليست مستعدة الى امراض لا انقضاء
واعلم ان الخلق في هذه الحكم المتكلمون وقد عاينوا
لا فلا طرد من تبعه اما المتكلمون فيسندون جميع
الآثار الى ارادة الفاعل الخار واما المتكلمون فيثبتون
لكل نوع **قوله** بن الخلق في عالم النفس ويسندون اليه
ويثبتون بينهم وبين النفس بان النفس تتألم وتبتلى
او النفس الناطقة او النفس الباطنة

ويذكر الجواب عن طرف من طرف اهل المعاني قد ثبت في موضعه
بان كل كلام وقع في الضرورة فلا يصح كماله الجاهلي وليس
قادره يسردونه الدليل على الحكم الاحكامي وتارة
على السلي في نفس الامر كذا في قوله تعالى ان الله لا يهدي
على الحكم الاحكامي وترك الدليل السلي

ان من عرفنا جرحا ومعه وفي عالم النفس

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

بحسب حالات الآلاف بخلاف ذلك في هذا الاستدلال
استناد الى مكاشفاتهم وما يشهد على ما ادعى ضرورة
انما نجد تفرقة ضرورية بين الحركة الصاعدة للحي
قروا الى الحركة السهبطة لم طبعها ولولان الآثار المستعدة
الى امراض بل يرفع عن الفرق بينهما وبقول الفظة
السلي كاتاني في استناد جميع الآثار الى امراض كما
ذكرناه هكذا ياتي في استنادها الى الضرورة الى الله
النفس والنعمة على سبيل الاستعداد ولا يبعد ان يقال
هذه الآثار لها نسبة ففهمه الى تلك الطابع تلك
الطابع لها استعداد لتلك الآثار في الفيض
المطلق بمحض الجود ما ياسب كل طبيعة علمها كمال
والاصوات في النار ومن هذا ينطق الى سريان
المشتق في الموهوبات المتقول عن الاقدم **قوله**
لانها قابلة فلا يكون فاعله قيل في بانه ان النفس مع
القابل بالامكان ومع الفاعل بالدهوب ويجمع الامكان
فان قيل العقل الاول ملكه واجب بالغير المعاني ان
العقل الاول يمكن في ذاته لا في النفس الامر محسوس
فلا ضرر في الاصطلاح في العقل الاول

معارضة على دعوى الخلق بان الله تعالى
الجسم هو الصورة النفسية في
من الاستعداد

في دفع المعاضة ومكمل الترويض بين النفس والجسم
المستقلة كما ذهب اليه فلا ريب فيها سبق واما على ما ذهب
اليه ان فقه المعاضة غير مستعدة

بالنسبة الى القابل والفعال بالنسبة الى الفاعل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
ان الله تعالى قد خلقنا من
الطين والطين من الماء
والماء من السحاب والسحاب
من الغمام والغيوم من
البحر والبر والبحر من
الارض والارض من
السموات والسموات من
الله تعالى

يا فاضل

[illegible]

ان يكونه وتمام المقارنة لكل جدي وان اردت المقارنة والكمية
الى الكل المحمدي ايضا فلهذا التالي ممنوع منه

بابه لا يجزئ في الاستماع
فان

والجواب الذي يدفع الاعتراض باثبات المصلحة المنفعة

سنة في سنة
سنة قوله
لنضرب
المنعة

هذا يظهر بانها مقدمة اخرى وفي ان مبدءا اخر من شئ اخر
يكون مبدءا لذلك الجسم به مثلا لو كان الكيفية السابقة مبدءا
لاقتضاه الكيفية اللاحقة يكون مبدءا لنفس الكيفية اللاحقة كونه
التي لا يظن انه

الكيفية السابقة

ان يقال لا يجوز استناد اللاحق خاص الى ما ذكرتم لانه به
لا بد ان يكون لنفس تلك الكيفيات مبدءا وهو غير ممكن
فارجع الى الجسم ضووف **قوله** فلا بد من اضدادها ما
هو هي اه فيه ان هذا اذا بدلت لم يكن يتركب الجوهر الذي
من الجوهر والوضو والاضداد تنقض ثلث الحقيقة الا
بالامر الجوهري قبل مجموع الجوهر والوضو ليس هو هذا
لا يصدق عليه هو الجوهر وهو المبدء المستفيض عن الوضع

لان المجموع محتاج الى مرتبة الذي هو مجموع عرض وهو
محتاج الى الموضوع فيكون المجموع محتاجا الى الموضوع
بحيث لا يمكن ان يتحقق بدونيه وفيه ان ما ينافي صفه الجوهر
له الاضباع الى الموضوع الذي يكون محلا للمحتاج ليس
موضوع الجزاء محلا للمجموع فيكون الاضباع اليه

منا في الجوهرية **قوله** الا انها متعددة فتقول هي تنقض
الثاني في الغير بحسب ذاتها والثالث بحسب المادة و
الابن بشرط الكون في المكان والعدد اليه بشرط الجمع كنه

وهذا

الخط في المكان

وهذا في البوق **قوله** قبل وبعد الصدفة لما مر في الشرح
بان اليبولي لا تعين له في ذاتها وصفاتها ثمانية
في الصدفة وعلى هذا الشرح ايراد الرابع لاننا نتنازل

التقدم الثاني ونقول لا يجوز ان يتقدم اليبولي بالذات
اذ المتقدم بالذات على الشيء لا بد ان يكون بالفعل مع قطع

النظر عن ذلك الشيء واليبولي ليس كذلك بالنسبة

الى الصدفة **قوله** لانه ان يكون شرطاً ويجوز ان يكون

هذه للثاني **قوله** بل هو هناك الواقع فيه نظر لما سبق

ينقل ما اذا كانت الصدفة كلية موصية **قوله** وهذا

في الجسم فيه نظر لانه المتأخر في الجسم لا بد ان يكون

متأخر في الصدفة اذ يجوز ان يكون متأخر في الجسم

بواسطة تأخره عن اليبولي **قوله** والذي سيجيء فيه

بمنه فاذا كان ماهية الشكل محتاجة الى ماهية

كذلك الشكل المصنف محتاج الى الصدفة المصنفة **قوله**

فاننا نعلم بالصدفة ان اوضاع الشكل الكلي مثلا الى الصدفة
على ان العدد ليس غير مستحقة لما هيته الكلية

لا ينبغي تشخيصها اه فيه نظر اذ لو اريد ان انضمام الشكل الكلي
لا يضر في جعلها كنه لا يكون مستلزما في نفس الامر
فقد يقال في كنه كونه الصفة متميزة عن غيرها
في هذه الناحية باعده عنها انضمام الشكل الكلي ولا يقتضي
الضرورة في مقتضاها وان اريد انضمامه لا يضر في
جعلها كنه يمنع العقل عن فرض الاستحالة فيها فلو سلم
اذن ان هذا المعنى الادراك الحسي والشكل لا يضر في
فيه لكن لا ضرر في جعل التنقيح على هذا المعنى في
هذا المقام **قوله** لا يظهر صحتها في التخصيص والجمعية به
الذي ينبغي بل الظاهر انه لا يصح فيها كيف يصح ولو تقدم
على الشيء ما تقدم على ماله مع الشيء يلزم ان يكون
علتان مختلفتان ويلزم ان يكون للعقل الثاني تقدم
على الشكل الاول مع انه لا يضر في وجوده اصلا
لان العقل الثاني مقدم على الثالث وهو مع الشكل
الاول لان المراد بالجمعية سلب التقدم والتأخر التبعي
قوله

قوله هو معنى في هذا البناء فهاهنا اذ الظاهر ان معنى
نفي عليه كل منهما على ظاهره والى البسبب المنفصل عن المبرور
هو العقل النضال وعلى ماله التحقيق في المبدأ الحق
نقالي **قوله** او يكونا معلولي عللة واحدة موهبة
يقال لا يلحق هذا في التلائم والالفاظ المعلول القديمة
متداخلة لان وجه الموهبة معلول لها فلا بد مع ذلك
من اختفاء تلك العللة الموهبة دون تعلق كل واحد
منها بالآخر اذ لو انقطع التعلق في وقت ما يصح ان ينفصل
عن الاخر **قوله** اذ العللة الموهبة اه ان اريد امتناع
التعلق في جميع اوقات وجودها فلا يصح الا على العللة
الثامة وان اريد ان من ذلك فلا يظهر صحتها على معنى
اذا يجزم ان يكون من اجزاء العللة الثامة على معنى فاذا
ارتفع ذلك الصدم تحل في المعلول مما كان جزءا غير الابقا
على هذا لا يبقى الى الاخير جزءا اخر لانه لا ينبغي ان
وهذا اثنان التلائم بين الشيئين اذ في كل موضع يدعي
قوله

قوله هو معنى في هذا البناء فهاهنا اذ الظاهر ان معنى
نفي عليه كل منهما على ظاهره والى البسبب المنفصل عن المبرور
هو العقل النضال وعلى ماله التحقيق في المبدأ الحق
نقالي **قوله** او يكونا معلولي عللة واحدة موهبة
يقال لا يلحق هذا في التلائم والالفاظ المعلول القديمة
متداخلة لان وجه الموهبة معلول لها فلا بد مع ذلك
من اختفاء تلك العللة الموهبة دون تعلق كل واحد
منها بالآخر اذ لو انقطع التعلق في وقت ما يصح ان ينفصل
عن الاخر **قوله** اذ العللة الموهبة اه ان اريد امتناع
التعلق في جميع اوقات وجودها فلا يصح الا على العللة
الثامة وان اريد ان من ذلك فلا يظهر صحتها على معنى
اذا يجزم ان يكون من اجزاء العللة الثامة على معنى فاذا
ارتفع ذلك الصدم تحل في المعلول مما كان جزءا غير الابقا
على هذا لا يبقى الى الاخير جزءا اخر لانه لا ينبغي ان
وهذا اثنان التلائم بين الشيئين اذ في كل موضع يدعي
قوله

قوله هو معنى في هذا البناء فهاهنا اذ الظاهر ان معنى
نفي عليه كل منهما على ظاهره والى البسبب المنفصل عن المبرور
هو العقل النضال وعلى ماله التحقيق في المبدأ الحق
نقالي **قوله** او يكونا معلولي عللة واحدة موهبة
يقال لا يلحق هذا في التلائم والالفاظ المعلول القديمة
متداخلة لان وجه الموهبة معلول لها فلا بد مع ذلك
من اختفاء تلك العللة الموهبة دون تعلق كل واحد
منها بالآخر اذ لو انقطع التعلق في وقت ما يصح ان ينفصل
عن الاخر **قوله** اذ العللة الموهبة اه ان اريد امتناع
التعلق في جميع اوقات وجودها فلا يصح الا على العللة
الثامة وان اريد ان من ذلك فلا يظهر صحتها على معنى
اذا يجزم ان يكون من اجزاء العللة الثامة على معنى فاذا
ارتفع ذلك الصدم تحل في المعلول مما كان جزءا غير الابقا
على هذا لا يبقى الى الاخير جزءا اخر لانه لا ينبغي ان
وهذا اثنان التلائم بين الشيئين اذ في كل موضع يدعي
قوله

قوله هو معنى في هذا البناء فهاهنا اذ الظاهر ان معنى
نفي عليه كل منهما على ظاهره والى البسبب المنفصل عن المبرور
هو العقل النضال وعلى ماله التحقيق في المبدأ الحق
نقالي **قوله** او يكونا معلولي عللة واحدة موهبة
يقال لا يلحق هذا في التلائم والالفاظ المعلول القديمة
متداخلة لان وجه الموهبة معلول لها فلا بد مع ذلك
من اختفاء تلك العللة الموهبة دون تعلق كل واحد
منها بالآخر اذ لو انقطع التعلق في وقت ما يصح ان ينفصل
عن الاخر **قوله** اذ العللة الموهبة اه ان اريد امتناع
التعلق في جميع اوقات وجودها فلا يصح الا على العللة
الثامة وان اريد ان من ذلك فلا يظهر صحتها على معنى
اذا يجزم ان يكون من اجزاء العللة الثامة على معنى فاذا
ارتفع ذلك الصدم تحل في المعلول مما كان جزءا غير الابقا
على هذا لا يبقى الى الاخير جزءا اخر لانه لا ينبغي ان
وهذا اثنان التلائم بين الشيئين اذ في كل موضع يدعي
قوله

التي هي الصورة المطلقة

المعينة لانه المطلقة انما يكون علة من حيث انها تاتى بالصفة
في ضمن المصحيات الثابتة في الخارج فالانتماء بالمطلقة
من تلك الجنية في الخارج ايضا وان لم يكن في المصحيات
منه في الطبيعة وغاية ما يمكن ان يقال في الجواب هو ان التعلق
بالفرعية المذكورة يجب ان لا يكون قائما بالربوبية **قوله** ان
فيه كنهه مبني على كون ذلك المصحي لما بينا انما لا يقدم
بالفعل على انه لا يتوجه بدون الصورة واذ اعمل على انها
لا تميز بدون الصورة ان تميزها وتخلصها منها لا يميز
بمنه **قوله** والجواب ان المراد اه قبل لا يوجد للطلق الا في
ضمن الغرض فاذا كان كذلك من الصورة متاهرا عن
الربوبية يكون المطلق ايضا متاهرا وفيه ان الربوبية
المتخصصة علة للصورة المتخصصة من حيث هي متاهرة
لان حيث هي مطلقة فلا يلزم من تاهرها من حيث
تاهرها من حيث الاطلاق **قوله** والصورة تستمر الى
الربوبية في شكلها فيقال الصورة تقتضي ايضا في البناء

الى الربوبية

الى الربوبية لانها علم يقتضي الجبر الى بناءها بدونها
فتشكل عنها ولا يلزم من اصابها كل منهما الى الاخر
في البناء والدم الى الجدة ان يكون بقاء كل منهما مشروطا
ببقاء الاخر وقد يقال لا يجوز اصابها الى الربوبية
في البناء لانه الخال المحتاج في البناء الى المحل عرضي فلو
انه تكون عرضا وفيه اما يلزم ذلك لكان المحل مستغنيا
عنه ومستغنيا بدونه ولا يلزم من اصابها الخال في البناء الى المحل

ذلك **قوله** لم يلزم الدور في الدور على تقدير اتحاد اليه
لانه ان المتقدم على ما هو مع الترتيب مقدم عليه **قوله**
واورد عليه انه لا يلزم الدور اه فيقال اصابها كل
منها الى ذات الاخر في التشكل غير معتدل لان تشكل
كل منهما بذات الاخر يتوقف على انضمام ذات كل
واحد الى ذات الاخر والاضمحاض **قوله** في التشكل
التوقف على التشكل او المستلزم له فان المطلق هو
محدد فلا يضر اليه غيره واهيب بالتمنع مستغنيا

الربوبية لا يكون علة للصورة المتخصصة من حيث هي متاهرة لان حيث هي مطلقة فلا يلزم من تاهرها من حيث تاهرها من حيث الاطلاق قوله والصورة تستمر الى الربوبية في شكلها فيقال الصورة تقتضي ايضا في البناء الى الربوبية لانها علم يقتضي الجبر الى بناءها بدونها فتشكل عنها ولا يلزم من اصابها كل منهما الى الاخر في البناء والدم الى الجدة ان يكون بقاء كل منهما مشروطا ببقاء الاخر وقد يقال لا يجوز اصابها الى الربوبية في البناء لانه الخال المحتاج في البناء الى المحل عرضي فلو انه تكون عرضا وفيه اما يلزم ذلك لكان المحل مستغنيا عنه ومستغنيا بدونه ولا يلزم من اصابها الخال في البناء الى المحل ذلك قوله لم يلزم الدور في الدور على تقدير اتحاد اليه لانه ان المتقدم على ما هو مع الترتيب مقدم عليه قوله واورد عليه انه لا يلزم الدور اه فيقال اصابها كل منها الى ذات الاخر في التشكل غير معتدل لان تشكل كل منهما بذات الاخر يتوقف على انضمام ذات كل واحد الى ذات الاخر والاضمحاض قوله في التشكل التوقف على التشكل او المستلزم له فان المطلق هو محدد فلا يضر اليه غيره واهيب بالتمنع مستغنيا

وهو الذي لا يتوقف انضمامه اليها على
 وجودها في الخارج والايديز وهو لها قبل انضمام
 ولا يخفى عليك ان الصورة المنقولة جارية والشيء مكافئ
 وما ذكره في مقام السند غير صالح للسندية لان انضمام
 الموجود في الفعل وقال به من المحققين ان تنافي
 الوجود بذات الصورة معقول لان نفس الوجود لا
 صورة نفسيا من حيث انها لا صورة لان في انها
 هذه الصورة واما تنافي الصورة بذات الوجود
 فهو معقول لانه من الاول ان تنافيها ليس لاجل
 الوجود المطلقة فان هذه الصورة لا تنافي عن هذه
 الوجود في متعلقة بهذه الوجود بخلاف الوجود في قانا
 فنقل ان يكون هذه الوجود وان لم يكن هذه الصورة
 والثاني ان ذات الوجود قابلة مستعدة كيف يصير
 على فاعلية للتنافي فظهر ان تنافي الصورة
 يكون بالوجود المعينة من حيث هي قابلة لتنافيها

وتنهي البيوت بالصدق المطلقة من حيث هي فاعلة
 لتخصها بصدق الدوم وقد لو ان الشيء المطلقة غير
 موجود بط فان الشيء الذي هو من حيث هو لا يشرط الا
 موجودا فاعلا وهذا هو شرط الاطلاق موجودا وهذا
 هو الذي في الوجه الثاني نظر اذ يحتمل ان يكون الشيء
 بغير ان البيوت على انها فاعلة لا على انها فاعلة كما ان
 تنهيها بالبيوت المبيعة من حيث هي فاعلة ايضا بخلاف
 تنهيها بالبيوت بالصدق المطلقة فاعلة من حيث انها
 فاعلة لتخصها لكن لا يرد بكونها فاعلة لتخصها
 بغير ان البيوت لم اذا انتهى والى بالعدد دون الصدق
 المطلقة ولا يحتمل ان يكون غير الواحد بالعدد فاعلا
 بالصدق بالعدد بل المراد كونها عالة في البيوت بتخصها
 اذ قد لا يشرطها قد في من حيث انها متخصصة بكون
 متقدمة على شكل الاخرى اه وفيه نظر لان ان اراد البيوت
 هي بما تشكّل الاخرى عليه ذاتها فلا يلزم تقدمها
 على ما به الكلية نكرة

جسم اخر فيه برهية الرابعة اختلافه بالزمان والفضاء
 من بيان الامارات ان التناهي في المكان ان لم يعلم
 اطلاقه اما لا يصح ان يصحح قاعته بحجة فانه لا
 مناقشة في الاصطلاح **قوله** امر غير متقسم اعم من ان
 يكون معدوما او معدوما ونسبه امر موهوما او وقتا
قوله وعلى الاول يكون المكان سحلي اقول لا يخفى عليه
 انه اما ان يعبر في امر المذكور الوحدة او لا وعلى الاول
 ينحل في مكان الاجسام المحيط بعضها ببعض كالأجزاء
 وان لم يعبر فلا يلزم ان يكون المتقسم في جهتين سحلي
 اذ يجوز ان يكون سطحين متقاطعين واللاتين في التوضيح
 لهذا ايضا **قوله** لا سخالة الجوهر اه ان اردت سخالية
 في نفس الامر فهو مسلم لكن الامر المذكور هنا اعم
 لفضل الخلاء تحت واراد سخالية وهي انه لا يمكن
 ولا يجز ان يكون هالا في المكان اه يمكن ان يستدل
 عليه بان الحال في المكان يكون عرضا قائما في نفسه

في المكان

في المكان فقيام المكان به مستلزم للوجود **قوله** والا
 لا يتنقل بانتقاله ويرد عليه ان المكان قد ينتقل بانتقال
 المكان اذ كان سحلي كمكان ما في الصندوق والمخفف
 بكره ما من فلو كان عدمه انتقال المكان بانتقال المكان
 لانها المكان بطل كونه المكان سحلي ولا يخفى عليه
 ان من هذا يرد على القول بالبعد ايضا اذ لا شيء
 على طرف السقفة مثلا اذ كان مركبة مساوية في كثرتها
 لا يتبدل البعد الذي يتخلل بل ينتقل بانتقاله **قوله**
 يكون المكان بعدا متقسما في الجهات **قوله** الاول ان
 يقال وعلى الثاني يكون بعدا مساويا اه اذ الثاني
 عبارة عن كونه متقسما في الجهات فلا يباين تفريع
 الانقسام في الجهات عليه **قوله** اما ان يكون امره
 موهوما اه وهذا الموهوم اما ان يكون هلافا عن
 شاعن وهو ما ذهب اليه بعض من التكليفين او لا
 يكن ذلك وهو ما ذهب اليه اخرون منهم

قوله واما ان يكون امره جودا اي في الخارج قائما به انه و
له اما غير متناه وله مذهب اليه بعض القدماء ومنهم
من يجزئ قوله عن المتكهن ومنهم من لم يجزئه واما متناه
وهو لا يخرج عن المتكهن وذهب اليه افلاطون ومن تبعه
من الاشراقيين واليه ذهب الحق الطوسي من المتأخرين

قوله لزعمهم انه ان نظر عليه الباطن لا يراه
يحكم بان الاوفا بين اطراف هذا المثلث وان كان المثلث

قد يكون فارغاً فلا يكون ولا يقال في الصلح انه فارغ
او محمول **قوله** اي بعد الاقطار استعمل هذه المعنى
لا بدق اللغة **قوله** ويتدارر المكنات عليه قد ذكرنا ان

التأليف بالبعد الجود منهم من يجزئ قوله عن المتكهن
ومنهم من ينسب فقوله ويتدارر المكنات يراه تواردها
بالنظر الى المذهب الثاني وباللغة الى المذهب الاول

قوله وج الاقسام الاولى للجهر ستة اراد الاقسام
الاولية في نظر العقل سواء كانت ماثلة في نفس الاول

فلا يرد

اي عقل الشايع والاشراقية صائبة
اي عقل الشايع والاشراقية صائبة

فلا يرد ان العقل بانها حجة للثابتين وهي لا يتعدون
بالبعد الجود والاشراقية التأليف بالبعد الجود ولا يتعدون
بانها حجة **قوله** والاول بط فنيق الثاني قد يقال

الثاني ايضا بط لانا نعلم ضرورة تبدل مكانه فاذكر
من التنقل في الصدوق وغيره وهو كونه لا يتبدل ولا حركة

لولا ان المكان سطر وايضا نعلم بديهته سكونه الدائم
في الريح مع ان مكانه يتبدل على ذلك التقدير وهو مستدفع

الحركة وقد يجاب يمنع بطلان اللازمين واسناد الحكيك الى
الوهم وكيف يكون الواقع المذكور ساكنا مع ان له في كل

آن انا ولهم يكن ذلك حركة لا يثبت كون الزمان مقدرا
للمكان اذ يكون كونه مقدرا للمكان تلك الحالة نعم لا يطلق
المتحرك عرفا عليه لانه بحسب لا يطلق على الذي ليس متحركا

للمكان واما المستقل المذكور فالعرف يحكم بانه متحرك في المكان
لانه المكان عرفا اي من الحقيق واما الصدوق فليحكم فيه

الاشنع حركة لا ياتي في المكان الحقيق والمعلوم ٥

قال المستقل المذكور ان لم يكن متحركا في المكان
الحقيق لكنه متحرك في المكان المجازي وهو
المكان الصدوق فلما كان المكان المجازي
الحقيق والمجازي في العرف يحكم العقل على المستقل
المذكور بانه متحرك في المكان وهو لا يثبت
المشاهدة لانه متحرك بانه غير متحرك في المكان
الحقيق لانه

فانه قبل الشك في الحركة فذكر الشيخ في الحقيقة
 وطبقا بآراءها الحقيقة لا اصطلاحية فإرادة
 الحقيقة الواقعية فيها بعيد قلنا على إرادته لو هو
 القسمة وهي كونه الزمان مقداره الحركة فقسمة
 ولو لم يرد ذلك لا يكون الزمان مقداره الحركة
 كما عرفت من

فأكون مبدء الاستعمال فيه فلا يكون الوقت المذكور
 من لا حقيقة ولا كونه أو الحقيقة العرفية لما عرفت أو

يراد بالحركة التي هي مقدار للزمان الحركي حقيقة
 وما يشتمل من الحالة المذكورة وذكر الشيخ أن الوقت
 المذكور ليس بمعنى ما ذكر ولا بسان لأنه ليس في
 مكان واحد زمانا فهو مكان بمعنى عدم تبدل المكان
 إلى الأجزاء الثابتة بمعنى أنه لو ظل وعاله وترك
 عليه مكانه حفظ ذلك المكان وذكر أن الجسم قد يحل
 عن الحركة والسكون في المكان لا يكون له مكان أول
 مكان لاني زمان أوله فيه لكن إحداه من حيث هو في
 أن هذا ويمكن على ما ذكره بأن يقال المستقل المذكور
 بالمعنى الأول من المعنيين المذكورين وهذا السكون
 الاستعمال في الآية الغير الحقيقية **قوله** وقد يجب عنه ما
 تعلم أنه فيه نظر إذ ظاهر السؤال أنه صدق الحكم

هذا هو السكون في المكان
 هذا هو السكون في الزمان
 هذا هو السكون في الزمان والمكان
 هذا هو السكون في الزمان والمكان والحركة
 هذا هو السكون في الزمان والمكان والحركة والوقت
 هذا هو السكون في الزمان والمكان والحركة والوقت والمكان

المعنى المعنى غير مسلم ما لم يعلم ويهود البعد كجنا
 صدق الحكم الفرض لا يوجب الوجود الحكم غير خفا
 غايته أنه لم يتعرض لافضل كون الحكم ضليا لظهور
 ورده حكم المنع المذكور عليه ولا كان الظاهر التق
 اشاع إلى مذهب المتكلمين السابقين للوجود الدهني
 لم يقبل القضية اللاحقة وبني الكلام عليها **قوله**
 فيلزم أن ما ذكره لا يدل على أنه فيه أن نفس الامر
 عند المتكلمين مساوية للخارج فإذا دل ما ذكره على
 أنه ليس لأشياء في نفس الامر قد دل بناء على فهمهم
 على أنه ليس لأشياء في الخارج فيحصل الالتزام فاني
 الحاشي المسددة إلى الشيء هيئان أن المكان ملحق
 بمكانه الاخرين ولأن في الخارج عند المتكلمين معنى
 أنه معدوم فيه لا بمعنى أنه معدوم في نفس الامر فاسد
 وتحقيق فهمهم أن المكان امر انتزاعي فانه العقل معونة
 القوة المتحركة التي يشاهد التركيب والتجليل يتبع
 ويرفع عنها القوة الحقيقية والقدرة

هذا هو السكون في المكان
 هذا هو السكون في الزمان
 هذا هو السكون في الزمان والمكان
 هذا هو السكون في الزمان والمكان والحركة
 هذا هو السكون في الزمان والمكان والحركة والوقت
 هذا هو السكون في الزمان والمكان والحركة والوقت والمكان

يحتل ان يكون توصيها القليل بتقريره ويحتمل ان يكون سؤالا اخر
من نفسه على دليل الحصر

من كل شيء بعد ان يرفع ويحكم بانه مكانة وتقبل الزيادة
والنقصا بتسمية مقدار الجسم الموجود في الخارج وتكون الجسم
في الخارج عبارة عن كونه في الخارج بحيث يصح ان يتبع
المتن من البعد المذكور فان اريد بكونه قابلا للزيادة و
النقصان قوله لما في الخارج بانه هو غير ملح وان
اريد بقوله لما بتسمية الجسم فهو لا يفيد الا وجود الجسم
في الخارج بالجنبة المذكورة **قوله** فتبع دائرة الناقصة
في الشق الثاني لان غناء البعد المتكلم الموجود في
نفس الامثلة لا ينافي انقصار البعد الموجود في الخارج
قوله ولا يسل الى الثاني فان قلت قد ابطال اول كونه
لاشياء اي معدوما وبعد بطلانه اذا ابطال كونه موجودا
كما ذكر انه لا سبيل اليه يلزم ارتفاع التقيض عن البعد
قلت بطلان كونه معدوما في الخارج الزا للتمكين
الناجين للوجود الذهني القائلين بجمعية البعد
وبطلان وجوده في الخارج على مذهب اهل الاخرين

لا وجه

لا يوجب ارتفاع التقيض عن البعد بحسب نفس الامر
بل يلزم ارتفاعه على ما ذهب اليه المتكلمون ولا فساد
في ذلك والقول بانه لا يلزم هذا ارتفاع التقيض عن
البعد اذا المقصود ان المكان يستحيل ان يكون بعد معدوما
او موجودا فارتفاع التقيض عن البعد اعلا على تقرير
كونه مكانا فاسد اذا ذكره يجري في ارتفاعه مع
قطع النظر عن كونه مكانا كما لا يخفى **قوله** وهذا غير لازم

مع ان المادية اعراض الخ فيه انه محل مراد الله على ان البعد
هو المقدر العوضي ولهذا لا يلزم بل يكون ان يكون مراده
الصورة الجسمية فلا كلام في التناقض ولهذا موافق لما عمل

العلاقة الشريفة كلام صاحب حكمه العين عليه وان
خالفه السيد السند في حاشية حكمه العين وقال هذا في
والصورة الجسمية هو هو على عكس ما ذكره الخارج هنا
وعلى ما ذكره السيد قدس سره يلزم ان يكون صاحب هذا
الذهب قائما بعوضيه هذا البعد وقد يستدل على بطلانه
لا وجه

ايضا بان ذلك البعد يلزم ان يكون متساويا فيلزم الشكل
 والشكل من لواق المادة وفيه نظر اذ لم يثبت ان الشكل
 يتابع المادة بل الثابت ان الاتصال والاتصاف
 تابعها **قوله** كل جسم فله ميز طبيعي فربما لم يميز
 الطبيعي بقوله ينتضي طبيعة الجسم هو له فيه وفيه
 نظر اذ الميز الطبيعي على ما يفهم من كلام الشيخ في النفا
 ويستفله انه لا يلزم ان يكون منتضي الطبيعة ولا
 يبعد ان يقال ان المراد بالجسم اعم من البسيط والركب
 والمراد بالميز اما شافيه او نوع وعلى كل تقدير **قوله**
 بركب يشاوي بسيطه فانه ليس له مكان طبيعي لا
 ولا يتوحد بل انما هو من لا يجمع ولا يمكن دمج ان
 كل مكان صحن فيه هو طبيعي لا سبيحي من عدم تعدد
 المكان الطبيعي **قوله** قيل هذا ينتضي بالجسم المحيط
 فيقال عدم الميز للميز بالفضل لا ينافي الحق والله
 ان لكل جسم ميزا اذ يجوز ان يكون له ميز طبيعي

ولم يميز

ولم يميز فيه لا متتابع فله من المنتضي الموانع الا ان
 يقال انهم لم يقولوا بذلك ايضا فليكن **قوله** لا ينافي
 تعليل بقوله اذ ليس اه **قوله** وقد يجاب ولا يمكن
 عدم مطابقة هذه الجواب للسؤال اذ السؤال انما هو
 على نفسه كما صرح به السائل وفي سؤاله اشعار بما
 ذكره حيث قال نعم لم وضع اه واصل السؤال ان الله
 في المكان بالسطح المعهود والميز والمكان واحد على ما
 هو المشهود فيما بينهم ولا حكم شارب حكمه العين
 بانها من الحكا ومواد فان ذلك لا يفسر الميزان وعلى
 انه ينتقض بالحدود وتوجيه الجواب ان اتحادها فذلك
 في بل الميز اعم فلا تنقض لكن على انه لا ينافي من الله
 الحكم فلو ان يفسر الميز **قوله** بان الميز من هو اه بعد
 الله المعنى على الهيئة والتميز والجواب انما هو
 تميزا بمتاهة الميز عن السطح فلا يباس بعونه اعتمادا
 على ما سيظهر **قوله** وان لم يكن شيء من اوضاعه قديما

والبيان ان السائل تحقيقا فاعترضه غير ذلك

بجوه ما استدلال به في اثباته الحيز هنا بان يقال قد في
وطبقه لكان له وضع بالنسبة الى ما تحته فلا يكون

ذلك الا من طبيعة ^{الطبيعة الاعظم} والحق ان لا ضرورة في حيز على حاله
غير الوضع بل يجوز ان يكون تلك الحالة وضعا عاما
قوله لان المكان عندهم قريب من مفهومة النفس قيل اعتدوا على

نسيم الشريف الحق في هذا ^{المراد} شرح ^{المراد} البصيرة العامة
فالظن ان هذا المعنى من اصطلاحات القدماء لان
القوم اذ قال قدس سره ان العامة تطلقون لفظ

على ما يعتمد عليه الجسم ويمنحه من النزول فلا ذلك
يجعلون الارض مكانا للحيوان ولا يجعلون الهواء الحيز
به مكانا واذا وضع ترس على رأس قبة بمقدار درج لم

يكن مكانا الا ذلك النفس الذي يحتمل من النزول
عنهم انتهى وفيه ان السيد قدس سره ذكر في حاشيته
طرفة العين موافقا لما نقله الشيخ عن الحق الطوسي

اذ ذكر هناك ^{الذي} واما عند المتكلمين فالحيز هو الفراغ الذي
من شأنه

من شأنه ان يشغله الجسم والمكان هو ما استقر عليه
الجسم كالارض للبر والبحر في حاشية التبريد من نسبة
المعنى المذكور الى العامة لا ينافي وضع الاصطلاح عليه

اذ تميز بالكون اطلاقا فانهم موافقة للمصطلحات **قوله** المعنى
من كلام الشيخ اه قال الشيخ في النهاية ان لكل جسم قبة

ومكانا طبيعيا لانه اما ان يكون كل مكانا طبيعيا او يكون
كل مكانا لم مكانا لم مناصيا لطبيعتها او يكون كل مكانا لم
لا طبيعيا ولا مناصيا لطبيعتها وافق بالمكان هو المكان

والحيز جميعا فظهر ان هذا اصطلاحين وما يفرق من
الشياء ناظر الى اصطلاح وقوله الحق ناظر الى اخر
قوله لانه لا فرضا عدم تأثير العناصر الملائمة من جهة

لانه يجوز ان يكون العناصر جميع الاجسام وعلى تقديره
انتفاءها لا يكون سطح ولا تم وجود ما به الاعتبار **قوله**
اي الامور الخارجية المفعول من الشياء ان الطبيعي انهم

من ان بعض الشيء لانه او الجزئية او اللدائمة المستندة

البها الجيع ذلك فانه ذكر في طبيعته ان الواقع بالتور
 والقسم بـ ب امر يرض من خارج وهو انشئ فيمكن
 ان يعقل ولا يعرض له الاشياء التي له هذه منها بد الاما كان
 لا لا يطعمه وليس وايضا ضروري ان يكون الجسم لا يعقل
 الا بالجمعة فنقاس فيه فاذا كان كذلك فطبيعة الجسم
 قد يمكن ان ترض وهو على ما عليه في نفس الامر من غير
 خفي وطاعته فلم يكن له بد من ان يكون له اين وشكل ثم قال
 فالجسم يلزم من طبيعة التي ان يكون له ضرر وذلك الذي
 له لا القاس بجمدة ان يكون له وكذلك الشكل والكيف في
 ذلك **قوله** فاذن انما يستعمل لقائل ان يمنع هذا اذ جمدة
 انه يكون وهو هذه فيه لكون الهيئة التي لها الخيز فيها طبيعة
 له لا لكونه طبيعيا واذا فرض تغير المكان والهيئة كما
 يكون الجسم في الهيئة ليس كونه الهيئة فطبيعة الجسم لا يعقل
 يكون الجسم على الوضع الطبيعي واذا انعكس الامر لا يعقل
 ذلك الخيز بالطبع ويميل الى الهيئة الاولى والصفات
 الجاهات مطلوبة بالذات والامكنة مطلوبة بالعرض نعم
 لو انهم

لما نصح الجوز في الوضع لان الكلام قريب من **قوله**
 تأثير الفاعل فيه ان كان من الامور الخارجية اه يمكن ان
 يقال تأثير الفاعل في وجوده في الجوز من الامور الخارجية التي
 يرض هذه عنها لا تأثيره في ايجادها **قوله** لانهم انه عند
 تخلية مع طبعه يكون موهوبا اه مردودا فنقول ان الجسم
 الموهوب بتأثير الفاعل وايجادها مع قطع النظر عن كل خارج
 يتغير في مكان لا بد له من مكان ولا يرد عليه **قوله**

ان يمنع لا يمكن ان هذا النوع منع للسبب الا وهو فان القائل
 يمنع وجود الجسم وهو في غير مكان فيكون كونه في مكان
 في الجوز من طبيعته على تقدير انه بالنسبة المذكور ومنه
 لا يعقل اذ يريد ان يكون ان يكون من تأثير الفاعل الذي هو
 انه ليس من الامور الخارجية فلا يثبت انه من طبيعته مع
 ان المراد من الاية هذا الخيز اذ الكلام فيه ومنه
 مع ان هذا النوع بعد قول ما قاله من ان الجسم عند وضعه
 انما هو القادر يكون في غير ذلك المقدم ليت اهل

ان يمنع لا يمكن ان هذا النوع منع للسبب الا وهو فان القائل
 يمنع وجود الجسم وهو في غير مكان فيكون كونه في مكان
 في الجوز من طبيعته على تقدير انه بالنسبة المذكور ومنه
 لا يعقل اذ يريد ان يكون ان يكون من تأثير الفاعل الذي هو
 انه ليس من الامور الخارجية فلا يثبت انه من طبيعته مع
 ان المراد من الاية هذا الخيز اذ الكلام فيه ومنه
 مع ان هذا النوع بعد قول ما قاله من ان الجسم عند وضعه
 انما هو القادر يكون في غير ذلك المقدم ليت اهل

ان يمنع لا يمكن ان هذا النوع منع للسبب الا وهو فان القائل
 يمنع وجود الجسم وهو في غير مكان فيكون كونه في مكان
 في الجوز من طبيعته على تقدير انه بالنسبة المذكور ومنه
 لا يعقل اذ يريد ان يكون ان يكون من تأثير الفاعل الذي هو
 انه ليس من الامور الخارجية فلا يثبت انه من طبيعته مع
 ان المراد من الاية هذا الخيز اذ الكلام فيه ومنه
 مع ان هذا النوع بعد قول ما قاله من ان الجسم عند وضعه
 انما هو القادر يكون في غير ذلك المقدم ليت اهل

ان يمنع لا يمكن ان هذا النوع منع للسبب الا وهو فان القائل
 يمنع وجود الجسم وهو في غير مكان فيكون كونه في مكان
 في الجوز من طبيعته على تقدير انه بالنسبة المذكور ومنه
 لا يعقل اذ يريد ان يكون ان يكون من تأثير الفاعل الذي هو
 انه ليس من الامور الخارجية فلا يثبت انه من طبيعته مع
 ان المراد من الاية هذا الخيز اذ الكلام فيه ومنه
 مع ان هذا النوع بعد قول ما قاله من ان الجسم عند وضعه
 انما هو القادر يكون في غير ذلك المقدم ليت اهل

طلة
مقتضى الاستمرار في العلم فصوص الف
العلم وحده الحز الجني الطبع والوجه
النوع أو الشخص مع ان وظائفهم انما
لا الجني فيما بعد

[illegible]

...
...
...

بالنسبة الى ما يفرض كونه هذا طبيعيا له فلا **قبح** الجسم

بالنظر الى هذا فرض تخيلية لا يجوز ان يكون في تلك الحالة
حاصلا في غير طبيعي اذ لانه خلاف المفروض فيلزم ان
هو حصول الجبر في غير طبيعي اذ هو حصوله على الخواص

يكون لها جوارحها وحياتها ونبوغها
 في الجسم
 في جسمها ولا يمكن في شيء منها اذ في ذلك دون الاخر
 ولكن ذلك باطل وما حصل الفلاح ان حصول الجسم في غير

طبيعي بحسب نفس الامر يجب ان لا يمنع طلب غير هذا لولا
طبيعي ايضا وتقرير الاستدلال مني عليه والا يلزم ان
الامر لا يلزم ان لا يمنع طلب غير هذا

يكون عند الكلية خارجا عن كل طرف الى الطرفين
فاما ان يكون فيهما معا لما كان الخراج من المكان
فان كانا فيهما معا لما كان الخراج من المكان

ويصل فيها معا ولحق الوضع انما يكون فيها شيئا لا
 لو اما فيما له مكان فكانه غيره قلت لا غناء وفي دلالة

ما يدل على انقضاء الوضوء في بعضه على انقضائه في كله
واطلاق الخبر عليه في بعضه الدار دون بعض حكمه
سائر الاصل

نفس الاموات في جحيم

ای وانه لم یکن فخر استدلال المصنفین
على انه حصول الجمعی فی طبعی بحسب نفس الامر
و لا یستلزم هذا اضر لو كان طبیعیا

صه اعلم ان هذا وكذا الوضع ضمرا

في بعضه الاصل يدل ارضا على اقصاها كونه
الوضع ضمير في كل ضمير في عبارة تسكن
نحو

فان كان اه قد عرف انه لا يتم دعوته امكن الوصول اليه على كونه مراد المصنف من الوسائل او طالع تعدد الجواز الذي كانه فصل الجواز

الثالثة كما ذكرنا مع ان قوله لا يمكن حصوله ان اراد به الامكان بحسب نفس الامر فهو غير مستقيم وان اراد
 بالامكان في نفسه فليس كذلك بل هو ممكن في نفسه لا في غيره ^{او لو سلم عدم قطعية عدم تمامية دعوى ان كان الحصول عند ان مقتضى}
 الذاتي فلا يمكن ان يتصور بحسب نفس الامر على ذلك ^{وهو ما ليس متصفاً بانه قطعي}
^{او ان كان الحاصل في نفسه}

الشيء الذي لا يطاق الواقع كما ذكره قبل ذلك **قوله**
 حيث قال فلا تسمى الاستدلال بها له
 فلا يجرى به هذا وهو فيكون مثلاً به فهم من ان
 التكملة ما اعطى به هذا وهو في قوله ما في قوله
 الجواب عن الاستدلال

على شكل محيط الكرة والزاوية وانما الحاصل لا يتغير الزاوية
الذي ذكرنا فيه **قد** قد عرفت ان **انه** انما يدعى لو كان متساويا
بما له الوجه المذكور فكله قبل ان ياتي

في جميع الجهات والثاني في بعض الأجزاء التخل لا
التخل يحصل باختيار الاصطاحه الثامه وقاد كونه التخل
لا يحصل بالاختيار الاصله

فأتم على تنافي الاصنام فالتأني لازم لو هيد الجسم هذه الاما على تناقض على تنافي منع للتصغير اعني قوله ولا
لا تستغنى عنه في صفة هي انه اريد في قوله من حيث
هي عموم استغنى عنه من حيث وجوده الى ان ياتي الامر

فان قلت انتهى ليس في لونه وبقوه الجسم من حيث انه
 صفت الماهية وادركه على تقدير ان صفة الجسم
 التي توله ما تعرض له على تقدير ان لونه
 لا يتغير من صفة الماهية

كان كونه بالنعن ايضا كذلك وكذا اقلية فعلية
 ونسب واجبه بانه نسل في الاختيار وانتهى انه
 له كان بالنعن من جميع الوجوه لكان كونه بالنعن ايضا
 بالنعن فيكون بالنعن مع فرض كونه بالنعن فيكون موهود
 ومعدوما **قوله** وهو الكون والفساد لا يخفى ان الموهود من النعن الى
 الحركة هو المتوسط كما سيظهر عليك في هذه النعنة الى
 النعن وفي ح انه لا يسمى بالكون الا ان يقابل
 تفريقا في عليه بقرينة الكون والفساد المستفاد من قول الله وهو الكون
 تفريقا المستفاد من قوله وهو الكون للنعن ويمكن ان يكون
 الكون والفساد **قوله** بالنعن الا ان من النعن بالانعكاس
 ويؤيد ما قلنا في هذا شرح حكمه العين من المحررات لا
 لها الحركة البتة لانها معدومة الى الكون وصريح في شرح
 حكمه العين بان الكون اسم لما هو من دفعه والفساد لما
 زال دفعه **قوله** ولا يسمى ذلك الخروج اهله ام يمازى
 على ما قلناه من شرح حكمه العين والبض ان اراد بتلك
 الصفات الاضداد والملكات في وجهها تدريكي وهو كيقينان

9
 يعني ان المعروف لا يوجد عليه اي الكون
 وانفساد فالنعن في غير ما نزع لا يقال المعروف

دوم

ومحم اطلاق الحركة على كونه وان اراد بها الصفات الخارجة
 الى النعن دفعة واحدة كالعدم والمعارضة ايضا فاجبه ان
 يقال بعد تسليم ارادة الموهود ان يكون ان يراد بالنعن
 ان لا يمكن موهود في الخارج والعدم بقت كذلك فان
 العلم هو الموهود بشرط الوجود الذهني قوله وانما نأياه
 في وقت انقائه **قوله** وهي صفة شخصية موهودة في
 الخارج بتوجه لها من جهة وهي ان الحركة لا يمكن موهودها
 في الا بشرط تجاوز المتحرك عنه فانه لو استقر الجسم
 في ذلك الى ان يبين الحركة موهودة اذ الكون متاخر
 الحركة فيلزم ان يكون موهودها في كل ان مشروطا بتحقق
 بعبه وهو التجاوز في هذا وصل اليه المتحرك في ذلك الا
 وينفع له **قوله** بان يمان يجه ان يكون الحركة عرضية وهو الحاشية
 لا زلها ويكون التجاوز المذكور مشروطا بوضع الكون
 في الحركة لانه لو كانت الحركة دائرية لا زلها بتوجه ماذر
قوله سيلزم اختلاف نسب المتحرك الى حدود المسافة

يعني ان الحركة لا يمكن موهودها في الخارج
 في الا بشرط تجاوز المتحرك عنه فانه لو استقر الجسم
 في ذلك الى ان يبين الحركة موهودة اذ الكون متاخر

وهذه الحدود نهائية لا هزء فرضية المسافة ان كانت حسي
 فتميزتها ان يكون بالطول في تحرف المسافة وان كانت
 على فخطوط وان كانت على نقاط فظهر ان هذه
 الحدود لا تفرض متعاقبة بل بين كل هذين هزء من المسافة
 فوصول الجسم الى هـ يكون في آن والى هـ اخرى ان افرجها
 زمان فلا يلزم توالي الازمان ولا تركيب المسافة من اقسام
 متتعة ولا كون المتحرك في هـ اكثر من آن واحد **قوله** ان
 عليه الحركة بمعنى النقط لانه يقطع المسافة **بها** **قوله** فانه
 لما رتبتم اه اذ ان الحد ينقسم بان يكون **هـ** **قوله** ان
 الجزيء متعاقبا للذهن لوصول امر متعاقبة **قوله** لانه لا
 مالم يحصل اه قبل دليله بل يعم وجودها قبل الوصول **قوله** من
 الوصول ولذلك لا يوجب عدوها **قوله** فان الجسم بل
 يمكن ان يقال بوجودها في زمان واقع بين الهبة والفتى
قوله فالجزيء ان غير متحركة ولا ساكنة المراد بالجزيء ان
 اذا وضع فلا يشك بالنفوس لانهم قالوا الفكر حركة

ما لا يتحرك اليه في ذاته ولا في فعله يخرج
 النفوس انما تعلقه الحقيقة الى الأعضاء والحواس
 والقدرة الجسمانية الظاهرة والباطنة في الازمان
 وتكمل الكمال في الازمان ولا يمتد في حد ذاته
 الجزيء المتعاقب الذي استمر الازمان لانه الكلام
 متتابع في زمانه المتعاقب المتعاقب في زمانه
 فلا يكون صدقا على امر موجود وتوهم فهو
 غير متحرك ولا ساكن اذ ليس من شأن الحركة
 كالباقين من العقول ولا يخرج العقول
 الممتدة في الازمان بشرط استمرارها
 لانه لا يتعاقب لزمانها في جانب القابل
 لانه جانب القابل وتخرج نفس الهيولى
 من وقتها متعاقبة الى ذاتها في وقتها
 وتبقىها تامل كليلة

في قولنا

في قولنا

في قولنا لا يتحرك اليه في ذاته ولا في فعله يخرج
 النفوس انما تعلقه الحقيقة الى الأعضاء والحواس
 والقدرة الجسمانية الظاهرة والباطنة في الازمان
 وتكمل الكمال في الازمان ولا يمتد في حد ذاته
 الجزيء المتعاقب الذي استمر الازمان لانه الكلام
 متتابع في زمانه المتعاقب المتعاقب في زمانه
 فلا يكون صدقا على امر موجود وتوهم فهو
 غير متحرك ولا ساكن اذ ليس من شأن الحركة
 كالباقين من العقول ولا يخرج العقول
 الممتدة في الازمان بشرط استمرارها
 لانه لا يتعاقب لزمانها في جانب القابل
 لانه جانب القابل وتخرج نفس الهيولى
 من وقتها متعاقبة الى ذاتها في وقتها
 وتبقىها تامل كليلة

في قولنا لا يتحرك اليه في ذاته ولا في فعله يخرج
 النفوس انما تعلقه الحقيقة الى الأعضاء والحواس
 والقدرة الجسمانية الظاهرة والباطنة في الازمان
 وتكمل الكمال في الازمان ولا يمتد في حد ذاته
 الجزيء المتعاقب الذي استمر الازمان لانه الكلام
 متتابع في زمانه المتعاقب المتعاقب في زمانه
 فلا يكون صدقا على امر موجود وتوهم فهو
 غير متحرك ولا ساكن اذ ليس من شأن الحركة
 كالباقين من العقول ولا يخرج العقول
 الممتدة في الازمان بشرط استمرارها
 لانه لا يتعاقب لزمانها في جانب القابل
 لانه جانب القابل وتخرج نفس الهيولى
 من وقتها متعاقبة الى ذاتها في وقتها
 وتبقىها تامل كليلة

كليلة

انما هذا ان هذا التفاضل في القوة الضعيف والقوى الضعيف من السواد متساو مع ذلك كما ان
 متباينان كالسواد والبياض لكن على هذا ينبغي ان يكون هنالك سوادا متساويا متساويا في القوة
 والذاتيات الا ان يقال ان ذلك الحاكم به ليل وما قيل لعل بين على ان التشكك في المتفق لا في متساوي المتفق
 فاما اذا حكم بكون السواد الضعيف والقوى في نفسه يستلزم كونه السواد الذي هو ضدهما كلياً متساوياً
 سواء جعل السواد متساوياً او لم يجعله متساوياً

قوله في دفع تلك القوة الى دفع اخر منها كما في الحركة من
 السواد الى البياض مثلا لان الالوان اذ هي متخالفة في الحقيقة
 وان كانت التباين بالنسبة والضعف كالسواد والقوى
 والضعيف مثلا كما في الحركة من مقدار الى اخر ان قلنا بان
 المتأخر المتخلف بالضعف والكمون اذ هي متخالفة في
 بتأخرها في الماهية كاللحم والروح والقدح وتماثلها في
 العارضة الطبيعية كانت متساوية للحركة من ضعف الى ضعف
 اخر واما الحركة في الابن فالظاهر انها من فرد الى اخر ليس
 اذا كان المتأخر والحركة المستمرة قد يكون انتقالا من فرد
 في وضع الى فرد اخر فيه كما في نزع الدرع وقد يكون من موضع
 الى اخر ومن دفع الى دفع اخر ايضا **قوله** هو الذي يادع الاخر
 الاصلية لا يخفى عليك ان في الشياخ اذ هو من لحم الطندلية
 مع انه لا يسي سمن فلو كان فاعلم ان التمدد ايضا فاعلم
قوله وتماثلها في جميع الاقطار المتماثل في جميع الاقطار
 في التمدد غير هذا اذ يجوز ان يكون التماثل في جهة اخرى

مع انه لا حاجة الى هذا القيد اذ المتشبه انه لا يخرج
 السمن وقد خرج بغير الاصلية **قوله** كالحل والشم والشم
 اذ هو التشبيه غير مناسب اذ الزيادة منه في اولية
 مائة **قوله** وهو ما يخرج فلهذا البينة نفي الحركة من
 النمو والذبول والسمن والبراز وقد صرح الشيخ بقوله
 في المطارحات بنفي الحركة الكلية مطلقا وقال انها في
 بالحقيقة حركة اينية **قوله** للاجزاء الخارجية بالداخلية
 فيها ولاجزاء الاصلية بالتفرق من بين الخارجية
 التماثل فيما يخصها كما في النحر فانه يتحرك في خارجها
 الى الاجزاء الاولية فيقتصر بها ولاجزاء الجسم بالاجزاء
 من بقية الاجزاء كما في الذبول ونفي التماثل والتماثل
 الحقيقي بل هو مما الى انتفاخه اجزاء الجسم
 تحلل الاجزاء الطبيعية في عللها واصطلاح اجزائها
 وهو في تلك الاجزاء من عللها واستدل الامام الرضي
 على نفي الحركة الكلية في غير التماثل والتماثل بما ذكره

منه في جميع المواضع التي هي في القوة والضعف من السواد متساو مع ذلك كما ان
 متباينان كالسواد والبياض لكن على هذا ينبغي ان يكون هنالك سوادا متساويا متساويا في القوة
 والذاتيات الا ان يقال ان ذلك الحاكم به ليل وما قيل لعل بين على ان التشكك في المتفق لا في متساوي المتفق
 فاما اذا حكم بكون السواد الضعيف والقوى في نفسه يستلزم كونه السواد الذي هو ضدهما كلياً متساوياً
 سواء جعل السواد متساوياً او لم يجعله متساوياً

no 182.

نعم هذا المذهب هو المذهب الجليل
هو الصلة النقية والمحبية والصدق
الجميع هو الصلة النقية فقط

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style.

[illegible][illegible]

لا يكون الا فراد بين المبدأ والنتهى بالقدرة والاضافة المتحركة بهذه الافراد بالقدرة لا بالالفعل
يستلزم عدم وجود الافراد بالفعل وعلى ان تضاهى بها بالفعل فيستلزم عدم وجود المكان
بالفعل فيلزم كونه المتحرك غير محاط بالجسم اى المكان الذى يحيط به عن طريق الباطن
من الجسم الحادى في يدرج الحلاء وهو بطل ضرورة عندكم بقر

في المقولات الباقية وقد يجاب بان الثابت للجسم بين

المبدأ والنتهى كيفية واحدة مستمرة يمكن ان يفرض فيها النوع بحيث يمكن في كل ان يفرض في ذلك الزمان
ان يكون الثابت فيه واحدة منها وهذه الانواع كالانواع كلها
بالقدرة وبين كل اثنين زمان معين متى من تلك الكيفية

المستمرة الغير المتناهية فان فرض فيه انات يفرض فيها النوع وهكذا فكل الكيفية كأنه متصلة بانها يمكن ان يفرض فيها حدود غير متناهية وهكذا في البوائى ويرد عليه انه يلزم ان يفرض في الزمان المتناهي انات غير متناهية

مترتبة مع كونهها مصدرة بين هاترين فيلزم امتناع الحركة او الجزء الذى لا يتجزى وذهب بعض الاطلة الى ان المتحرك حال الحركة لا يتصف بالانهاية بقية

عبارة بعض الاطلة لهذا الحمل امرين الاول كونه بعد تلك الافراد بين المبدأ والنتهى بالقدرة والاضافة المتحركة قال الحركة قبل الوصول الى منتهى هذه الافراد بالقدرة لا بالفعل وانفرض المتحرك على هذه الاسرار اما لا يلازم مرادهم الاول بان كونه لكل واحد من الافراد بالقدرة بين المبدأ والنتهى وارضاه في المتحرك بها بالقدرة ارضاه قبل وصول المتحرك اليه واما عند الوصول فيبطل الافراد بالفعل وارضاه في بالفعل فلا يلزم احتراق المتحرك اصلا وهذه الحق والظن مراد بعض الاطلة فلا اشكال

اصلا وهو وضع بالفعل
في وقت
عنه حركة الفلك لا

في وقت من الاوقات لدوام حركته ولا وجه لذلك واذا
كل متصلة تقع الحركة فيها لها افراد زمانية متصلة على
ما يفرض للوقت في انات زمانية من الحدود والاتصال
لها بسلك الحدود بل هي متصلة كالخط الذى يفرض في انات
النقطة وذلك الافراد الثابتة في الانات هائلة مع الا

وانصاف الجسم بعد المقولة لا يتفص الاوهدة وان
سواء كان على سبيل الاتصال والاستقلال او لا بل على وجه
الاتصال الا يرمى ان الكيفية الساكنة على الماء متصلة
بالمتحرك ولما كان بالمتحرك مع ان بعض مكانها جزء من

سطح الماء المتصل وهو موجود في ضمنه لكن يرد بان
الانات المتعاقبة كيف يكون متصلة ولنا في هذا البنى
رسالة فاربع ابرها لادون تحصيل الظاهر قوله وهو
في الموضع قبل لا حركة فيه لانه اذا انتقل الشيء من قديم الى
قعد فانه لا يزال في حكم القائم الى ان يصير فاعدا رقة
وكذا حكم وهذا فاسد لانه لا حاجة الى التضرع الخفى

يصير في حكم نفسه والى ان يصير قاضا هو
اصلا وهو وضع بالفعل
في وقت
عنه حركة الفلك لا

الافراد بين المبدأ والنتهى بالقدرة والاضافة المتحركة بهذه الافراد بالقدرة لا بالالفعل
يستلزم عدم وجود الافراد بالفعل وعلى ان تضاهى بها بالفعل فيستلزم عدم وجود المكان
بالفعل فيلزم كونه المتحرك غير محاط بالجسم اى المكان الذى يحيط به عن طريق الباطن
من الجسم الحادى في يدرج الحلاء وهو بطل ضرورة عندكم بقر

المستمرة الغير المتناهية فان فرض فيه انات يفرض فيها النوع وهكذا فكل الكيفية كأنه متصلة بانها يمكن ان يفرض فيها حدود غير متناهية وهكذا في البوائى ويرد عليه انه يلزم ان يفرض في الزمان المتناهي انات غير متناهية

مترتبة مع كونهها مصدرة بين هاترين فيلزم امتناع الحركة او الجزء الذى لا يتجزى وذهب بعض الاطلة الى ان المتحرك حال الحركة لا يتصف بالانهاية بقية

عبارة بعض الاطلة لهذا الحمل امرين الاول كونه بعد تلك الافراد بين المبدأ والنتهى بالقدرة والاضافة المتحركة قال الحركة قبل الوصول الى منتهى هذه الافراد بالقدرة لا بالفعل وانفرض المتحرك على هذه الاسرار اما لا يلازم مرادهم الاول بان كونه لكل واحد من الافراد بالقدرة بين المبدأ والنتهى وارضاه في المتحرك بها بالقدرة ارضاه قبل وصول المتحرك اليه واما عند الوصول فيبطل الافراد بالفعل وارضاه في بالفعل فلا يلزم احتراق المتحرك اصلا وهذه الحق والظن مراد بعض الاطلة فلا اشكال

في طرف الحركة وما ذكره من ان الانتقال من القيام الى
 القعود يقع دفعة يرد عليه ان الانتقال من البياض الى
 السواد الذي هو الطرف كذلك وكذا في الاين لكن الحركة
 ليست باحتداد الانتقال الى الطرف بل يحسن الانتقال
 في افراد الوضع قليلا قليلا الى ان يصل الى الطرف **قوله**
 اقول هنا بحث هذا البحث متوجه بالنظر الى ظ العبا
 الشرة بالتعريف لكن لا سعد ان يكون مراده بما ذكره
 التعريف **قوله** التعريف وهذا كما ذكره الشيخ بقوله واما
 كيفية وجود الحركة في الوضع فهو ان كل متبدل وضع
 من غير ان يفارق بكنية المكان بان يتبدل نسبة افراده
 الى افراد مكانه والى جهاته **قوله** متبدل في الوضع لا محالة
 لان مكانه لم يتبدل بل وضعه تغير ثم ذكر الشيخ
 استحقاقه بان كل متبدل في الوضع هو متبدل في **قوله**
 مكانه بل لا امتناع ان يكون شيء لا يتغير وضعه الا
 وهو يتغير مكانه كما لا امتناع ان يكون شيء لا يتغير

وبين الحركة في الوضع وبين الحركة في الاين عدم
 وفساد وطفلا وان في افسس والاول
 الحرك لا كذا وقد الحركة في الاين وهو الحركة
 في الوضع كما لا حسم وقد يوقد الحركة في الوضع
 بوجه الاين كما في الافلاك **قوله**
 بين الحركة في الوضع وبين الحركة في الاين عدم
 وفساد وطفلا وان في افسس والاول
 الحرك لا كذا وقد الحركة في الاين وهو الحركة
 في الوضع كما لا حسم وقد يوقد الحركة في الوضع
 بوجه الاين كما في الافلاك **قوله**

وكذا العالم في القيام الى القعود
 وبالفكر في

كما الاول

كما الاول قد يتغير مكانه بل الفرض هو ان يثبت وجود الحركة
 في الوضع باثبات متبدل ما في الوضع واما انه هل يمكن
 ان يكون شيء يتبدل وضعه ولا يتبدل مكانه فليس
 امكنه من حركة المكان الاعلى قال الشيخ ان قال قائل ان
 المكان كل جزء منه متحرك في المكان وكل مكان كذلك قال
 من متحرك في المكان فالحق انه لا جزء للمكان ولو كان له
 جزء فلا تفرقه امكنها بل يفارق كل جزء منه جزء من
 مكان المكان ان كان المكان في مكانه وليس مكانا في مكانه
 المكان بل عسى ان يكون جزء مكان المكان جزء مكان الجزء
 هذا فليس اذا فارق كل جزء مكانه فقد فارق المكان مكانه
 اذ المكان الاخرى والجزء في مختلفان ثم ذكر ان كل من
 يستند بقينا ان الوضع فيه حركة ولعل قائل يقول ان الحركة
 في المكان لا يجب ان يكون يتبدل المكان بل يجب ان يكون
 متحركا وهو في مكان وان لم يتغير مكانه لا يجب ان يكون
 كونه متحركا متغيرا فان كان يتغير لا يتعلق بأى تغييره
 كونه متحركا في الاين هو

قوله في الوضع باثبات متبدل ما في الوضع
 ان يكون شيء يتبدل وضعه ولا يتبدل مكانه
 امكنه من حركة المكان الاعلى قال الشيخ
 المكان كل جزء منه متحرك في المكان
 من متحرك في المكان فالحق انه لا جزء
 جزء فلا تفرقه امكنها بل يفارق كل
 مكان المكان ان كان المكان في مكانه
 المكان بل عسى ان يكون جزء مكان
 هذا فليس اذا فارق كل جزء مكانه
 اذ المكان الاخرى والجزء في مختلفان
 يستند بقينا ان الوضع فيه حركة ولعل
 في المكان لا يجب ان يكون يتبدل المكان
 متحركا وهو في مكان وان لم يتغير
 كونه متحركا متغيرا فان كان يتغير
 كونه متحركا في الاين هو

واما لو قيل لا يمتنع القول بغيره ^{والا فلو كان} حقيقة ولا متغير وان تعلق ^{بالنفس}
 بالمتغير هو المكان فهناك امر يتغير ويتبدل ^{والا فلو كان} والحركة ^{بالنفس}
 هائلة فيه ^{والا فلو كان} وان قيل ان يقول دعي دعي تجوز كون ^{بالنفس}
 حركة الفلك مكانية مردود له ^{والا فلو كان} كان المكان هو ^{بالنفس}
 اما ان كان مجاز في البعد فلا يندفع ^{والا فلو كان} الوجه الثاني ^{بالنفس}
 بما ذكره اذ المقولة التي تقع فيها الحركة ليست نفس المكان ^{بالنفس}
 كيف وهو من مقولة الكس والحركة ^{بالنفس} من الاليتين الى الاليتين ^{بالنفس}
 للجسم بسبب ^{بالنفس} هو في المكان او نسبة اليه ولا يخفى ان الفلك ^{بالنفس}
 المتحرك على المركز يتبدل ^{بالنفس} نسبتا الى مكانه والبيت الى مكانه ^{بالنفس}
 للجسم بسبب ^{بالنفس} نسبتا فلا يبعد القول بان حركته اينية ^{بالنفس}
 وكون الوضع متبدلا ايضا لا يوجب ^{بالنفس} ثني الحركة الاينية ^{بالنفس}
 بل يكفي ان يقال الحركة المذكورة اينية بالذات ووضعية ^{بالنفس}
 بالعرض واعلم ان نسبة الجزء الفلكي بعضها الى بعض ^{بالنفس}
 ثابتة ^{بالنفس} دائما فيكون ههنا بالوضعية باعتبار ^{بالنفس} تبدل نسبتها ^{بالنفس}
 الى الالوية الخارجية ولا يخفى انه لو فرض تحرك جميع كرة العالم ^{بالنفس}
 على

يقولون ان الجسم نفسه في مكانه متحرك

9
 فلو فرضنا ان كل شيء في كسره هو ان
 شيئ من الاحوال للجسم كانه ضروري للجسم
 في كسره كانه ضروري للجسم كانه ضروري للجسم
 انه يتحرك ما اشتهى له ثابتا ايضا فلو كان
 الحركة الوضعية ثابتا فلو كان
 كسره جميع العالم فانه في كونه الفلك متحركا بالحركة الوضعية
 وليس كذلك

جملة يكون الحركة بينهما الحركة التي كلاما فيها مع الله ^{والا فلو كان}
 لا يتبدل بالنسبة الى الالوية الخارجية ^{والا فلو كان} فلو ان المقولة التي ^{بالنفس}
 تقع الحركة فيها لا بد ان لا يكون تبدلها مساوية ^{والا فلو كان} لبعضها ^{بالنفس}
 من الالوية الخارجية تأمل قوله ^{والا فلو كان} والظاهر ان الحركة واقعة في ^{بالنفس}
 بقوى مقولات العرض ايضا مراد القوم ^{والا فلو كان} بالحق وقدر ^{بالنفس}
 الحركة في المقولات الاربع وقدرها بالذات فان الحركة ^{بالنفس}
 قد تقع في مقولة بالذات وهي بالنظر الى مقولة اخرى ^{بالنفس}
 وقدرها في سائر المقولات بالذات لا يظهر من التفسير ^{بالنفس}
 المذكور ^{بالنفس} اما الاضافة فلانه اذا فرض انه قال السبح ^{بالنفس}
 في السماء اما مقولة الاضافة فيجب ان يكون الانتقال ^{بالنفس}
 فيها من حال الى حال اخرى دفعة واحدة وان اختلف ^{بالنفس}
 في بعض المواضع فيكون التغير بالحقيقة ^{بالنفس} واولا بالذات ^{بالنفس}
 في مقولة اخرى كضمت لها الاضافة قبل ذلك ^{بالنفس} اذ لا ^{بالنفس}
 من شأنها ان تكون مقولة اخرى ولا يتحقق ^{بالنفس} بدلتها فان ^{بالنفس}
 كانت المقولة مما يقبل الالوية والا لاضيفت ^{بالنفس} وضمت لها ^{بالنفس}

8
 فلو فرضنا ان كل شيء في كسره هو ان
 شيئ من الاحوال للجسم كانه ضروري للجسم
 في كسره كانه ضروري للجسم كانه ضروري للجسم
 انه يتحرك ما اشتهى له ثابتا ايضا فلو كان
 الحركة الوضعية ثابتا فلو كان
 كسره جميع العالم فانه في كونه الفلك متحركا بالحركة الوضعية
 وليس كذلك

الاضافة فانه لما كانت السخوة نفس الاشياء والاضافة
الاشيئ نفس الاشياء والاضافة فيكون موضوع الاضافة
نفس الحركة ويلزمه ذلك فيكون الحركي في الحركة في

العارض له الاضافة بالان والاولا في الاضافة ثانيا
بالعرض فليكن من هذا النقل ان الحركة الداخلة فيها هي
والكلام في المقولة التي تقع فيها الحركة بالان **قوله** اما

الملاك فلان العارضة اه قال الشيخ واما مقولة الحركة فاني
الى هذه الغاية لم اهتم بها والذي يقال ان هذه المقولة
تدل على نسبة الجسم الى ما يتحرك ويلزمه في الانتقال

فيكون تدل هذه النسبة على الوجه الاول اما في
السطح الحار وفي المكان فلا يكون فيها على ما ظن لنا
واولا **قوله** واما النقل والانتقال اه فيه نظر لان النقل

انتقال الى السخوة فيدركه وكل حركة مستمرة فذلك
حركة مستمرة فالشيخ الاقوى ان حصل في ان فلا يكون
تسحابا في سخرة وان اتسم الى اية فالحق المستقيم فيه

انما اليه هذه النسبة فيكون نسبة لا تحصى
فيحقق هذا الجسم في فسخ نسبة ان
والجسم الجسم الى المكان فلا يمكن

منه وحركي التبدل اقله التبدل اوله وبها
الذات والثاني التبدل ثانيا وبها
والمراد هنا الاول هو

او اصطلاحا لا يكون في السخوة في سخرة ايضا
في الانه في الزمان على هذه الحركة فليس هو
او اصطلاحا لا يكون في السخوة في سخرة ايضا

فانه كما ان الزمان الثاني عليه الزمان الاول يميز طريقة الشيء نفسه وان كان في
نقل الكلام اليه وهكذا فيسجل

اضيف فلا يكون افعى والكلام في الاقوى **قوله** اذا لا
من سنة الى سنة الى سنة قوله دفع لم يذكر الشيخ في

الشوا والاهل النصار واما قوله وذلك اه فليس من
كلام الشيخ ويورد على ما ذكره الشيخ ان دفعه للحرف الا
لا يوجب كون الانتقال في من مطلقا فليكن وقال الشيخ

في النجاة ان وجهه في الجسم بواسطة الحركة فكيف يكون
الحركة فيه فاه الحركة اما في من فليكن في من حركة كما
لن من افر فكون للزمان فان يورد عليه ان في هي

النسبة الى الزمان او النسبة الى اصل جبري او على التعريف
لا تعبر فيه للموضوع ولا انتقال الا بالانتقال في افر
الزمان ولا تدبرج فيها كما بين في السخ **قوله** يستلزم

قاه بالتيك الى الزمان الاول فاذا فرض له اه
فيكون له في كل جزء من فليكون انتقال في في
على ما ذكره ذلك اه لا تنفع الى حد من وقت الوصف كذا العارض صارتا فانيا فيعلم الوصف

هذا لا يرد واد على المقولة الاولى
انما يرد متى الجسم بواسطة حركة الجسم في
الى مقولة فاستوى مقوله متى

هذا لا يرد واد على المقولة الاولى
انما يرد متى الجسم بواسطة حركة الجسم في
الى مقولة فاستوى مقوله متى

هذا لا يرد واد على المقولة الاولى
انما يرد متى الجسم بواسطة حركة الجسم في
الى مقولة فاستوى مقوله متى

هذا لا يرد واد على المقولة الاولى
انما يرد متى الجسم بواسطة حركة الجسم في
الى مقولة فاستوى مقوله متى

البعثة أو الهيئة التي يسببها واللازم من هذا أن يكون للزمان
 أن ولا محدودية واما القيد فيقتضي للزمان زمانا **قوله**
 فكل حال في الانتقال من زمان الى زمان فيه نظر لأن الزمان
 متناهية الحركة والوجود من الحركة المتوسط وهو دائما **قوله**
 متغير يعني غير منقسم وله لم يكن كذلك لا يكون هنا
 تجدد والظن انه يتوارى على الحركة الفلكية الباقية **قوله**
 تدريجيا فلها حركة في الزمان **قوله** ونقول ايضا يصفه
 بالحركة اما ان يكون الحركة الحاصلة فيه بالهيئة او لا
 لا يعني عليك ان تصف الحركة صادرة على ما قام بالتحرك
 باللفظ كيف وبها ليس الهيئة متناهية في كل ان في مقايير
 للذي في الانان السابقة واللاحقة لكن ليس فيه كيفية
 يكون مبدأ للذاتية وهي المسمى بالبين وكيف يتولد عنها
 بان نسبة الحركة الى هائل الهيئة كنسبة الحق الى من
 فكله من ثم الحركة اعراض الجسم كذلك **قوله** من خارج
 ان امر متغير في الزمان في الاشياء الحية نقل عنه
 في الهيئة

أي المصروف في زمان الزمان الذي عبارة
 عن متناهية الحركة بحيث القطع

في الهيئة انه انما هو الخارج لا النسب الناطقة
 مبدء البين في بعض الحالات الالمانية وهي قائمة في
 لكنه ليس بمنزلة في الاشياء الحية **قوله** المراتب بالهيئة
 الحركة اما المبدء مطلقا فيا او بعيدا فاعلا او المبدء
 او المبدء الفاعل الغريب مطلقا او الالة وعلى الالة
 لا يصدق على شيء من اقسام الحركة وعلى الثاني لا يصدق
 على النسب اذ المبدء الغريب الفاعل مطلقا لا طبيعي
 والمبدء الاله والنفس فتقدم الطبيعة وعلى الثاني
 لا يصدق على النسب الناطقة فلا حاجة الى تحصيل
قوله وان ارد بها البين فلا يلزم اذ القول به
 البين في الحركة الكيفية غير **قوله** كيفية بها يكون الجسم
 مرادها ظاهر هذه العبارة يقتضي كون البين متناهية
 للذاتية ويجوز ان يكون كونه نفسيا اذ يصدق على الذات
 انها كيفية بها يكون الجسم متناهية **قوله** بل اذا كان لها
 شعور وادارة اقل المربوط بكونه اذا نزل من علو كماله

في الهيئة انه انما هو الخارج لا النسب الناطقة
 مبدء البين في بعض الحالات الالمانية وهي قائمة في
 لكنه ليس بمنزلة في الاشياء الحية **قوله** المراتب بالهيئة
 الحركة اما المبدء مطلقا فيا او بعيدا فاعلا او المبدء
 او المبدء الفاعل الغريب مطلقا او الالة وعلى الالة
 لا يصدق على شيء من اقسام الحركة وعلى الثاني لا يصدق
 على النسب اذ المبدء الغريب الفاعل مطلقا لا طبيعي
 والمبدء الاله والنفس فتقدم الطبيعة وعلى الثاني
 لا يصدق على النسب الناطقة فلا حاجة الى تحصيل
قوله وان ارد بها البين فلا يلزم اذ القول به
 البين في الحركة الكيفية غير **قوله** كيفية بها يكون الجسم
 مرادها ظاهر هذه العبارة يقتضي كون البين متناهية
 للذاتية ويجوز ان يكون كونه نفسيا اذ يصدق على الذات
 انها كيفية بها يكون الجسم متناهية **قوله** بل اذا كان لها
 شعور وادارة اقل المربوط بكونه اذا نزل من علو كماله

في الهيئة انه انما هو الخارج لا النسب الناطقة
 مبدء البين في بعض الحالات الالمانية وهي قائمة في

ارادية قوله كان ماء البهل هناك الطبيعة اقول ان اريد
بالجهد والنقل القوي في الحركة الالادية ايضا هي الفعل
الغريب ولا شعور لها وان اريد به الفعل مطلقا لا يرفع قوله
القائل قوله وان كانت متفاداة من خارج فهي الحركة
الغريبة اعلم انه قد يكون هناك طبيعة وغريبة

باعتبارها كحركة النباتات فانها لتزكيا من العناصر المختلفة
 الطبايع ليس لها من الحركة الى جهات مختلفة الا من طبيعة
 سارية في الكل مستحبة لها في كلة الاجزاء من جهة دونها
 وطبايعا قسرية وحركة الكل باعتبار الطبيعة النورية التي
 لها طبيعة وقد يختلف هذه الحركة بحركة النفس فانها
 ظاهرة من الاقسام المذكورة اذ الطبيعة اما صاعدة او
 هابطة والادوية صادرة عن شعور واردة والفسمية صادرة عن
 في خارج وهي ليست شيئا منها وقد يجمع بين هذه الطبيعة
 في الصاعدة والهابطة وجعلها طبيعة وقيل هي قسرية

الحركة البسيطة وهذه مركبة ونسبها حركة تنجزية ^{الحركة البسيطة مركبة} **فقد**
 فصل في الزمان اي في بيان وجوده وعيا على ما هو الظاهر
 من كلامهم وفيه اختلاف فان قسم من طين عدمه وطلقاء
وقيل بقوته والهي لا عين وقيل انما هو الوجود وقيل هو

عقده من السعة من يلزمه كون الزمان الثاني اقصر من
 الاول مطلقا وفيه انه لو اختلفت سرعة حركة ان يتحرك
 في المكان الحركية ^{التي لا يكون لها} ^{في الترتيب والجمعية}
 في زمان مع قطع التتابع **الترتيب** كان بين هذه السرعة
 وتركها امكان ان لا يلزم من هذه البيان وهذا ذلك الا
 مما بين حركة ان يكون تدرج في الدهر لا تمام الخط

من القطرة النازلة ولعل لم يردوا شبهة الا حجة مشاهير
وان ارساه ليس من كثر فان **قول** اي امر واحد
في المساقفة قد يقال لان هذه ذلك الامر وفيه انه
لا يشاء في ان المركبين المتقنين انه ان كانا بحد مقدار
زمانها لم يمتد مقدار مسافتها وقد يقال لان مقايضة
للمركبين لم لا يجوز ان يكون متحدا بالمركبة بان يكون ذات
واحدة زمانا باعتبار دهرية باعتبار وسكنف الحال
ما ذكر في بيان كونه مقدار المركبة فلا تنقض **قول** وغير
ثابت اذ لا يوجد اهله معا بالضرورة هذه من قبيل الاشكال
بالجواب على الجواب فلا يتصور ان فيه مصادرة وبيان هذا
الحكم ان يحرم اجتماع اهله كالايوم والامس مثلا ليس
يجوز اعتبار ان هو امر مطابق لما في نفس الامر **تتم**
الطرفان على الحادث اليوم ليس بالاعتبار كتمسح
صفوف المسجد **قول** قد روه بالسائق والايام والسرعة
والاقدام فانه ان هذه الامور ليست ما يخرجهم الدهم

على الوحدة المتحركة لا يشبه على ما بينهم
من الجواب ومن بيان مشاهير القطر

على ما في الجواب من ان
الامر الواحد لا يشبه

وليس

في المساقفة

وليس تحقها بمجرد الاعتبار فان من اعتبر غير النسخ
الغافي لظن لا يصح الحال كذلك فلا بد ان يكون
الزمان امر مشترك على مقدار متناسبة كسائر المقادير
والصحيح المصنف ليس كذلك **قول** اقول يمكن ان يجاب
ايضا اه اقول يعلم من يعلم شيئا ان العلم بالمدى من
هذا الدليل يتوقف على العلم بشدة المعية الزمانية **تتم**
على العلم بدهود الزمان اذ في العلم بدهود لا يعلم
ان معية النسخ زمانية فلو كان العلم بدهود مستادا
من العلم بتلك المعية بالزمور **قول** اقول فيه نظر
اذ لم يثبت اه لا يتوقف بيانه على سبق تبينه بل يمكن له
تبينه بدهود غير متوقف عليه **قول** وان تعلم انه لا يبلغ
اه ان تعلم انه لا يزعم في كلامه دهره ما منعه من النسخ
منه انه يعلم من اجتماع اهزاء الزمان ان يكون الدهم
في اهزاء منه متصفا بالدهود في سائر اهزائه ولا يخفى
انه لازم **قول** وفي المباحث الشرقية ان الزمان كالمركبة

او كان الظن
في المساقفة

لأن ما ليس بموجود
الامر الواحد لا يشبه

العلم بالمدى من
هذا الدليل

على العلم بدهود الزمان
اذ في العلم بدهود

ان معية النسخ زمانية
فلو كان العلم بدهود

من العلم بتلك المعية
بالزمور

اذ لم يثبت اه لا يتوقف
بيانه على سبق تبينه

بل يمكن له تبينه
بدهود غير متوقف

عليه **قول** وان تعلم
انه لا يبلغ

اه ان تعلم انه لا يزعم
في كلامه دهره ما منعه

مبيان ان كل انهم من كلام الشيخ ايضا لكن فيما ذكرنا
 في الحركة والزمان نظر اما الحركة فلهذا ما قيل فيها مستلزم
 بقاء وضع معين للثقل اذ لا بد ابد مع صيرورة وقت معينة
 في كل وقت عين وضع اهر يجتهد الى الابد وعلى هذا يكون
 وضع الثقل والانتقال في ستمى الرأس والتميم بينه
 وضعه ولا اعتدال ان في السمين في اثنى معين وهو هذه
 الا سطره ويلزم ايضا ان يكون المقادير المختلفة المتماثلة
 بالصغر والكبر الواردة على المتحول في الكرم عين مقدار
 واحد وهي سطره ايضا واما في الزمان فلهذا ما قيل في
 فانه لما علم ان تجد الحركة في الكرم لانهما علم انه لا بد من
 لانه وله الزمان فلو كان الوجود في الخارج منه بعض الابدان
 البيان ويكون باقية لانه ويجتهد الاضافات لم يكن الزمان
 متجدد لانه فلهذا في اثباته وعلى هذا لا يثبت مقام
 الزمان للحركة لانه يجتهد ان لا يكون الامر الباقي في الحركة
 الا الحركة السائلة المتجددة نسبتها واثباتها التي

العلم ان معنى المتماثل المسمى لهذا الزمان الوجود
 الشخصية في مدخلية ما فيه الحركة للحركة
 معنى التوسط كما نورا اما ان كان في ما
 فيه الحركة بالوجود الفعالية كما هو الظاهر
 فانه لا اعتراض ساقط عنهم نورا

كان

يمكن في الوجود منها الامران في الدهر وان اردت تحقيق
 المقام على وجه يكتف لك الامر فطيلك بالاربع
 الى سالت الحركة في بين الحركة قوله وهو مقدار الحركة
 اه اعلم ان الزمان في ذاته غير فاعه الزمان فلا يكون قائما
 بذاته له بعض اهر لانه القائم بذاته وهو هذه وحده في
 اوتدعي بحج الزمان لوقوع بذاته لان الحاضر منه بعض في
 مستقيم اصلا فلا يكون انضمامه منه بحسب لانه غير مستقيم
 يكون كونه في آن جليح منه تالي الابدان وتقابل ان
 بين بعض وهو الثاني بذاته وكذا في الثاني والثاني
 مستحيل ان يكون كونه في نفس الزمان وتاثيرها انه لا
 قائم بذاته فانه من جهة لا يجد انضمامه لانه مستقيم
 الى ما في مستقيم واصغرهما في ولا يكون كونه انضمامه
 لانه لا كان متصلا يلزم انهما الوجود بالعدم ولو
 كان متصلا في السابق واللاحق معاينه متزيلة
 تركب الزمان من الالات تأمل والقائم بغير عرض او بعض

والذين للامانة فيكون له الامانة في الزمان غير فاعه في ذاته يكون
 قائما به انه نورا
 معنى فاعه في الزمان لانه القائم بذاته وهو هذه وحده في
 اوتدعي بحج الزمان لوقوع بذاته لان الحاضر منه بعض في
 مستقيم اصلا فلا يكون انضمامه منه بحسب لانه غير مستقيم
 يكون كونه في آن جليح منه تالي الابدان وتقابل ان
 بين بعض وهو الثاني بذاته وكذا في الثاني والثاني
 مستحيل ان يكون كونه في نفس الزمان وتاثيرها انه لا
 قائم بذاته فانه من جهة لا يجد انضمامه لانه مستقيم
 الى ما في مستقيم واصغرهما في ولا يكون كونه انضمامه
 لانه لا كان متصلا يلزم انهما الوجود بالعدم ولو
 كان متصلا في السابق واللاحق معاينه متزيلة
 تركب الزمان من الالات تأمل والقائم بغير عرض او بعض

ان كان لا يكون متصلا في السابق واللاحق معاينه متزيلة
 تركب الزمان من الالات تأمل والقائم بغير عرض او بعض

ان كان لا يكون متصلا في السابق واللاحق معاينه متزيلة
 تركب الزمان من الالات تأمل والقائم بغير عرض او بعض

ان اراد ان يحركه الوضو يستلزم تحريك الموضوع في ذاته ذلك ظاهر الفاسد والاطمان الجسم المتحرك متحرك في ذاته بخلاف الحركة العارضة له
ويحتمل الاوضاع والتغييرات وان اراد ان يحركه الوضو يستلزم تحريك الموضوع اما في ذاته او في وصفه او صفة قسمه لكن يكون له
قدرة وحركة مستقلة عما في ذاته لكونه ذلك الموضوع هذه الجسم المتحرك فلا بد من هذه البسائط ان قام بالحركة بل يحتمل ان يكون نفس الحركة
مبني على القطع فالنسبة الاقصا على دليل القدر لا ما ذكره لا ينفيد شيئا ما قصده كقصد

قد اراد ان يحركه الوضو المستلزم تحريك الموضوع في ذاته ذلك ظاهر الفاسد والاطمان الجسم المتحرك متحرك في ذاته بخلاف الحركة العارضة له
ويحتمل الاوضاع والتغييرات وان اراد ان يحركه الوضو يستلزم تحريك الموضوع اما في ذاته او في وصفه او صفة قسمه لكن يكون له
قدرة وحركة مستقلة عما في ذاته لكونه ذلك الموضوع هذه الجسم المتحرك فلا بد من هذه البسائط ان قام بالحركة بل يحتمل ان يكون نفس الحركة
مبني على القطع فالنسبة الاقصا على دليل القدر لا ما ذكره لا ينفيد شيئا ما قصده كقصد

هذه الحركة الزمانية واسطة في وجه التقدم والناظر
لا تخفى ان الحركة الزمانية واسطة في وجه التقدم والناظر
لا تخفى ان الحركة الزمانية واسطة في وجه التقدم والناظر
لا تخفى ان الحركة الزمانية واسطة في وجه التقدم والناظر

لها فلا يتطابق ههنا من ان الحركة في نفس الزمان
نصف الحركة في كل واحد من التقدم والناظر في الحركة تابعا
للتقدم والناظر في الزمان من ان التقدم والناظر
في الحركة هو ما هو في التقدم والناظر في الزمان

تقول الزيادة والنقصان فانه قيل من ادم الى نوح اطول
واذ يد من الى موسى وقول الزيادة والنقصان فانه
الكم **قوله** وهو موقوف على انه قابل للزيادة والنقصان

بالذات وهو محتمل لا يخفى عليك ان الحركة غير قابلة بالذات
للزيادة والنقصان اذ لا يقال حركة اطول من حركة
في زمان اطول او في مسافة طولى بخلاف الزمان فانه

لا تقبل ما بالزيادة كيف ولا مقدار وكل مقدار قابل لها بل ان كانت في الزمان والمسافة واسطة مستقيمة
في الاشياء لكن النافع لا كونهما واسطة في العوض لا في الاشياء ولذا في الثبوت كما لا يخفى لا يقال قول الحركة معنى لها بداهة
مقدارها الذي هو الزمان لا بالذات لاننا نقول فكذا نقول المسافة لها بداهة مقدارها لا بالذات لانها لا يمكن ان يكون في
طول على السطح والحراد طولى المقدار فتأمل كقصد

ان اراد ان يحركه الوضو يستلزم تحريك الموضوع في ذاته ذلك ظاهر الفاسد والاطمان الجسم المتحرك متحرك في ذاته بخلاف الحركة العارضة له
ويحتمل الاوضاع والتغييرات وان اراد ان يحركه الوضو يستلزم تحريك الموضوع اما في ذاته او في وصفه او صفة قسمه لكن يكون له
قدرة وحركة مستقلة عما في ذاته لكونه ذلك الموضوع هذه الجسم المتحرك فلا بد من هذه البسائط ان قام بالحركة بل يحتمل ان يكون نفس الحركة
مبني على القطع فالنسبة الاقصا على دليل القدر لا ما ذكره لا ينفيد شيئا ما قصده كقصد

متصفا بالاطول والاقص من غير ملاحظة اوله ووسطه
من هذا انه متصفا بها بالذات **قوله** فالزمان مقدار الحركة
قد صرح بان مقدار الحركة الطول ولم يبين لي

بالهاتين ذلك لكن اظن انه كذلك لان الزمان يعرف
بأجزائها كالشهر والايام والساعات والايام ليست
هي الاقارب تلك الحركة فثبت ان الحركة لا يكون الا في

المقولات الاربعة ولا يجوز ان يكون تلك الحركة اية لا
ان امتدت في جهة يجب ان تنهي لتأخر الاعداد
انقطعت ينقطع الحركة لان من كل حركة يكون سكونا فيهم انقطاع الزمان ولو انما واحد وهو محتمل كقصد

ولا يجوز ان يكون كمية لانها مستقلة للاية لا تارة
المقادير المختلفة الزمنية مستقلة في الزمان ولم يطل
كذلك مقدار الحركة كية لكنها غير متعين الثبوت

ذكرها انها وضيفة ويجب ان يكون اسرها لان الزمان
يقدر على ما كان به هذه الحركة وبغير الاسرع
مقداره اعظم من الاسرع وطول انما مقداره اعظم

تكون مسافتها مساويا لوزن
تكون مسافتها مساويا لوزن
تكون مسافتها مساويا لوزن

لا يكون مقداراً لما قد اقل والاسرع ليس الا الحركة
الظلك الاعظم ويتوجه على هذا انما نعلم انه لو لم يكن
ذلك اوله لم يكن له حركة لم يتفقد الزمان بل يمكن حركة الا او غير الظلك

ولا يكون مقداراً لما قد اقل والاسرع ليس الا الحركة
الظلك الاعظم ويتوجه على هذا انما نعلم انه لو لم يكن
ذلك اوله لم يكن له حركة لم يتفقد الزمان بل يمكن حركة الا او غير الظلك
ولها زمان واجاب الشيخ بان هذا الحكم من اقسام الحكم
مذكور انه لو لم يكن حركة مستمرة لم يفسد ٥ او عدم وجوده
للمستقيمة هناك فلم يكن هناك مستقيمة طبيعية فلم يكن
خسرة في كنه جسم وهذه من غير حركة اجسام اخر متغير
وان لم يكن في الاحتمال ولا يخفى عليك ان ما ذكره يدل
على انه لم يكن حركة الظلك لا قد هذه حركة طبيعية واهية
ولا يخفى المتعدد منها ولا يخفى سائر الى كانت ايضا ولعل
ما ذكره تغيب للافهام وتباعد للاولاهم لا اتمام للام
ودفع تام للكلام ثم يرد على ما سبق ان لا يتم ان الحركة ٥
الابنية تنزه وتنقطع بل يحذر ان يكون على صفة مستمرة
كحيط دائرة متناهية ما ذكره في بيانه انه يمكن ان يكون كسر
ليس الا محيل نحو فان الزمان امر متناهي فليس يقدر
هركان

في جسمين احدهما متحرك والآخر ساكن
فان كان الجسم المتحرك متحركاً في جسم ساكن
فان كان الجسم الساكن متحركاً في جسم ساكن
فان كان الجسم المتحرك متحركاً في جسم متحرك
فان كان الجسم الساكن متحركاً في جسم متحرك
فان كان الجسم المتحرك متحركاً في جسم متحرك

وتنقطع بتغير

الحركان بما بين الاثنين المتحركين منه ولا تفاوت بين جعله
مقدار الحركة بطيئة ويقدر به سرعة وبين عكس في لاد
حركة اسرع من البعينة كحركة الخطوط المتعاقبة الصورية
على ما ذكر بعضهم بان الا يتصور في بعضها الى الرق كحركة
ان ينظر بالحركة اليدوية ولا محذور فيه في انهم ذكر وان
الوضع السابق في العناصر بعد الوضع اللاحق فلا شيء
من اوضاع العناصر تنضم بتقديم خذله والحق لا بد
فلن وضع مسبق بوضع اخر الى غير النهاية فلها حركان
مسترة في الوضع فيجوز ان يكون الزمان مقداره ٥
قد لان كنه قبل وجوده او اقل كنه ان هذا الحكم
وهي فان الوجود لا يتبادر بالزمان والزمانيات والحوادث
المجردة والوقائع المتعاقبة تنضم مع انتهاء الزمان
زمانا ولكن الامر ليس كذلك بل تبدل الزمان عند العقل
باتصال المجردات وعلى تقدير انتفاؤها مطلقاً لا حكم
العقل لوجود الزمان وكذا الحال على تقدير عدم الزمان
المتناهي المتكدرات مطلقاً لا

المتناهي المتكدرات مطلقاً لا
المتناهي المتكدرات مطلقاً لا
المتناهي المتكدرات مطلقاً لا
المتناهي المتكدرات مطلقاً لا
المتناهي المتكدرات مطلقاً لا

فحين وجود الاشياء ليس زمان ومكان ولو سلم ان هذا
التقدم ينقض زمانا فلا يمان انه ينقض زمانا وهو هذا المانع
بل يطلب فرض زمان فان من يلاحظ سبق العدم يرض
عند ملاحظته زمانا تاما **قوله** وكل قضية لا توجد مع البعية

زمانية بر د عليه انه ان اراد ان مثل تلك القضية نسى
زمانية اصلها فليس لها فيه لكن لا يلزم من كون تقدم
العدم على الوجود زمانية بهذا المعنى كونه في زمان متقدم
وان اراد ان مثلها زمانية بمعنى انه ثابت في زمان كما سابق
فهم وانما يكون كذلك لانه ثبت انحصار التقدم في الحقبة
المسبوقة **قوله** لان القضية المذكورة عارضة لاجزاء
الزمان اولا وبالذات قد يقال اجزاء الزمان متساوية في

الذات والحقيقة فلا يجز ان يكون تقدم بعضها على بعض
بالذات لاستلزامه الترجيح من غير مرجح وفيه ان حقيقة
الزمان ليس الا التحدد وتكرره وتعددته بتساويها
فالحقبة وتبين اجزاء الزمان المتساوية في الحقيقة بالتقدم

الزمان ليس الا التحدد وتكرره وتعددته بتساويها
فالحقبة وتبين اجزاء الزمان المتساوية في الحقيقة بالتقدم

والتأخر فالجزء المتقدم متعين به ذلك التقدم الذي حصل
له والجزء المتأخر متعين به ذلك التأخر الحاصل له فافرضا
تأخر المتقدم وتقدم المتأخر وهو التقدم عين ما فرضنا
اولا متأخرا والمتأخر عين ما فرضناه اولا متقدما وما جازنا

بندفع ما قال الامام الرازي مع انه اذا تساوت حقيقة
اجزاء الزمان استحال ترجيح بعضها بالتقدم وبعضها
بالتأخر لذاته وان لم يتساوت كان اتصال كل جزء من
الاجزاء بالماهية فيكون الزمان غير متصل بل متقطع

لان كل جزء من الزمان موجود بانفسه وكذا قيل القسمة للزمان
للاجزاء تقدم وتأخر لانه عوارف الذات وهي يستلزمان الا
في الماهية فرضا فكون ذلك الجزأ متصلا على اجزاء الزمان
بالفصل والمقدس وهذه فلا يقيس القسمة فيكون انا ولا

بندفع بما اجاب المحقق الطوسي بان الزمان ليس له ماهية
غير اتصال الانقيضاء والتحدد وذلك الاتصال لا يتجزأ
الاتي الهم فليس له اجزاء بالنسب وليس فيه تقدم وتأخر

الذي فرض قبول القسمة
الذي فرض قبول القسمة

الزمان ليس له ماهية
غير اتصال الانقيضاء والتحدد

الزمان ليس له ماهية
غير اتصال الانقيضاء والتحدد

الزمان ليس له ماهية
غير اتصال الانقيضاء والتحدد

الزمان ليس له ماهية
غير اتصال الانقيضاء والتحدد

منه في سائر الجوانب

وقد به بالطبع فانما يتبدل ان كما اذا قام شخص على
طرفي قط من الارض فان راس كل منهما وقدمه على
النحو الطبيعي مع ان الجانب الذي يلي راسه هو يلي
قدم الاخر فيكون ذلك الجانب قد قاس بالقياس الى الاول
ونحنا بالقياس الى الثاني واجب بان قدمه بالطبع ليس

صنعة للرأس والقدم بل هو متعلق بالنعش المذكور اي الذي

والقرب ومعناه ان الرأس لكل شخص وقدمه نسبة طبيعية
مع الجهة في الوسط والقرب ولا شك في اننا اذا فرضنا

قدمه اهذهين الشخصين من هت راس الاخر لم يكن
على المحي الطبيعي بل كان ذلك انكاسا فقدمه ليس

بالطبع حين العرض المذكور فلا يكون تخالفا واولا لا
عليك تلك الجدران ولا حاجة اليه بل الحق ان منتهى ٤

امتداد يلي راسه هو القدر ومنتهى امتداد يلي راسه
التي اذا كانتا على وجه طبيعي ولا يخفى ان عازله لا يستدعي

تبدل الجنتين بل يستلزم تبدل ما هو من جهة القدر

او من جهة

المراد في الاضافي

او من جهة التي ولا محذور فيه **قد** ثم عمدا اعتبارها
في سائر الاجسام هذا الاعتبار مبني على الاعداد
العربية ولا تخفى فيه لان كرة الارض ليس لها
شي من الجوانب

من الكتاب بعد ان الله الملك الوهاب قد وضع القواعد من به
اصطف العباد ابراهيم ابنه الى الله عز وجل وسبحه

دلائل برسلات من كتاب اولي في
هذا والله اعلم بالصواب اولي في

الذي كبره لطف تدهراه
شعرا ابراهيم من قبله لان ذلك